الجمهوريّة العربيّة السوريّة

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المُحاسبة

أثر تطبيق نماذج الأدوات الماليّة وفقاً لمعايير إعداد التقارير الماليّة الدوليّة في التقديرات المُحاسبيّة والمخاطر الائتمانيّة

دراسة تطبيقيّة

أطروحة مُقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المُحاسبة

إعداد

محمد فراس نذير عبد العال

إشراف

الدكتور علي محمد يوسف

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة

2025 م-1446هـ

قرار لجنة الحكم

تم مناقشة هذه الأطروحة والتي تحمل عنوان" أثر تطبيق نماذج الأدوات المالية وفقاً لمعايير إعداد التقارير الماليّة الدوليّة في التقديرات المحاسبية والمخاطر الائتمانية- دراسة تطبيقية"

وأُجيزت بتاريخ 19 / 01 /2025 من قبل لجنة الحكم المؤلفة من:

أعضاء لجنة الحكم **التوقيع**

الدكتور بطرس ميالة:

(الأستاذ في جامعة دمشق – قسم المحاسبة – عضواً)

الدكتور عقبة الرضا:

(الأستاذ المساعد في جامعة دمشق – قسم المحاسبة – عضواً)

الدكتور تيسير المصري:

(الأستاذ المساعد في جامعة دمشق – قسم المحاسبة – عضواً)

الدكتور علي يوسف:

(الأستاذ المساعد في جامعة دمشق – قسم المحاسبة – عضواً مشرفاً)

الدكتور قيس عثمان:

(الأستاذ المساعد في جامعة دمشق – قسم المحاسبة – عضواً)



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾

ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمُ



الإقرار

أُقرّ بأنّ هذه الأطروحة التي تحمل عنوان: "**أثر تطبيق نماذج الأدوات الماليّة وفقاً لمعايير إعداد التقارير الماليّة الدوليّة في التقديرات المُحاسبيّة والمخاطر الائتمانيّة: دراسة تطبيقيّة**"، غير مُقتبسة أو منقُولة ولم يسبق أن قُدِمَت للحصول على أيّة درجة علميّة، وأنَّ المعلومات الواردة في الرسالة قد نُسِبَت إلى مصادرها في النص وفي قائمة المراجع.

التاريخ: 19 / 1 / 2025

الباحث

محمد فراس نذير عبد العال

الإهداء

بكل حب وتقدير وامتنان أُقدمُ هذا العمل إلى أولئك الذين كانوا سندي في رحلة العلم الطويلة وكان لوجودهم في حياتي الأثر الأكبر في تحقيق هذا الإنجاز....

إلى من كانت تمتماتها الخفية ودعاؤها المتواصل رفيق دربي....إلى من أرى الحياة من عينيها...رافقتني دعواتها في كل درب...ورفعني رضاها في كل خطوة... **إليكِ...أمي.**

إلى من بذل جهد السنين سخياً...وصاغ من الأيام سلالم العُلى لأرتقي بها سُبل الحياة...إلى من تصغر الكلمات أمام عظمته وعطائه... **إليك...أبي.**

إلى من كان إيمانهم بقدراتي ماءً روى جذوري فنمت أوراقيّ...إلى عينايّ ومُهجة قلبيّ... **أخواتي.**

إلى من شاركتني البداية والنهاية...فكانت الرفيقة والصديقة...مشينا الطريق معاً تعثرنا ووقفنا ومن ثم أكملنا...لم يُكن الطريقُ سهلاً...لكننا بفضل الله وصلنا...لنبدأ بحلم جديد وحياة جديدة بإذن الله... **إليكِ...سلمى.**

إلى الذين كانوا منارةً لي في هذا الطريق...وقدموا لي علمهم وحكمتهم بكل كرم وسخاء...جزاكم الله خيراً عن كل ما قدمتموه لي... **أساتذتي الأفاضل.**

وأخيراً، إلى كل من آمن بي...ودفعني إلى الأمام بكلمة تشجيع...أو دعوة صادقة...أو حتى نظرة فخر واعتزاز...أهدي هذا الإنجاز إلى أرواحكم الطيبة...فهو ليس نجاحي وحدي...بل هو نجاحنا جميعاً...

الشُكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لكل من ساهم في إنجاز هذه الأطروحة، والتي كانت ثمرة جهدٍ وعملٍ دؤوب على مدى سنوات من الدراسة والبحث. وبدايةً أتوجه بالكشر لجامعة دمشق التي كان لها دور كبير في مسيرتي الأكاديميّة، وإنني ممتن لكل ما قدمته لي من دعم وتعليم، مما ساعدني على الوصول إلى هذه المرحلة العلميّة الرفيعة.

وأود أن أشكر مشرفي الكريم، **الدكتور علي يوسف** الذي لم يبخل عليّ بدعمه وتوجيهاته العلميّة القيمة التي كانت الأساس في صقل الأفكار وتوجيه البحث نحو مسار أكاديميّ متميز. كانت خبرته الواسعة ونصائحه البناءة دافعاً لي لتقديم أفضل ما لديّ في هذا العمل.

كما أود أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة، **الأستاذ بطرس ميالة، الدكتور عقبة الرضا، الدكتور تيسير المصري، والدكتور قيس عثمان،** على وقتهم الثمين وملاحظاتهم البناءة التي ساعدتني في تحسين هذه الأطروحة، وإنّ آرائكم القيّمة كانت بمثابة المُرشد لي في تطوير أفكاري وتحقيق أهدافي البحثيّة.

وأسأل الله العلي القدير أن يوفقني لما فيه الخير والفلاح، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
قرار لجنة الحكم	أ
الآية القرآنيّة	ب
الإقرار	ت
الإهداء	ث
الشكر	ج
فهرس المحتويات	ح
فهرس المصطلحات	ز
فهرس الجداول	س
فهرس المعادلات	ظ
الملخص	ع
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	
أولاً. مشكلة البحث	2
ثانياً. الدراسات السابقة	3
ثالثاً. أهمية البحث	12
رابعاً. أهداف البحث	12
خامساً. فرضيات البحث	13
سادساً. منهج البحث	15

سابعاً. مجتمع وعينة البحث	16
ثامناً. أنموذج البحث	17
الفصل الثاني: الأدوات الماليّة ونماذجها وفقاً للمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة	
المبحث الأول: مفهوم الأدوات الماليّة وأنواعها	19
1.1.2. مفهوم الأدوات الماليّة	19
2.1.2. أنواع الأدوات الماليّة	20
3.1.2. قياس الأدوات الماليّة	22
المبحث الثاني: نماذج الأدوات الماليّة وفقاً للمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة	24
1.2.2. الاعتراف والقياس وفقاً لمعيار المُحاسبة الدولي رقم /39/	24
2.2.2. الاعتراف والقياس وفقاً للمعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/	27
3.2.2. مقارنة بين نموذجي الخسائر الائتمانيّة المتوقّعة وفق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم/9/ مع والخسائر الائتمانيّة المتكبدة وفق المعيار المُحاسبة الدولي رقم /39/	45
المبحث الثالث: تطبيق نماذج الأدوات الماليّة في الدول العربيّة	48
1.3.2. نماذج الأدوات الماليّة وفق الأنظمة والتشريعات السوريّة	48
2.3.2. نماذج الأدوات الماليّة وفق الأنظمة والتشريعات المصريّة	57
3.3.2. نماذج الأدوات الماليّة وفق الأنظمة والتشريعات اللبنانيّة	60
4.3.2. نماذج الأدوات الماليّة وفق الأنظمة والتشريعات الأردنيّة	62
الفصل الثالث: التقديرات المُحاسبيّة وعلاقتها بنماذج الأدوات الماليّة	
المبحث الأول: مفهوم التقديرات المُحاسبيّة وأهميتها	69
1.1.3. مفهوم التقديرات المُحاسبيّة	69

2.1.3. خصائص التقديرات المُحاسبيّة	71
3.1.3. أهمية التقديرات المُحاسبيّة	72
4.1.3. العوامل التي تؤثر على درجة التقديرات المُحاسبيّة	74
5.1.3. الانتقادات الموجهة لإعداد التقديرات المُحاسبيّة	74
المبحث الثاني: المُحاسبة عن التقديرات المُحاسبيّة وفقاً للتنظيمات المهنيّة	77
1.2.3. دور مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة IASB في التقديرات المُحاسبيّة	77
2.2.3. دور مجلس معايير المُحاسبة الماليّة FASB في التقديرات المُحاسبيّة	85
3.2.3. دور معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA في التقديرات المُحاسبيّة	86
4.2.3. دور مجلس معايير المُحاسبة الأسترالي AASB في التقديرات المُحاسبيّة	87
المبحث الثالث: علاقة التقديرات المُحاسبيّة بنماذج الأدوات الماليّة	88
1.3.3. التقديرات المُحاسبيّة لنموذج إدارة الأعمال	88
2.2.3. التقديرات المُحاسبيّة لنموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة	90
الفصل الرابع: المخاطر الائتمانيّة المصرفيّة	
المبحث الأول: المخاطر المصرفيّة	94
1.1.4. مفهوم المخاطر المصرفيّة	94
2.1.4. أنواع المخاطر المصرفيّة	95
3.1.4. العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفيّة	98
4.1.4. أساليب التعامل مع المخاطر المصرفيّة	98
المبحث الثاني: المخاطر الائتمانيّة	100

1.2.4. مفهوم المخاطر الائتمانيّة	100
2.2.4. أنواع المخاطر الائتمانيّة	101
3.2.4. طرق قياس مخاطر الائتمان	102
4.2.4. خطوات تحديد المخاطر الائتمانيّة	105
5.2.4. التحليل الائتمانيّ	106
6.2.4. التصنيف الائتمانيّ وأهميته	107
7.2.4. نماذج قياس المخاطر الائتمانيّة للعميل	108
المبحث الثالث: دور المؤسسات المهنيّة في تحديد وإدارة المخاطر الائتمانيّة	113
1.3.4. لجنة بازل الدوليّة	113
2.3.4. مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة	121
3.3.4. مصرف سورية المركزيّ	123
4.3.4. العلاقة بين المعيار الدولي للتقارير الماليّة 9 ولجنة بازل	125
الفصل الخامس: الدراسة التطبيقيّة	
المبحث الأول: عينة الدراسة والأدوات الإحصائيّة المُستخدمة	128
1.1.5. مجتمع وعينة الدراسة	128
2.1.5. مصادر البيانات	129
3.1.5. الأساليب الإحصائيّة المُستخدمة	132
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج	130
1.2.5.البيانات المُستخدمة لاختبار الفرضيات	130

2.2.5. النموذج المُقترح لاحتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المتوقعة	134
3.2.5. الدراسة الإحصائيّة	179
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات	191
1.3.5. نتائج الدراسة	191
2.3.5. مناقشة النتائج	192
2.3.5. التوصيات	194
المراجع	196
الملاحق	
الملحق رقم /1/	II
الملحق رقم /2/	IV
الملخص باللغة الإنكليزيّة	

فهرس المُصطلحات

نموذج (Copula Qaussian): يتم بواسطة هذا النموذج احتساب (VAR) أعلى قيمة خسارة ائتمانية ناتجة عن التركز بعدد محدد من العملاء بمستوى ثقة معين؛ وذلك باحتساب مدى تكرار معدل التعثر (عدد العملاء المتعثرة / عدد العملاء الممنوحة) ضمن فترة الدارسة.

القروض (المشتركة) المجمعة: هو قرض تقدّمه مجموعة من المقرضين ويتم تنظيمه وترتيبه وإدارته بواسطة مصرف أو عدة مصارف تجارية أو مصارف استثمارية تعرف باسم المنظّمين الرائدين.

معدل الاسترداد الداخليّ: هو المعدل الذي تتوقع فيه المصرف استرداد قيمة الدين في حالة التعثر.

تعرضات التجزئة: تعتبر قروض التجزئة قروض استهلاكية، كالقروض الشخصية، القروض السكنيّة والقروض المهنيّة.

بنود خارج الميزانية: التزامات محتملة غير محققة الوقوع لا تظهر في ميزانية المصارف وبياناته المالية المالية إنما يتم إدراجها ضمن الإيضاحات كالكفالات والتعهدات.

معامل تحويل ائتماني: وهو النسبة بين المبلغ الإضافي للقرض المستخدم في المستقبل والمبلغ الذي يمكن المطالبة به، حيث يكون في التسهيلات الائتمانية المباشرة 100% في حين يتغير بحسب نوع وطبيعة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.

التسهيلات غير المستغلة: هي التسهيلات المباشرة أو غير المباشرة التي يتوجب على المصرف تأديتها للعميل ولم يقم العميل باستخدامها.

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1.2.4) تصنيف القروض بحسب درجة المخاطرة	109
الجدول رقم (1.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة لمصرف فرنسبك	135
الجدول رقم (2.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لمصرف فرنسبك	135
الجدول رقم (3.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة لمصرف فرنسبك	136
الجدول رقم (4.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لمصرف فرنسبك	137
الجدول رقم (5.2.5) الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لمصرف فرنسبك	137
الجدول رقم (6.2.5) كفاية رأس المال لمصرف فرنسبك	138
الجدول رقم (7.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة لبنك الأردن– سورية	139
الجدول رقم (8.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك الأردن– سورية	139
الجدول رقم (9.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة لبنك الأردن– سورية	140
الجدول رقم (10.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك الأردن– سورية	141
الجدول رقم (11.2.5) الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك الأردن– سورية	141
الجدول رقم (12.2.5) كفاية رأس المال لبنك الأردن– سورية	142
الجدول رقم (13.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة للبنك الدولي للتجارة والتمويل	143
الجدول رقم (14.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ للبنك الدولي للتجارة والتمويل	143

الجدول رقم (15.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة للبنك الدولي للتجارة والتمويل	144
الجدول رقم (16.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ للبنك الدولي للتجارة والتمويل	145
الجدول رقم (17.2.5) الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة للبنك الدولي للتجارة والتمويل	145
الجدول رقم (18.2.5) كفاية رأس المال للبنك الدولي للتجارة والتمويل	146
الجدول رقم (19.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة لبنك قطر الوطني	147
الجدول رقم (20.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك قطر الوطني	147
الجدول رقم (21.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة لبنك قطر الوطني	148
الجدول رقم (22.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك قطر الوطني	149
الجدول رقم (23.2.5) الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك قطر الوطني	149
الجدول رقم (24.2.5) كفاية رأس المال لبنك قطر الوطني	150
الجدول رقم (25.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة لبنك بيمو السعودي الفرنسي	151
الجدول رقم (26.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك بيمو السعودي الفرنسي	151
الجدول رقم (27.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة لبنك بيمو السعودي الفرنسي	153
الجدول رقم (28.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك بيمو السعودي الفرنسي	153
الجدول رقم (29.2.5) الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك بيمو السعودي الفرنسي	154
الجدول رقم (30.2.5) كفاية رأس المال لبنك بيمو السعودي الفرنسي	154
الجدول رقم (31.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة لبنك بيبلوس	155

الجدول رقم (32.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك بيبلوس	156
الجدول رقم (33.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة لبنك بيبلوس	157
الجدول رقم (34.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك بيبلوس	157
الجدول رقم (35.2.5) الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك بيبلوس	158
الجدول رقم (36.2.5) كفاية رأس المال لبنك بيبلوس	158
الجدول رقم (37.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة لبنك سورية والمهجر	159
الجدول رقم (38.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك سورية والمهجر	160
الجدول رقم (39.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة لبنك سورية والمهجر	161
الجدول رقم (40.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك سورية والمهجر	161
الجدول رقم (41.2.5) الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك سورية والمهجر	162
الجدول رقم (42.2.5) كفاية رأس المال لبنك سورية والمهجر	163
الجدول رقم (43.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة للبنك العربي	163
الجدول رقم (44.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ للبنك العربي	164
الجدول رقم (45.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة للبنك العربي	165
الجدول رقم (46.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ للبنك العربي	165
الجدول رقم (47.2.5) الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة للبنك العربي	166
الجدول رقم (48.2.5) كفاية رأس المال للبنك العربي	167

الجدول رقم (49.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة لبنك الائتمان الأهلي	167
الجدول رقم (50.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك الائتمان الأهلي	168
الجدول رقم (51.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة لبنك الائتمان الأهلي	169
الجدول رقم (52.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك الائتمان الأهلي	169
الجدول رقم (53.2.5) الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك الائتمان الأهلي	170
الجدول رقم (54.2.5) كفاية رأس المال لبنك الائتمان الأهلي	171
الجدول رقم (55.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة لبنك سورية والخليج	171
الجدول رقم (56.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك سورية والخليج	172
الجدول رقم (57.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة لبنك سورية والخليج	173
الجدول رقم (58.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك سورية والخليج	173
الجدول رقم (59.2.5) الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك سورية والخليج	174
الجدول رقم (60.2.5) كفاية رأس المال لبنك سورية والخليج	175
الجدول رقم (61.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المباشرة لبنك الشرق	175
الجدول رقم (62.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك الشرق	176
الجدول رقم (63.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة لبنك الشرق	177
الجدول رقم (64.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك الشرق	177
الجدول رقم (65.2.5) الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك الشرق	178

الجدول رقم (66.2.5) كفاية رأس المال لبنك الشرق	179
الجدول رقم (67.2.5) الإحصاءات الوصفيّة	179
الجدول رقم (68.2.5) معامل الارتباط والتحديد للفرض الأول	183
الجدول رقم (69.2.5) اختبار المعنوية (F) للفرض الأول	183
الجدول رقم (70.2.5) معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المتكبدة	184
الجدول رقم (71.2.5) معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة المطبق من قبل المصرف	184
الجدول رقم (72.2.5) معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وفق النموذج المقترح	185
الجدول رقم (73.2.5) معامل الارتباط والتحديد للفرض الثاني	187
الجدول رقم (74.2.5) اختبار المعنوية (F) للفرض الثاني	188
الجدول رقم (75.2.5) معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المتكبدة	188
الجدول رقم (76.2.5) معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة المطبق من قبل المصرف	189
الجدول رقم (77.2.5) معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقعة وفق النموذج المقترح	189

فهرس المعادلات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
المعادلة رقم (1.2.2) معادلة قياس نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	33
المعادلة رقم (2.2.2) معادلة الانحدار اللوجستي	38
المعادلة رقم (3.2.2) معادلة الانحدار الخطي المتعدد	39
المعادلة رقم (4.2.2) معادلة احتمال التعثر على مدى عمر الأصل	40
المعادلة رقم (1.2.4) معادلة نموذج Sherrod	109
المعادلة رقم (2.2.4) نموذج Altman– Z Score	110
المعادلة رقم (3.2.4) نقطة التعثر وفق نموذج KMV	111
المعادلة رقم (1.3.4) معادلة كفاية رأس المال	116
المعادلة رقم (1.2.5) شكل معادلة الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة وفقاً للفرض الأول	182
المعادلة رقم (2.2.5) شكل معادلة الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة من قبل المصرف وفقاً للفرض الأول	182
المعادلة رقم (3.2.5) شكل معادلة الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للنموذج المقترح وفقاً للفرض الأول	182
المعادلة رقم (4.2.5) شكل معادلة الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة وفقاً للفرض الثاني	186
المعادلة رقم (5.2.5) شكل معادلة الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة من قبل المصرف وفقاً للفرض الثاني	186
المعادلة رقم (6.2.5) شكل معادلة الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للنموذج المقترح وفقاً للفرض الثاني	186

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق نماذج الأدوات الماليّة والمُتمثلة بنموذج الخسائر الائتمانية المُتكبدة وفقاً لمعيار المُحاسبة الدوليّ رقم /39/ ونموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقّعة وفقاً للمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ سواءاً المُطبق من قِبل المصرف أو وفق نموذج مُقترح في التقديرات المُحاسبيّة المُتمثلة بالاهتلاكات والاطفاءات والمخصصات والمحتسبة وفق كل نموذج، والمخاطر الائتمانيّة المُتمثلة في نسبة كفاية رأس المال، قد تكونت عينة الدراسة من المصارف التقليديّة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة والبالغ عددها /11/ مصرف عن العام 2018، وباستخدام الأساليب الإحصائيّة المُلائِمة توصلت الدراسة إلى وجود أثر جوهريّ لتطبيق نماذج الأدوات الماليّة وفق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في التقديرات المُحاسبيّة بقيمة معامل تحديد تتراوح بين 28.1% و31.1%، كما توصلت إلى وجود أثر جوهريّ لتطبيق نماذج الأدوات الماليّة وفق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في المخاطر الائتمانيّة بقيمة معامل تحديد تتراوح بين 12.3 % و26.3%.

الكلمات المفتاحية: مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة، التقديرات المُحاسبيّة، كفاية رأس المال، المخاطر الائتمانيّة.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

أثارت الأزمة الماليّة العالميّة العديد من المشاكل والقضايا المُتعلقة بالاعتراف بالمُخصصات الائتمانيّة، ودفعت الجهات الإشرافيّة في مهنة المحاسبة إلى إعادة دراسة موضوع الاعتراف بالمُخصصات الائتمانيّة من الطريقة التقليديّة التي تعترف بالمُخصصات عند حدوثها إلى الاعتراف بالخسائر الائتمانيّة من بداية نشوء الأصل الماليّ بناءً على نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة كأحد نماذج الأدوات الماليّة، وقد تبنى مجلس معايير المحاسبة الدوليّة هذا المفهوم من خلال إصدار المعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة رقم /9/ "IFRS 9" في عام 2014، والذي بدأ تطبيقه اعتباراً من الأول كانون الثاني لعام 2018، حيث يختلف أثر تطبيق نموذج المُخصصات الائتمانيّة المُتوقعة وفقاً لهذا المعيار من شركة لأخرى، ويظهر أثره في القطاع المصرفيّ بشكل أوسع باعتبار أغلب أصول المصارف هي أصول ماليّة كالتسهيلات الائتمانيّة.

يتضمن نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة منهجاً من ثلاث مراحل للاعتراف بالانخفاض في قيمة الائتمان، والذي يعتمد على تغيرات ملحوظة في مخاطر ائتمان الموجودات الماليّة منذ الاعتراف الأولي لها من جهة، ويتطلب استخدام توقعات معقولة داعمة للأوضاع الاقتصاديّة في تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان من جهة أُخرى.

وقد أدى الانتقال نحو تطبيق نموذج المُخصصات الائتمانيّة المُتوقعة إلى التغير في السياسات المصرفيّة، ومحاولة الإدارة تحسين جودة إدارة المخاطر، وميل سياساتها إلى التحفُّظ فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، وتأثير ذلك على نسب كفاية رأس المال وفق مُتطلبات بازل، والتركيز على منح تسهيلات ائتمانيّة لقطاعات معينة تحقق تصنيف ائتمانيّ مرغوب به وفقاً لسياسة المصرف، فمن غير المُجدي للمصارف منح تسهيلات لشركات أو مصارف ذات تصنيف ائتمانيّ منخفض، لأن ذلك سيولد مُخصصات ائتمانيّة عالية بتاريخ منح تلك التسهيلات مما سيؤدي إلى ضعف في

الأداء الماليّ لهذه المصارف، الأمر الذي سينعكس على السياسات والتقديرات المُحاسبيّة باعتبار أن هذا الانتقال يتطلب تشكيل مُخصصات إضافيّة والميل نحو التحفُّظ المُحاسبيّ في قياس الربح وعناصر المركز الماليّ.

ورغم أنّ IFRS 9 بدأ تطبيقه في بداية عام 2018، إلا أنّه طُلِب من المصارف السوريّة تطبيقه اعتباراً من الأول من كانون الثاني لعام 2019 بناءً على قرار مصرف سوريا المركزي رقم 4/ م.ن عام 2019، والذي تضمن تعليمات تطبيق المعيار بالإضافة تحديد آلية احتساب المُخصصات الائتمانيّة المُتوقعة.

أولاً. مُشكلة البحث:

تكمُن مُشكلة البحث في أنّ الانتقال من تكوين المُخصصات بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتكبّدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم /39/ إلى تكوينها بتطبيق نماذج الأدوات الماليّة والمُتمثلة بنموذج المُخصصات الائتمانيّة المُتوقعة وفقاً لـ IFRS 9 له آثار كبيرة في الشركات والمصارف، بسبب تغيّر طريقة تشكيل مُخصص تدني التسهيلات الائتمانيّة، حيث ألزم المعيار IFRS 9 احتساب المخصصات منذ بداية نشوء الأصل المالي وليس عند التأخر عن السداد وفق المعيار السابق، وأصبحت تعتمد على تقديرات مُحاسبيّة بشكل أكبر وبأسلوب معقّد نسبياً مقارنة بمُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة المطبّق سابقاً، بالإضافة إلى احتساب مُخصصات إضافيّة لحسابات المصارف المدينة وبعض أنواع الاستثمارات، حيث يتم تقدير تلك المُخصصات بناءً على تصنيف ائتمانيّ داخليّ للمصرف، وهذا ما أدى إلى ميل السياسات الائتمانيّة نحو التحفُّظ؛ وعليه يمكن صياغة مُشكلة البحث وفق التساؤلين التاليين:

- **هل يؤثر تطبيق نماذج الأدوات الماليّة في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة؟**
- **هل يؤثر تطبيق نماذج الأدوات الماليّة في المخاطر الائتمانيّة للمصارف السوريّة؟**

وبما أنّ نماذج الأدوات الماليّة وفقاً لمعايير إعداد التقارير الماليّة الدوليّة تتمحور بشكل أساسي حول نموذج الخسائر الائتمانية المُتكبدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم /39/ ونموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقّعة وفقاً للمعيار الدولي

للتقارير المالية رقم /9/ سواءاً المطبق من قبل المصارف أو وفق نموذج مقترح موحد لكافة المصارف، فيمكن أن يتفرع عن السؤالين السابقين الأسئلة الفرعيّة التالية:

- هل يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة؟
- هل يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُطبقة من قبل المصارف السوريّة في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة؟
- هل يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة؟
- هل يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة في المخاطر الائتمانية للمصارف السوريّة؟
- هل يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُطبقة من قبل المصارف السوريّة في المخاطر الائتمانية للمصارف السوريّة؟
- هل يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح في المخاطر الائتمانيّة للمصارف السوريّة؟

ثانياً. الدراسات السابقة:

أ- الدراسات باللغة العربيّة:

1. دراسة (الجليل وفنير، 2024)[1] بعنوان: "**إطار مُحاسبيّ مُقترح للتحوط للخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفقاً للمعايير المُحاسبيّة وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفيّ الليبيّ**".

[1] الجليل، فيصل، فنير، عماد. (2024). إطار محاسبي مقترح للتحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي: دراسة تطبيقية. **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية.** مجلد:21. عدد1. ص-ص. 32-1. زليتن: ليبيا.

هدفت الدراسة إلى اقتراح إطار مُحاسبيّ يربط بين التحوط للخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفقاً لمعايير إعداد التقارير الماليّة الدوليّة ومؤشرات الإنذار المُبكر في القطاع المصرفيّ الليبيّ، واختبار هذا الإطار والذي يتكون من الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة ومخاطر الائتمان والقدرة على الاستمراريّة وكفاية رأس المال، حيث تم تطبيق هذا النموذج على البيانات الماليّة لـ /5/ مصارف ليبيّة عن الفترة بين 2008–2022، وتم استخدام تحليل الانحدار المرحليّ لبناءً ذلك الإطار، وقد أكدت الدراسة أهمية هذا الإطار المُقترح، بالإضافة إلى أنّ بناء نظام الإنذار المُبكر في القطاع المصرفيّ والتنبؤ بالأزمات يُساعد على التنبؤ باحتمال التعرض بالأزمات، وبالتالي اتخاذ الاجراءات الاستباقيّة والتصحيحيّة في الوقت المناسب.

2. دراسة (انجرو، 2023)[1] بعنوان: "**حوكمة الشركات والمخاطر الائتمانيّة: دراسة مسحيّة على المصارف التقليديّة المُسجلة في هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة**".

هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام المصارف التقليديّة المُسجلة في هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة بحوكمة الشركات، ودراسة أثر هذا الالتزام في المخاطر الائتمانيّة. تكونت عينة الدراسة من المصارف التقليديّة المُدرجة في هيئة الأوراق الماليّة السوريّة والبالغ عددها /11/ مصرفاً عن الفترة من عام 2016 ولغاية عام 2021، وباستخدام الأساليب الإحصائيّة الخاصة بالسلاسل الزمنيّة المقطعيّة (Panel data)، توصلت الدراسة أنّ المصارف حققت مستوى جيداً من الالتزام بمبادئ الحوكمة، كما بينت وجود أثر إيجابيّ ذو دلالة إحصائيّة لحوكمة الشركات في المخاطر الائتمانيّة، التي تم قياسها في هذه الدراسة بالنسبة المئوية لاجماليّ مُخصص الخسائر الائتمانيّة المباشرة مقسوماً على إجماليّ التسهيلات الائتمانيّة المباشرة. كما توصلت الدراسة إلى أنّ الالتزام بالحوكمة وآلياتها من شأنه تعزيز اهتمام

[1] انجرو، ايمان. (2023). حوكمة الشركات والمخاطر الائتمانية –دراسة مسحية على المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السوريّة. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.** مجلد:45. عدد:4. ص–ص: 121–138. اللاذقية: سورية. جامعة تشرين.

المصارف بتكوين مُخصص خسائر القروض (التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة) الذي يُعتبر الدعامة الأساسيّة لتغطية الخسائر الائتمانيّة.

3. دراسة (البابلي، 2023) [1] بعنوان: "**أثر التحول إلى تطبيق معيار التقارير الماليّة الدوليّ IFRS 9 في خفض المخاطر المصرفيّة بالبنوك المصريّة**".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التحول إلى تطبيق معيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ على خفض المخاطر المصرفيّة في البنوك المصريّة، وتحديد أهم الأسباب التي أدت إلى التحول نحو تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/، وذلك عن طريق توزيع استبانة موزعة لـ /400/ محاسب في قسم الائتمان في البنوك المصريّة وأساتذة المحاسبة في الجامعات المصريّة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط متوسط بين التحول إلى معيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ وخفض المخاطر المصرفيّة وذلك من خلال مساهمة هذا التحول في الكشف المبكر للمخاطر المصرفيّة، وتخفيف حدة حدوثها كما ساهم هذا التحول في خفض المخاطر المصرفيّة من خلال السماح الانتقال بين المراحل الثلاثة مما ساهم في توفر مؤشرات للتنبؤ بوجود زيادة جوهريّة والحدّ من المخاطر المصرفيّة.

4. دراسة (البدوي، 2022)[2] بعنوان: "**أثر الودائع والمُخصصات الائتمانيّة وربحية المصرف في مخاطر التركزات الائتمانيّة "دراسة تطبيقيّة على قطاع المصارف التقليديّة الخاصة في سورية**".

هدفت الدراسة إلى قياس رأس المال الاقتصاديّ لتغطية مخاطر التركزات الائتمانيّة باستخدام نموذج (Copula Qaussian)، ومن ثم دراسة أثر إجماليّ الودائع والعائد على حقوق الملكية والمُخصصات الائتمانيّة في مخاطر

[1] البابلى، شيماء. (2023). أثرالتحول الى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS9 على خفض المخاطر المصرفية بالبنوك المصرية. **مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية**. مجلد:3. عدد.1. ص–ص: 116–160. السويس: القاهرة.

[2] البدوي، لمى عدنان. (2022). أثر الودائع والمخصصات الائتمانية وربحية المصرف في مخاطر التركزات الائتمانية" دراسة تطبيقية على قطاع المصارف التقليدية الخاصة في سورية". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية**. مجلد:38. عدد:2. ص–ص:69–107. دمشق: سورية. جامعة دمشق.

التركزات الائتمانيّة واعتماداً على بيانات سنوية لـ /6/ المصارف التقليديّة الخاصة العاملة في سورية من عام 2008 إلى عام 2018. ولتحقيق هدف الدراسة تم احتساب مُعدلات التعثر التاريخيّة لعدد العملاء والتنبؤ بأسوء سيناريو لمخاطر التركزات الائتمانيّة واحتماليّة التعثر باستخدام نموذج (Copula Qaussian) واحتساب رأس المال الاقتصاديّ لتغطية مخاطر التركزات الائتمانيّة، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ مُتغيرات الدراسة تلعب دوراً كبيراً في تفسير التعرضات لمخاطر التركزات الائتمانيّة للمصارف المدروسة؛ إذ تبين وجود أثر إيجابيّ ومعنويّ لكلّ من المُتغيرات المُستقلة (إجماليّ الودائع والمُخصصات الائتمانيّة والعائد على حقوق الملكية) في مخاطر التركزات الائتمانيّة. كما توصلت إلى أنّ زيادة نسبة التركز الائتمانيّ لا تؤدي دائماً إلى زيادة رأس المال الاقتصاديّ اللازم لتغطيتها.

5. دراسة (الجليل، 2021)[1] بعنوان: "**دور الشفافيّة في ترشيد التقديرات المُحاسبيّة لمُخصص خسائر القروض في البنوك التجاريّة: دراسة تطبيقيّة**".

هدفت الدراسة إلى تقييم دور الشفافية في ترشيد التقديرات المُحاسبيّة للمُساهمة في استقرار البنوك المصريّة، ودراسة أثر تطبيق مُخصصات القروض بالبنوك المصريّة في ظل قواعد المصرف المركزي ومعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ ومقررات بازل III، حيث تم تحليل بيانات ماليّة لـ /15/ بنك مصريّ خلال الفترة من عام 2000 ولغاية عام 2019، وتم فصلها إلى قسمين قبل تطبيق قواعد البنك المركزي لمُخصص خسائر القروض من عام 2000 ولغاية عام 2008، والفترة الثانية بعد تطبيق أُسس وتعليمات البنك المركزي من عام 2009 ولغاية عام 2019، وذلك باستخدام نموذج الإنحدار المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى قيام المصارف بممارسة إدارة أرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزيّ، ولكن عند تطبيق تلك القرارات تبين أن البنوك كبيرة الحجم أصبحت أقل حدة في استخدام مُخصصات القروض في إدارة الأرباح مُقارنةً بالبنوك صغيرة الحجم.

[1] الجليل، عبد الجليل.(2021). دور الشفافية في ترشيد التقديرات المحاسبية لمخصص خسائر القروض في البنوك التجارية – دراسة تطبيقية. **مجلة البحوث المالية والتجارية**. مجلد:22. عدد.2 ج.1، ص–ص: 549–578. بورسعيد: مصر.

6. دراسة (حسن، 2020)[1] بعنوان: "**أثر تطبيق معايير التقرير الماليّ الدوليّة على المقدرة التنبؤيّة لمُخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير الماليّة والأداء الماليّ**".

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في القدرة التنبؤيّة لمُخصصات خسائر القروض وأثر ذلك في تحسين جودة التقارير الماليّة، وذلك عن طريق دراسة المنهجيّة الجديدة وفقاً للمعيار الدوليّ للتقاير الماليّة رقم /9/ بشأن الاعتراف بخسارة الديون، وقدرتها على زيادة دقة مُخصصات خسائر القروض، حيث تم استخدام بيانات القوائم الماليّة لـ /9/ بنوك تجاريّة مصريّة للفترة الممتدة من عام 2012 ولغاية عام 2017، وقد أظهرت النتائج تأثير المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة في تحسين جودة التقاير الماليّة، حيث زادت القدرة التنبؤية لمُخصصات خسائر القروض في تحسين جودة التقارير الماليّة، والأداء الماليّ في ظل تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.

7. دراسة (رابح، 2020)[2] بعنوان: "**أثر الديون المُتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانيّة في المصارف التجاريّة الجزائرية: دراسة قياسيّة تحليليّة للفترة 2000-2017**".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مُشكلة الديون المُتعثرة في المصارف التجاريّة الجزائريّة على السياسات الإقراضيّة في هذه المصارف، بوجود متغيرات وسيطة وهي حجم القروض، ومعدل الفائدة الحقيقيّ، ومعدل الخصم ومُخصصات القروض وذلك عن طريق تحليل البيانات لـ /29/ بنك تجاريّ جزائريّ للفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2017، وتم استخدام المنهج الوصفي في التحليل بالإضافة إلى استخدام طريقة المربعات الصُغرى (الانحدار المتعدد). وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابيّ للديون المُتعثرة في حجم القروض ومُخصصاتها وأثر سلبيّ في معامل الخصم، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين الديون المُتعثرة ومعدل الفائدة الحقيقيّ.

[1] حسن عبد المنعم. (2020). أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي. **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**. مجلد:4. عدد.1. ص-ص 1-61. الاسكندرية: مصر.

[2] شيلق، رابح. (2019). **أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسات الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية-دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017**. دراسة دكتوراه غير منشورة. غرداية: الجزائر. جامعة غرداية.

ب- الدراسات باللغة الأجنبيّة:

1. دراسة (Evoney & Margaretha, 2024) [1] بعنوان "**أثر إدارة المخاطر الائتمانيّة في الأداء الماليّ للبنوك المدرجة في سوق إندونيسيا للأوراق الماليّة**".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان كالديون المُتعثرة ومُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة ونسبة القروض إلى الودائع على الأداء الماليّ الذي يُقاس بالعائد على الأصول، وقد تكونت عينة الدراسة البنوك المُدرجة في سوق إندونيسيا للأوراق الماليّة؛ والبالغ عددها /44/ بنك عن الفترة من عام 2018 ولغاية عام 2022، وتم تحليل البيانات باستخدام تحليل انحدار السلاسل الزمنيّة المقطعيّة (Panel data). وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبيّ للقروض المُتعثرة ومُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة في معدل العائد على الاصول، في حين لا تؤثر نسبة القروض على الودائع في معدل العائد على الأصول.

2. دراسة (Kyiu & Tawiah, 2023)[2] بعنوان: "**تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ ومخاطر البنوك**".

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ في مخاطر البنوك، وذلك بتحليل البيانات الماليّة لعينة مؤلفة من /666/ بنك في /61/ دولة للفترة من عام 2016 ولغاية عام 2019، وذلك باستخدام الانحدار المُتعدد والتحليل المقطعيّ العرضي بعد احتساب المخاطر النظاميّة والمخاطر المتأصلة، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض في مخاطر البنوك بعد تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/، وأنّ مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة تُسهل من الحدّ من تلك المخاطر على كافة بنوك عينة البحث عامة وخاصة البنوك الأكثر خطورة والبنوك التي تتمتع بتطبيق قواعد مُحاسبيّة عالية ويوجد إشراف مصرفيّ قوي عليها.

[1] Evoney, G. D., & Margaretha, F. (2024). The Effect of Credit Risk Management on the Financial Performance of Banks Listed on the IDX. **Jurnal Ilmiah Manajemen Kesatuan**. (Vol:12. Issue:4). P-P: 933-938. Bogor: Indonesia

[2] Kyiu, A., & Tawiah, V. (2023, August). IFRS 9 implementation and bank risk. **Accounting Forum.** (Vol: Ne. Issue. Ne). P-P. 1-25. Routledge. Adelaide: Australia

3. دراسة (Boscia et al., 2022) [1] بعنوان: "**خسائر الائتمان المُتوقعة ورأس المال التنظيميّ: أثر المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ في البنوك الأوروبيّة**".

هدفت الدراسة إلى تحديد أثار تبني نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ في رأس المال التنظيميّ للبنوك الأوروبيّة، حيث تم إجراء اختبارات الإحصائية لـ /99/ بنك أوروبيّ لفترة الممتدة بين عام 2015 ولغاية عام 2019، وقد أظهرت النتائج تأثير المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ في رأس المال التنظيميّ، وقد أظهرت انخفاض في رأس المال التنظيميّ في الفترة التي سبقت تطبيق المعيار وأشارت إلى أنّ البنوك عينة البحث قد اتخذت التدابير اللازمة لإعادة بناء قاعدة رأس المال الخاصة بها.

4. دراسة (Gómez et al., 2022)[2] بعنوان: "**أثر تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ في المؤسسات الائتمانيّة الاسبانيّة المُدرجة: الآثار التنظيميّة والإشرافيّة والتدقيقيّة المترتبة**".

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التطبيق الأول للمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ في المؤسسات الائتمانيّة المُدرجة في اسبانيا وتحديد تأثيرها على البيانات الماليّة، وانعكاس تطبيق المعيار في تقرير مدقق الحسابات؛ وذلك عن طريق تحليل بعض المؤشرات الماليّة والاقتصاديّة مثل نوع القروض والودائع، الربحيّة، الثبات الاقتصاديّ، الكفاءة، السيولة والتمويل، ومخاطر الائتمان بالإضافة إلى تحليل تقارير مدققي الحسابات لـ /8/ بنوك اسبانيّة لعامي 2017 و2018، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لتطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة على الاقتصاد ونتائج الشركات، وانعكس تطبيق المعيار على تقرير المدقق نتيجة زيادة درجة التعقيد في تقديرات البيانات الماليّة.

[1] Boscia, M. R., Dantas, J. A., Leone, V., & Kimura, H. (2022). Expected Credit Losses and Regulatory Capital: Effects of IFRS 9 in European Banks**. Journal of Finance**, (Vol:10. Issue.1). P-P: 49-59. New Jersey: USA.

[2] Gómez, A., Gelashvili, V., Delgado, M. L., & Rivero, J. Á. (2022). Impact of the application of IFRS 9 on listed Spanish credit institutions: implications from the regulatory, supervisory and auditing point of view. **The Journal of Risk Finance**, (Vol:23. Issue.4). P-P: 437-455. England: United Kingdom

5. دراسة (Dib & Feghali, 2021) [1] بعنوان: "**التأثير الأولي لتطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ على القطاع المصرفيّ اللبناني**".

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ في القطاع المصرفيّ اللبناني عن طريق تحليل التغير في المُخصصات الجديدة وارتباطها بمتوسط خسائر الائتمان خلال الخمس سنوات سابقة ومستوى المُخصصات الحالي للمحفظة الاستثماريّة والأصول السائلة للبيانات الماليّة الموحدة لعام 2017 لـ /19/ مصرف لبناني وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تاثير جوهريّ إيجابي للمُخصصات مع مستوى المُخصصات الحالي للمحفظة الاستثمارية، وتأثير جوهريّ سلبيّ مع متوسط خسائر الائتمان التاريخيّة بالإضافة إلى عدم وجود أثر جوهريّ مع مستوى المُخصصات الحالي للأصول السائلة.

6. دراسة (Varovi & Volarević, 2018)[2] بعنوان: "**التصنيف الائتمانيّ الداخلي وفقاً للمعيار IFRS 9 - حساب المُخصصات الائتمانيّة المُتوقعة**".

هدفت الدراسة إلى التحليل والكشف عن مشاكل تطبيق المعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة رقم /9/ والواجب تطبيقه في بداية عام 2018 من تحديد التصنيف الائتمانيّ الداخلي وحساب قيمة المُخصصات وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة لخمس شركات كبرى باستخدام بياناتها المنشورة عن عام 2016، حيث قامت تلك الدراسة بتصنيف تلك الشركات ائتمانيّاً واحتساب احتمال التعثر لكل شركة. وقد قدمت الدراسة حل مبسط لتشكيل تصنيف ائتمانيّ داخلي حيث يغطي كافة مُتطلبات تطبيق المعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة رقم /9/ والذي من الممكن تطبيقه في الشركات والبنوك التجاريّة الصغيرة.

[1] Dib, D., Feghali, K. (2021). Preliminary impact of IFRS 9 implementation on the Lebanese banking sector. **Accounting and Management Information Systems**, (Vol:20. Issue:3). P-P. 369-401. Bucharest: Romania.

[2] Volarević, Hrvoje, & Varović, Mario. (2018). Internal model for IFRS 9-expected credit losses calculation. **Ekonomski pregled Journal**, (Vol:69. Issue:3). P:269-297. Zagreb: Croatia

7. دراسة (Zoltán, 2016) [1] بعنوان: "**تفاعل المعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة /9/ مع الهيئات الرقابيّة على الاستقرار الماليّ حول مدخل الخسائر المُتوقعة**".

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة التبادليّة بين المعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة مع الهيئات الرقابية، حيث ناقشت الآثار المحتملة على الاستقرار الماليّ في الاتحاد الأوروبي مقارنة بمنهج الخسائر المُتكبدة وفقاً للمعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/، عن طريق مقارنة عدة دراسات تتعلق بالمعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/ والمعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة /9/ بالمقارنة بين نموذج انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/ والمعيار الدوليّ لإعداد التقاريرالماليّة /9 / واظهار أثر ذلك على البنوك الأوروبية.

أظهرت الدراسة أنّ الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانيّة سيقلل من تراكم الخسائر والاعتراف بها دفعة واحدة والمبالغة في تقدير رأس المال التنظيمي. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تساهم مُتطلبات الكشف الممتدة في زيادة فعالية نظام السوق. أي قد يعزز المعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة 9 الاستقرار الماليّ. ومع ذلك، سيؤدي هذا المعيار إلى زيادة تقلب رأس المال التنظيمي لبعض البنوك. علاوة على ذلك يوفر نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة مساحة كبيرة للتقدير الإداري حيث قد يلعب مشرفو البنوك دوراً هاماً في تطبيق المعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة رقم /9/ وهذا سيؤدي إلى ظهور مخاطر تحيز ستؤثر بنزاهة التقارير الماليّة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالآتي:

1. قامت الدراسة بربط الأدبيات المُحاسبيّة مع الواقع العملي، حيث قامت بدراسة نماذج الأدوات المالية في بيئة الأعمال السوريّة والتعرف على آلية وقياسها.

[1] Zoltán, Farkas Novotny. (2016), The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability. **Accounting in Europe**. (Vol:13.issue:2). P-P.197-227.

2. تناولت الدراسة أثر تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ في التقديرات المُحاسبيّة والمخاطر الائتمانيّة دون مقارنة التغيرات في التقديرات المُحاسبيّة والمخاطر الائتمانيّة نتيجة الانتقال نحو تطبيق المعيار.
3. اقترحت الدراسة نموذجاً لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة بما يتوافق مع المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ ويواكب بيئة الأعمال السوريّة.

ثالثاً. أهمية البحث:

يمكن تحديد أهمية البحث من ناحيتين؛ علميّة وعمليّة:

1. **الناحية العلميّة:** ترتبط أهمية البحث بأهمية المجال البحثي في الفكر المُحاسبيّ المعاصر، حيث ركّز البحث في هذا المجال على دراسة أهمية نماذج الأدوات الماليّة في الاعتراف بالمُخصصات الائتمانيّة من تاريخ نشأتها وليس بعد التأخر في سدادها، بالإضافة إلى ضرورة احتساب المُخصصات للحسابات الجارية والودائع المصرفيّة والذمم التجاريّة المدينة في كافة الشركات في ضوء مُتطلبات معيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة /9/ وأثر ذلك في التقديرات المُحاسبيّة وكفاية رأس المال.
2. **الناحية العمليّة:** تؤثر المُخصصات المُشكلة وفقاً لنماذج الأدوات الماليّة بشكل مباشر في قياس الربح، بالإضافة إلى العديد من مؤشرات الأداء الأخرى كالمخاطر والسيولة، ولذلك أهمية بالنسبة للإدارة المصرفيّة في رسم السياسات واتخاذ القرارات، واعطاء آلية عمل تساعد المصارف في احتساب نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة.

رابعاً. أهداف البحث:

هدف البحث بصفة رئيسيّة إلى بيان أثر تطبيق نماذ الأدوات الماليّة والمتمثلة بنموذج الخسائر الائتمانية المُتكبدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم /39/ ونموذج الخسائر الائتمانيّة المتوقّعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم /9/ سواءاً المطبق من قبل المصرف أو وفق نموذج مقترح في التقديرات المُحاسبيّة والمخاطر الائتمانيّة، ويرتبط تحقق هذا الهدف العام بتحقق عدة أهداف فرعيّة هي:

1. تحديد مُتطلبات الاعتراف بمُخصصات الخسائر الائتمانيّة وفقاً لـ /9/ IFRS ومقارنته مع ما هو مطبق وفق الممارسات المُحاسبيّة والمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة السابقة.
2. تحديد الجوانب التي يمكن أن تتأثر بنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق المعيار، حيث تم تحديدها وفق مجال هذا البحث في التقديرات المُحاسبيّة والمخاطر الائتمانيّة.
3. بيان الأساليب المُتبعة لتطبيق المعيار /9/ IFRS بشكل عام، وطرق تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة.
4. عرض النموذج المُقترح ومقارنته مع النماذج المُطبقة في المصارف.

خامساً. فرضيات البحث:

تمثل الفرضيات حلول مُقترحة للمُشكلة المحددة، وتم اعتماد طريقة فرض العدم (الصفري) والفرض البديل في صياغة فرضيات البحث والتي تمثلت فيما يلي:

الفرض الأول:

- $H_{0,1}$: لا يؤثر تطبيق نماذج الأدوات الماليّة في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة.
- $H_{1,1}$: يؤثر تطبيق نماذج الأدوات الماليّة في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة.

ويتفرع عن هذا الفرض الفرضيات الفرعيّة التالية:

الفرض الفرعيّ الأول:

- $H_{0,1,1}$: لا يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة.
- $H_{1,1,1}$: يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة.

الفرض الفرعيّ الثاني:

- $H_{0,1,2}$: لا يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصارف السوريّة في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة.
- $H_{1,1,2}$: يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصارف السوريّة في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة.

الفرض الفرعيّ الثالث:

- $H_{0,1,3}$: لا يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة.
- $H_{1,1,3}$: يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة.

<u>الفرض الثاني:</u>

- $H_{0,2}$: لا يؤثر تطبيق نماذج الأدوات الماليّة في تحديد المخاطر الائتمانيّة للمصارف السوريّة.
- $H_{1,2}$: يؤثر تطبيق نماذج الأدوات الماليّة في تحديد المخاطر الائتمانيّة للمصارف السوريّة.

ويتفرع عن هذا الفرض الفروض الفرعيّة التالية:

الفرض الفرعيّ الأول:

- $H_{0,2,1}$: لا يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة في تحديد المخاطر الائتمانيّة للمصارف السوريّة.
- $H_{1,2,1}$: يؤثر يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة في تحديد المخاطر الائتمانيّة للمصارف السوريّة.

الفرض الفرعيّ الثاني:

- $H_{0,2,2}$: لا يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصارف السوريّة في تحديد المخاطر الائتمانيّة للمصارف السوريّة.
- $H_{1,2,2}$: يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصارف السوريّة في تحديد المخاطر الائتمانيّة للمصارف السوريّة.

الفرض الفرعيّ الثالث:

- $H_{0,2,3}$: لا يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح في تحديد المخاطر الائتمانيّة للمصارف السوريّة.
- $H_{1,2,3}$: يؤثر تطبيق نماذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح في تحديد المخاطر الائتمانيّة للمصارف السوريّة.

سادساً. منهج البحث:

يُعبر منهج البحث عن الخطوات التي تم اتباعها للوصول إلى أهداف البحث، وقد تم تطبيق الخطوات التالية:

1. تحديد مُشكلة البحث والتي تمثل أثر تطبيق نماذج الأدوات الماليّة والمُتمثلة بنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة في التقديرات المُحاسبيّة والمخاطر الائتمانيّة.
2. تكوين الإطار النظري بالاطّلاع على الدراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث، بالإضافة إلى الإصدارات المهنيّة في مجال البحث، بما يُمكّن من تحديد الإطار النظريّ والمُتمثل بدراسة نماذج الأدوات الماليّة والمُتمثلة بنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وأثرها في التقديرات المُحاسبيّة والمخاطر الائتمانيّة.

3. وضع حلول مُقترحة لمُشكلة البحث المحددة، والتي تمثل فرضيات البحث، حيث حُدِّدَت ست فرضيات للبحث يربطان بين متغيرين أساسيين هما: المتغير المستقل والمُتمثل بنماذج الأدوات الماليّة والمُتمثلة بنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة وفق معيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/ وقرار مصرف سوريا المركزي رقم /597/ وتعديلاته، ونموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُطبقة من قبل المصرف وفقاً للمعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة رقم /9/ وقرار مصرف سورياالمركزي رقم 4/م.ن الصادر بتاريخ 2019، والمتغيرات التابعة والمُتمثلة بالتقديرات المُحاسبيّة المُتمثلة بالمُخصصات والاهتلاكات والاطفاءات والمخاطر الائتمانيّة المُتمثلة بنسبة كفاية رأس المال وفق تعليمات لجنة بازل وقرار مصرف سوريا المركزي رقم 253 الصادر بتاريخ 2007.
4. تجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث، حيث تتمثل العينة المُقترحة للبحث في المصارف السوريّة.
5. قياس نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق نموذج مُقترح لكافة المصارف بناءً على المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ وتعليمات مصرف سوريا المركزي رقم 4 / م.ن الصادرة خلال عام 2019، واحتساب التقديرات المُحاسبيّة والمخاطر الائتمانيّة بعد تطبيق هذا النموذج.
6. تحديد متغيرات البحث وقياسها، وفق معادلات الانحدار اللازمة.
7. اختبار فرضيات البحث والمعادلات باستخدام برنامج SPSS للوصول إلى نتائج البحث وتقديم التوصيات.

سابعاً. مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات التي تطبق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/، أما عينة الدراسة فقد تم تحديدها بعد الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

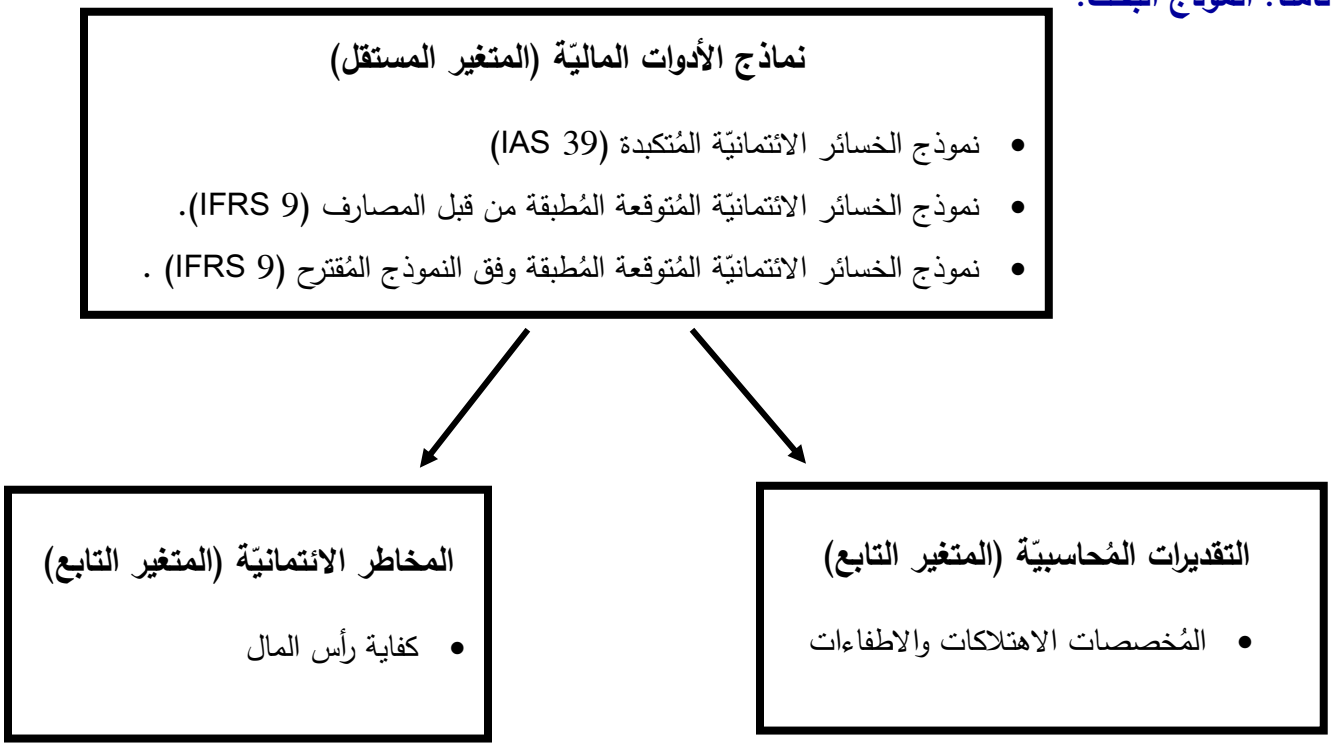
1. أن تكون الشركات المختارة تطبق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ دون تطبيق معايير أخرى كالمعايير الإسلاميّة وغيرها.

2. توفّر بيانات عن المصارف محل الدراسة قبل تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ وبعد تطبيق المعيار وإمكانية الحصول عليها.

وبناءً عليه تم اختيار عينة البحث لتشمل المصارف المُدرجة فقط حيث لم يطبق المعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة رقم /9/ على الشركات الأُخرى إلى الآن، لتشمل 11 مصرف (بنك الائتمان الأهلي (عوده سورية سابقا)، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، فرنسبنك – سوريّة، البنك الدوليّ للتجارة والتمويل، بنك قطر الوطني، بنك الشرق، البنك العربي سورية، شهبا بانك (بنك بيبلوس سورية سابقاً)، بنك الأردن، بنك سورية والخليج).

تم اعتماد بيانات عام 2018 لوجود بيانات قبل تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ وبعد التطبيق، حيث تم اعتماد بيانات عام 2018 وما قبل لاحتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح أدناه واستخدام البيانات الماليّة لعام 2019 لوجود أرقام مقارنة 2018 بعد تطبيق المعيار الدوليّ اللتقارير الماليّة رقم /9/ من قبل مصارف عينة الدراسة.

ثامناً. أنموذج البحث:



الفصل الثاني

الأدوات الماليّة ونماذجها وفقاً للمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة

تعتبر آلية الاعتراف والقياس للأدوات الماليّة من الأمور التي تم تداولها في الفكر والممارسة المُحاسبيّة مؤخراً، لما لتلك الآلية من التأثير في الوضع والأداء الماليّ للشركات، كونها تعتمد بشكل رئيسيّ على تقديرات الإدارة في تحديد طبيعة ونوع الأدوات الماليّة وفيما إذا كانت نية الإدارة الاحتفاظ بها أو بيعها، بالإضافة إلى آلية احتساب انخفاض قيمة الأصول الماليّة، وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدوليّة بوضع مبادئ اعتراف وقياس الأدوات الماليّة وآلية انخفاض القيمة وفق معيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/، الذي عُدِّل بالمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ الذي تم تطبيقه في الأول من كانون الثاني لعام 2018.

تناول هذا الفصل مفهوم الأدوات الماليّة، أنواعها، وآلية قياسها، ونماذج قياس الأدوات الماليّة وفقاً للمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، وكذلك آلية قياس تلك النماذج في سورية وبعض الدول العربيّة، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الأدوات الماليّة وأنواعها

المبحث الثاني: نماذج الأدوات الماليّة وفقاً للمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة

المبحث الثالث: تطبيق نماذج الأدوات الماليّة في الدول العربيّة

المبحث الأول

مفهوم الأدوات الماليّة وأنواعها

تشكل الأدوات الماليّة جزءاً رئيسيّاً من السياسة الاستثماريّة والتمويليّة للشركات، حيث تُعتبر استثماراً يمكن تداوله في السوق الماليّ يحتوي على عائد ومخاطر يمكن قياسها، كما تعتبر الأساس في الحصول على التمويل اللازم، حيث يساعد إصدار تلك الأدوات في الحصول على السيولة اللازمة دون التدخل في الشؤون الإداريّة للشركة، بكلفة تمويل مقبولة بالإضافة إلى الميزات الضريبيّة.

1.1.2 مفهوم الأدوات الماليّة:

تعتبر الأدوات الماليّة من الأصول الرئيسيّة التي يمكن تداولها في السوق الماليّ، حيث يتم إصدارها من قبل الشركات المساهمة للحصول على التمويل اللازم لتلك الشركات التي تفوق المقدرة الفرديّة[1]، وهي تمثل حقاً لحاملها في الحصول على جزء من العائد أو جزء من الأصول أو كليهما[2]، حيث أنّ لحاملي الأسهم العادية والممتازة نصيب في أصول الشركة وجزء من العائد الناتج من عملياتها رغم عدم قدرتهم على المطالبة بهذا الحق ما دامت الشركة مستمرة، أما حاملي السندات فلهم الحق في العوائد المُتمثلة في الفوائد المستحقة بالإضافة إلى الأصول المرهونة مقابل تلك السندات، أما في حالة الإفلاس يصبح لحاملي السندات الحق في أصول الشركة بصفة عامة[3]. وقد عرّف مجلس معايير المحاسبة

---

[1] مزيد رفاعة، تامر. (2010). أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمُتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات الماليّة وفقاً للمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونية**. مجلد:26. عدد:1. ص: 627. دمشق: سورية. جامعة دمشق.

[2] خليل، حوراء احسان. (2018). دور معايير المحاسبة الدوليّة في الافصاح عن الادوات الماليّة المشتقة في القوائم الماليّة. **المجلة العراقية للعلوم الادارية**. مجلد:14. عدد:56. ص: 342. كربلاء: العراق. نقلاً عن:

زكريا، أحمد، (1999). **مبادئ الاستثمار**. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. دار المناهج. ص: 465.

[3] خليل، حوراء احسان، 2018. **مرجع سبق ذكره**. نفس الصفحة. نقلاً عن:

الزرري، عبد نافع عبد الله، فرح، غازي توفيق. (2001). **الاسواق الماليّة**. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. دار وائل للنشر. ص: 321.

الدوليّة الأدوات الماليّة بأنها: "أي عقد ينشأ عنه أصل ماليّ لأحدى المنشآت والتزام ماليّ أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أُخرى"[1]. في حين عرّفها (Osuizugbo) بأنّها: "هي المستند الذي يمثل اتفاق قانوني متضمن أي نوع من القيم النقديّة"[2]، ويرى إسماعيل وآخرون أنّ الأدوات الماليّة هي: "الأسهم والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال، التي يتم تداولها في أسواق المال، حيث تمثل هذه الأوراق السلعة الرئيسيّة التي يتم تداولها في تلك الأسواق"[3]. بينما عرّفها التشريع السوريّ من خلال قانون هيئة الأسواق والأوراق الماليّة السوريّة بأنّها: "أسهم الشركات القابلة للتداول، وأدوات الدين القابلة للتداول التي تصدرها الحكومة أو الشركات وأيّة أدوات ماليّة تمثل حقوق أرباح المساهمة أو أيّة أدوات ماليّة أُخرى يرى المجلس شمولها"[4].

ومن خلال ما سبق عرّف الباحث الأدوات الماليّة بأنها "**الأدوات التي تساعد الشركات في تحقيق سياستها الماليّة والاستثماريّة**".

2.1.2. أنواع الأدوات الماليّة:

تكون الأدوات الماليّة التي تملكها الشركة أصولاً لأحد الأطراف والتزامات أو حقوق ملكية للطرف الآخر[5]، ومن أهم تلك الأدوات:

[1] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.**

[2] Osuizugbo. I.C. (2020) Financial Instruments Used in the Financing Construction Project in Nigeria, **Journal of Engineering Research and Reports**, (Vol.18, No.3), P:26. Bengal: Indea.

[3] اسماعيل، اسماعيل، وميالة بطرس، مرعي، عبد الرحمن. (2011). **المحاسبة المتوسطة**. دمشق: سورية، منشورات جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. ص: 209.

[4] هيئة الأسواق والأوراق الماليّة السورية. (2005). **قانون هيئة الأسواق والأوراق الماليّة السورية رقم 22.** وتعديلاته.

[5] شوقي، طارق. (2017). محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات الماليّة في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم IFRS 9 الأدوات الماليّة مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS 133. **مجلة العلوم الاقتصاديّة وعلوم التسيير**. مجلد:1. عدد:17. ص: 104. الجزائر: الجزائر.

أولاً. الأسهم: يعتبر الاستثمار في الأسهم من أسهل الطرق للدخول في تجارة معينة، إلّا أنها تحمل مخاطر كبيرة، فهي تتحمل مخاطر العمل التجاريّ بحد ذاته بالإضافة لصعوبة التنبؤ بحركة سعر السهم نتيجة المضاربة، وأيضاً تتطلب من المستثمر الثقة بشخص آخر لإدارة رأسماله كإدارة الشركة المستثمر بها أو الوسيط والذين لا تتوافق مصالحهم مع مصالح المستثمر وذلك لانفصال الملكيّة عن الإدارة[1]، وقد عرّف مجلس معايير المحاسبة الدوليّة الأسهم بأنها: "عقد يثبت وجود حصة متبقية في أصول المنشأة بعد طرح جميع التزاماتها"[2]، وعرّفها (Hock) بأنها: "الاستثمار في حصة من حقوق ملكية الشركات الأُخرى"[3]، وتقسم الأسهم إلى ما يلي:

- الأسهم العادية: تمثل حق حاملها في ملكية المنشأة، حيث تمنح مالك السهم الحق في التصويت والترشح في أي شأن يخص المنشأة، وله حق في أي توزيعات تقرها الإدارة[4].
- الأسهم الممتازة: هي الأسهم التي تعطي صاحبها مزايا إضافية مقارنة بالأسهم العادية، وأحد أهم تلك الميزات هي أولولية الحصول على حصتهم من الأرباح قبل حملة الأسهم العادية، فهي تحصل على توزيعات ثابتة[5]، حيث تعتبر الأسهم الممتازة أوراق هجينة إلى حد ما، فهي تتشابه مع الالتزامات بحصولها على عائد بناءً على

[1] الحويماني، فهد. (2006). **المال والاستثمار في الأسواق الماليّة**. الطبعة الثانية. الرياض: السعودية. مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.ص: 32.

[2] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة، 2024، **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**.

[3] Hock, Brain & Roden, Lynn, (2020). **CMA-Financial Planning, Performance, and Analytics**. Ohio: United States of America. Hock International LLC. P:93.

[4] حاجم، ايهاب عبد الوهاب، ويعقوب، فيحاء عبد الله. (2020). تبني معيار الإبلاغ الماليّ الدولي رقم 9 الأدوات الماليّة – الإعتراف والقياس للمحاسبة عن الأسهم وانعكاسه على القوائم الماليّة للشركات. **مجلة دراسات مُحاسبيّة وماليّة**. مجلد:15. عدد:52. ص: 125. بغداد: العراق.

[5] Choudhry, Moorad. (2004).**Corporate Bonds and Structured Financial Products**. first Edition. Oxford: UK. Elsevier Butterworth- Heinemann. P:418.

معدل ثابت بالإضافة لعدم حق حاملها في التصويت وتتشابه مع أدوات حقوق الملكيّة فلها حق في الحصول على توزيعات أرباح بالإضافة إلى الحصول على حصة من أصول الشركة في حال التصفية[1].

ثانياً. السندات: تعتبر السندات وسيلة مُكمّلة للمحفظة الاستثماريّة وذلك نظراً لاختلافها الكبير عن الأسهم، حيث يقوم مدراء المحافظ الاستثماريّة بتخصيص نسبة معينة من محفظتهم على شكل أسهم، ونسبة أُخرى على شكل سندات، والباقي يحتفظون به بشكل نقديّ، وذلك بسبب اختلاف العائد بينهما، حيث يؤدي ارتفاع عائد الأسهم إلى انخفاض عائد السندات، والعكس صحيح[2]، وقد عرف (Hock) السندات بأنها: "أوراق ماليّة صادرة عن الشركات أو السلطات الحكوميّة ويتم تداولها عادة في الأسواق الثانويّة، وتعتبر بمثابة قروض لمصدري تلك الأوراق"[3].

تُعتبر إجراءات الحصول على السندات أسهل مقارنة بالأسهم، حيث تتعرض إصدار الأسهم إلى قيود وقوانين صارمة مقارنة بالسندات[4]، كما تعمل السندات على تحقيق الاستقرار النقديّ من خلال تأثيرها في عرض النقود وذلك لاعتبارها أداة ذات سيولة عالية وذات مرونة في إدارتها[5].

3.1.2. قياس الأدوات الماليّة:

تقوم المنشأة بالاعتراف الأولي للأصل الماليّ بقيمته العادلة مضافاً لها تكاليف المعاملة المنسوبة إلى امتلاك الأصل الماليّ مباشرة في حال لم يكن الأصل الماليّ بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، أما في الاعتراف اللاحق تقسم الأصول الماليّة إلى نوعين، أصول ماليّة مُقاسة بالتكلفة المطفأة وأصول ماليّة

[1] Alver, Jaan. (2007). **Preferred Stock: Liability or Equity**. Working paper 165. Tallinn: Estonia. Tallinn School of Economics and Business Administration. Department of Accounting at Tallinn University of Technology. P:47.

[2] الحويماني، فهد. (2006)، **مرجع سبق ذكره**. ص:392

[3] Hock, Brain & Roden, Lynn. (2020), **Op.cit**. P:93.

[4] الحويماني، فهد. (2006). **مرجع سبق ذكره**. ص: 391.

[5] عويد، منعم حسين علي. (2020). تأثير بعض ادوات الدين قصيرة الاجل في عرض النقود وأثره في انتاج محصول القمح في العراق خلال المدة (1990_2018). **مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية**. مجلد:26. عدد:122. ص: 382. بغداد:العراق.

مُقاسة بالقيمة العادلة، وعند قياس الأصول بالقيمة العادلة، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة إما عن طريق الأرباح أو الخسائر أو عن طريق الدخل الشامل الآخر[1]، وقد أشارت لجنة بازل إلى وجوب الإفصاح عن السياسات المُحاسبيّة وطرق التقييم والقياس المُحاسبيّ كما يلي[2]:

- طرائق التقييم أو القياس التي تم استخدامها، مع تحديد كيفية الوصول إلى القيمة العادلة.

- تحديد تكلفة الشراء والقيمة السوقيّة للمحفظة الاستثماريّة ومحفظة الأوراق غير التجاريّة.

- الأسس التي يتم استخدامها في قياس قيمة المخاطر بأنواعها المختلفة، ولا سيما المخاطر الائتمانيّة والسوقيّة.

[1] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدولي رقم /39/ و المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/.

[2] مزيد رفاعة، تامر. (2010). **مرجع سبق ذكره**. ص : 631. نقلاً عن:

Basel committee on Banking Supervision .(2000). **Report to G7 finance ministers and central bank Governors on international accounting standards**. Bank of International Settlements (BIS). P:23.

المبحث الثاني

نماذج الأدوات الماليّة وفقاً للمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة

قام مجلس معايير المحاسبة الدوليّة باستبدال معيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/ بالمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ وأدى هذا الانتقال إلى ظهور نموذجين للأدوات الماليّة هما نموذج إدارة الأعمال والذي يتعلق بالاعتراف وقياس الأدوات الماليّة ونموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المتعلق بانخفاض قيمة الأدوات الماليّة، وتحتوي هذه النماذج على تقديرات الإدارة.

تناول هذا المبحث آلية الاعتراف وقياس الأدوات الماليّة وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/، والمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ بالإضافة إلى آلية انخفاض القيمة في كلا المعيارين، وبيان نموذج إدارة الأعمال المطبق ونموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وآلية قياسها، بالإضافة إلى مقارنة نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة بين المعيارين.

1.2.2. الاعتراف والقياس وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/.

تم إصدار معيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/ من الأدوات الماليّة "الاعتراف والقياس" من قبل لجنة معايير المحاسبة الدوليّة في آذار عام 1999 وتم القيام بالعديد من التعديلات على أن يطبق بتاريخ "1 كانون الثاني 2005".

أولاً. تصنيف الأدوات الماليّة:

تم تصنيف الأدوات الماليّة وفق معيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/ كما يلي:

1. **الاستثمارات الماليّة بغرض المتاجرة:** هي استثمارات في الديون أو حقوق الملكية من أجل المضاربة بها بالبيع أو الشراء لتحقيق الأرباح خلال فترة قصيرة الأجل أو عند الاعتراف الأولي للأصل الماليّ، ويتم تصنيفها كاستثمارات

قصيرة الأجل. وتظهر دائماً كأصول متداولة بالقيمة العادلة لها، وتظهر كافة إيرادات الفوائد والتوزيعات الخاصة بهذه الاستثمارات وكذلك المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة في بيان الدخل[1].

2. **الاستثمارات الماليّة المتوفرة للبيع:** هي أيّة موجودات ماليّة غير مشتقّة مصنّفة عند الاعتراف الأولي كاستثمارات ماليّة متاحة للبيع، وغير مصنّفة على أنها موجودات ماليّة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، كالقروض والمدينون، أو أصول ماليّة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بتلك الأصول في قائمة المركز الماليّ، والاعتراف بالتغير في القيمة العادلة في حقوق الملكية، باستثناء فوائد تلك الأصول، وخسائر انخفاض القيمة أو خسائر صرف العملات الأجنبية، ويتم نقل الأرباح والخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة والمعترف بها في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد تلك الأصول[2].

3. **الاستثمارات الماليّة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:** هي الاستثمارات في الديون فقط، لأن الاستثمارات في الملكية ليس لها تاريخ الاستحقاق، وهذه الاستثمارات يتم الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق. وتصنف الورقة كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق فقط عندما يكون للشركة الرغبة والقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق[3].

4. **القروض والمدينون:** هي موجودات ماليّة غير مشتقّة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتجديد وغير مدرجة في سوق ماليّ نشط، يتم قياسها بالكلفة المطفأة[4].

---

[1] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.** المعيار المحاسبة الدولي رقم /39/. **مرجع سبق ذكره**. و

الدهراوي. كمال الدين مصطفى.(2007). **المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة الماليّة**. الطبعة الأولى. الاسكندرية: مصر. المكتب الجامعي الحديث. ص: 226.

[2] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.** المعيار المحاسبة الدولي رقم /39/. **مرجع سبق ذكره.**

[3] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.** المعيار المحاسبة الدولي رقم /39/.. **مرجع سبق ذكره.** و

الدهراوي. كمال الدين مصطفى.(2007). **مرجع سبق ذكره**. ص 221.

[4] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة.** المعيار المحاسبة الدولي رقم /39/.**المرجع السابق**.

ثانياً. انخفاض القيمة:

تنخفض قيمة الأصل الماليّ أو مجموعة أصول ماليّة إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لخسارة مُؤثِرة في التدفقات النقديّة المستقبليّة المقدرة للأصل الماليّ أو مجموعة من الأصول الماليّة ويمكن تقديرها بموثوقية. وقد لا يكون من الممكن تحديد حدث مفرد مميز أدى إلى انخفاض القيمة، ولا يتم الاعتراف بالخسائر المُتوقعة نتيجة الأحداث المستقبليّة، وتتكون الأدلة الموضوعيّة على أن أصلاً ماليّاً أو مجموعة أصول انخفضت قيمتها أو من غير الممكن تحصيلها من المعلومات التي تصل إلى حامل الأصل بشأن[1]:

1. صعوبة ماليّة كبيرة للجهة المصدرة.
2. إخلال فعلي بالعقد مثل تقصير أو إهمال.
3. احتمال كبير للإفلاس أو إعادة تنظيم ماليّ آخر.
4. اعتراف بخسارة انخفاض في قيمة ذلك الأصل في فترة تقديم تقارير ماليّة سابقة.
5. أن تشير البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقديّة المستقبليّة المقدرة من مجموعة من الأصول الماليّة منذ الاعتراف الأولي بتلك الأصول.

إذا كان هناك دليل موضوعي على تكبُد خسارة انخفاض قيمة الأصول الماليّة بالتكلفة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة على أنها الفرق بين المبلغ المُسجل للأصل والقيمة الحاليّة للتدفقات النقديّة المستقبليّة المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي للأصل الماليّ. ويتم تخفيض المبلغ المُسجل للأصل إما بشكل مباشر أو من خلال استخدام حساب مخصص معين. ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل[2].

[1] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدولي رقم /39/. **المرجع السابق**.

[2] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدولي رقم /39/. **المرجع السابق**.

2.2.2. الاعتراف والقياس وفقاً للمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/:

بدأ مجلس معايير المحاسبة الدوليّة بالبدء بمسودة إعداد المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم 9 منذ تموز 2009، وتم استبدال تلك المسودة بالكامل في عام 2014، على أن يتم تطبيقه في الأول من كانون الثاني لعام 2018 مع إمكانية التطبيق المبكر[1].

أولاً. تصنيف الأدوات الماليّة:

يجب على المنشأة أن تصنف الأصول الماليّة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وفق ما يلي[2]:

1. نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول الماليّة.
2. خصائص التدفقات النقديّة التعاقديّة للأصول الماليّة.

1. نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول الماليّة: يشير هذا النموذج إلى الكيفية التي تدير بها المنشأة أصولها الماليّة لأجل توليد تدفقات نقديّة، حيثُ يُحدد هذا النموذج ما إذا كانت التدفقات النقديّة ستنتج عن تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة أو بيع الأصول الماليّة أو كليهما، وعليه لا يتم التقييم على أساس التصورات التي لا تتوقع المنشأة أن تحدث، طالما أن المنشأة قد أخذت في الحسبان جميع المعلومات الملائمة التي كانت متاحة وقت قيامها بتقييم نموذج الأعمال، وبالرغم من ذلك، عندما تقوم المنشأة بتقييم نموذج الأعمال للأصول الماليّة التي تم استحداثها أو

[1] مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/.

[2] مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/.**المرجع السابق.**

شراؤها حديثاً، فيجب عليها الأخذ في الحسبان معلومات كيفية تحصيل التدفقات النقديّة في السابق، إلى جانب جميع المعلومات الملائمة الأُخرى[1]. ويُقسم نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية إلى:

أ. **نموذج أعمال الهدف منه الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة:** يتم إدارة الأصول الماليّة بهدف تحقيق تدفقات نقديّة من خلال تحصيل الدفعات التعاقديّة على مدار عمر الأداة، فالمنشأة تدير الأصول المحتفظ بها ضمن المحفظة لأجل تحصيل تلك التدفقات النقديّة التعاقديّة المحدّدة بدلاً من إدارة العائد الكلي على المحفظة من خلال الاحتفاظ بالأصول وبيعها.

ب. **نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة وبيع الأصول الماليّة:** ينطوي نموذج الأعمال هذا على تكرار أو قيمة المبيعات، ويُعد بيع الأصول الماليّة جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الأعمال بدلاً من أن يكون عرضياً بالنسبة له، وبالرغم من ذلك، ليس هناك حد لتكرار أو قيمة المبيعات التي يجب أن تحدث ضمن نموذج الأعمال هذا نظراً لأن كل من تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة وبيع الأصول الماليّة يعد جزءاً لا يتجزأ من تحقيقه.

ت. **نماذج أعمال أُخرى:** يتم قياس الأصول الماليّة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا لم يكن يحتفظ بها ضمن نموذجي الأعمال السابقين، إن نموذج الأعمال الذي ينتج عنه القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هو النموذج الذي تُدير فيه المنشأة الأصول الماليّة بهدف تحقيق تدفقات نقديّة من خلال بيع الأصول[2].

2. **التدفقات النقديّة التعاقديّة:** على المنشأة تصنيف الأصل الماليّ على أساس خصائص تدفقاته النقديّة التعاقديّة إذا كان الأصل الماليّ يحتفظ به ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة أو ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة وبيع الأصول الماليّة،

[1] مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/. **المرجع السابق**.

[2] مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/. **المرجع السابق**.

حيثُ تُحدد المنشأة ما إذا كانت التدفقات النقديّة التعاقديّة للأصل هي دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم للعملة المقوم بها الأصل الماليّ[1].

يتم قياس الأصل الماليّ بالكلفة المطفأة إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

1. يُحتفظ بالأصل الماليّ ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالأصول الماليّة لتحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة.
2. ينشأ عن الشروط التعاقديّة للأصل الماليّ في تواريخ محددة تدفقات نقديّة عل شكل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس الأصل الماليّ بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

1. يحتفظ بالأصل الماليّ ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة وبيع الأصل الماليّ.
2. ينشأ عن الشروط التعاقديّة للأصل الماليّ في تواريخ محددة تدفقات نقديّة على شكل دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يجب أن يتم قياس الأصل الماليّ بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كما يُمكن للمنشأة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه نقل آلية القياس من القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إلى القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاثبات الأولي لاستثمارات معينة في أدوات حقوق الملكية[2].

[1] مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/. **المرجع السابق**.

[2] مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/. **المرجع السابق**

مما سبق يؤكد الباحث على أهمية اختيار نموذج الأعمال من قبل الإدارة العليا بما يتناسب مع رؤيتها الاستراتيجيّة لكيفية إدارة الأدوات الماليّة.

ثانياً. انخفاض القيمة:

يتم تخفيض إجماليّ المبلغ الدفتري لأصل ماليّ عندما لا يكون لدى المنشأة توقعات معقولة باسترداد الأصل الماليّ في مُجمله أو جزء منه، وتثبيت مُخصص خسارة مقابل الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة من الأصل الماليّ الذي يتم قياسه وفقاً للأصل الماليّ بالكلفة المطفأة بالإضافة للأصل الماليّ بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو من مبلغ إيجار مستحق التحصيل، أو من أصل عقد أو من عقد ضمان ماليّ[1].

إنّ الهدف من مُتطلبات الهبوط هو إثبات الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على مدى عمر جميع الأدوات الماليّة التي يوجد فيها زيادات كبيرة في المخاطر الائتمانيّة منذ الإثبات الأولي، سواء تم تقييمها على أساس فرديّ أو جماعيّ مع الأخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك تلك التي تكون تطّلُعيّة للمستقبل، وبناءً على مُتطلبات الهبوط لإثبات وقياس مُخصص خسارة الأصول الماليّة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يجب أن يتم إثبات مُخصص الخسارة ضمن الدخل الشامل الآخر، ولا يجوز أن يُخفض من القيمة الدفتريّة للأصل الماليّ في قائمة المركز الماليّ، ويتم قياس مُخصص الخسارة للأداة الماليّة بملبغ مساوٍ للخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانيّة على تلك الأداة الماليّة قد زادت بشكل جوهريّ منذ الإثبات الأولي في كل تاريخ تقرير[2]. وبناءً عليه يتم تقدير مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفقاً لأحد المداخل التالية:

[1] مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/. **المرجع السابق**.

[2] مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/. **المرجع السابق**.

1. المدخل العام:

يتوجب على الشركة اعتماد مدخل المراحل الثلاث لتقييم الجودة الائتمانيّة لأجل تحديد احتماليّة التعثر بالإضافة لتحديد آلية قياس مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة بناءً على /12/ شهر أو على مدى عمر الأصل الماليّ، ويتم تصنيف الأدوات الماليّة إلى ثلاث مراحل بناءً على مخاطر الائتمان النسبيّة للأصل الماليّ من تاريخ نشأة هذا الأصل إلى تاريخ التقرير وفق مُتطلبات المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة /9/ كما يلي[1]:

أ. **المرحلة الأولى:** يتم الاعتراف الأولي لكافة الأدوات الماليّة ضمن تلك المرحلة، ويتم تصنيف تلك الأدوات على أنّها أدوات جيدة، وتبقى في تلك المرحلة طالما لم يحدث تغير كبير في المخاطر الائتمانيّة مقارنة بتاريخ الاعتراف الأولي. ولم يتم تحديد تعريف للتعثر وفق المعيار بل يجب على الشركة وضع تعريف مناسب للتعثر يتلاءم مع تعريف إدارة قسم المخاطر الائتمانيّة لديها، ويتم تحديد آلية الزيادة في مخاطر الائتمان بشكل كبير من قبل إدارة الشركة. كما وضع المعيار افتراضاً قابلاً للدحض بأن مخاطر الائتمان للأصل الماليّ تزداد بشكل جوهريّ منذ الاعتراف الأولي عندما يكون استحقاق الدفعات التعاقديّة بعد /30/ يوماً من موعدها، ويتم حساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة لفترة /12/ شهراً[2]. وإذا قامت المنشأة بقياس مُخصص الخسارة لأداة ماليّة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على مدى عمرها في فترة التقرير السابقة، وقررت في تاريخ التقرير الحالي أن الظروف لم تعد مستوفاة لقياس المُخصص على مدى عمر الأصل، فإنه يجب على المنشأة أن تقيس مُخصص الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على مدى /12/ شهر من تاريخ التقرير الحالي، كذلك يمكن للمنشأة أن

[1] Sultanoğlu. Banu. (2018) .Expected Credit Loss Model By IFRS 9 And Its Possible Early Impacts On European And Turkish Banking Sector. **Muhasebe Bilim Dünyası Dergisi**. (Vol:20, Issue:3). P:485. Yalova: Turkey.

[2] Gebhardt, Günther. (2016). Impairments of Greek Government Bonds Under IAS 39 And IFRS 9: A Case Study. **Accounting in Europe**. (Vol:13, Issue:2). P: 181. England: United Kingdon.

تفترض أنّ المخاطر الائتمانيّة على أداة ماليّة لم تزداد بشكل جوهريّ منذ الإثبات الأولي إذ تم تحديد أنّ الأداة الماليّة لديها مخاطر ائتمانيّة منخفضة في تاريخ التقرير[1].

ب. **المرحلة الثانية:** يتم انتقال الأصل الماليّ إلى هذه المرحلة عند زيادة مخاطر الائتمان بشكل جوهريّ من تاريخ نشأة الأصل الماليّ ويتم تصنيف تلك الأصول على أنها "تحت المراقبة" ، ويتم حساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على مدى عمر الأصل، ويتم حساب الفائدة على المبلغ الإجماليّ للأصل الماليّ باستخدام معدل الفائدة الفعّال[2].

ج. **المرحلة الثالثة:**عند تدهور الوضع الائتمانيّ للأصل الماليّ وحدوث التعثر، فإن الأصل الماليّ يعتبر منخفض القيمة الائتمانيّة ويتم انتقاله إلى المرحلة الثالثة ويتم تصنيف تلك الديون على أنها ديون "رديئة"، ويتم حساب مُخصص الخسارة على كافة عمر الأصل الماليّ كما في المرحلة الثانية، ويتم حساب الفائدة على المبلغ الصافي للأصل الماليّ باستخدام معدل الفائدة الفعال[3].

2. المدخل الائتمانيّ المعدل:

يتم استخدام هذا المدخل على الأصول الماليّة المُشتراة أو المُستحدثة ذات المستوى الائتمانيّ المنخفض، حيث يجب على المنشأة في تاريخ التقرير إثبات التغيرات المجمعة في الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على مدى العمر منذ الإثبات الأولي على أنّها مُخصص خسارة للأصول الماليّة المُشتراة أو المُستحدثة ذات المستوى الائتمانيّ المنخفض[4].

---

[1] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم **9**، **مرجع سبق ذكره.**

[2] Schutte, Willem Daniel, & Verster, Tanja,& Doody, Derek,& Raubenheimer, Helgard,& Coetzee, Peet Jacobus. (2020). A Proposed Benchmark Model Using A Modularized AP-Proach To Calculate IFRS 9 Expected Credit Loss. **Cogent Economics & Finance**. (Vol: 8. No.1), P2. Abingdon: United Kingdon.

[3] Sultanoğlu, Banu. (2018). **Ibid**. P-P: 485-486.

[4] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم **9**، **مرجع سبق ذكره.**

3. المدخل المبسط:

يتم استخدام المدخل المبسط للمبالغ مستحقة التحصيل من المدينين التجاريّين الناتجة عن معاملات تقع ضمن نطاق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /15/ والتي لا تتضمن مكون تمويل مهم أو اختارت الشركة تطبيق المدخل المبسط، وأصول العقد ومبالغ الإيجار مستحقة التحصيل التي تقع ضمن نطاق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّ /16/، يجب على المنشاة أن تقيس دائماً مُخصص الخسائر بملغ مساو للخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على مدى العمر لما يلي[1]:

ثالثاُ. آلية الاعتراف بمُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة:

يتم تثبيت التغير في الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة ضمن الربح أو الخسارة على أنها مكسب أو خسارة الهبوط، ويتم تثبيت التغيرات الإيجابية في الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على أنها مكسب هبوط في كل تاريخ تقرير ولكافة المراحل[2].

يتم قياس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق المعادلة التالية (1.2.2)[3]:

الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة (ECL)=احتمال التعثر (PD)*الخسارة عند التعثر (LGD)*قيمة التعرض عند التعثر (EAD)

1. احتمال التعثر(PD):

حددت شركة التصنيف الائتمانيّ العالمية Moody's احتمال التعثر بأنه[4]: "رأي الشركة حول الاحتمال النسبي لتخلف إحدى الشركات المتعاملة معها عن سداد أحد التزاماتها الطويلة الأجل أو أكثر". وعرّفه (Angelini & Ortolano) بأنّه: "احتمال حدوث تغير غير متوقع في الجدارة الائتمانيّة للطرف المقابل يؤدي إلى تغير مماثل غير متوقع في

[1] **المرجع السابق.**

[2] **المرجع السابق.**

[3] Gornjak, Mojca. (2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The analysis of replacement**.** **International Journal of Management, Knowledge and Learning** (Vol:6, Issue:1). P:126. Celje: Slovenia

[4] Moody's. (2020), **Rating Symbols and Definitions**. Moody's Standing Committee. P.14.

القيمة السوقيّة للتعرض الائتمانيّ"[1]. في حين عرّفه (Orlando & Pelosi) بأنّه: احتمال أن يكون الطرف الثاني في حالة تعثر خلال فترة زمنية تقدر بسنة واحدة[2]، وقد تعددت أنواع احتمال التعثر لتعدد غايتها وآثرها على مخاطر الائتمان بالإضافة إلى آلية تطبيقها ومعاملات حسابها، وتم تصنيفها كما يلي:

أ. احتمال التعثر لفترة سنة واحدة مقابل احتمال التعثر على مدى عمر الأصل الماليّ:

يتم تصنيف الأصل الماليّ ضمن المرحلة الأولى عند إنشاء أو شراء الأصل الأولى ولم يستوفِ شروط المراحل الثانية والثالثة، ويتم حساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة بناءً على احتمال تعثر لفترة /12/ شهر[3]، وبسبب ازدياد الضغط على مواصلة تطوير نموذج مخاطر الائتمان من قبل الجهات التنظيميّة، مع التركيز على الاعتراف في الوقت المناسب بخسائر الائتمان، مما يدعم إنشاء وتنفيذ المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/، حيث يستدعي نموذج انخفاض القيمة ذو النظرة المستقبليّة وفقاً لهذا المعيار على تحديد مقدار خسائر الائتمان على مدى عمر الأصل الماليّ في حال حدوث تدهور في مخاطر الائتمان للمدين، الأمر الذي يتطلب استخدام نموذج لتقدير احتمال تعثر على مدى عمر الأصل في المرحلة الثانية والثالثة[4].

[1] Ortolano, Alessandra, & Angelini, Eliana. (2020). Do CDS spread determinants affect the probability of default? A study on the EU banks. **Bank i Kredyt**. (Vol:51, Issue:1). P:2. Warszawa: Poland.

[2] Orlando, GiuseP-Pe, & Pelosi, Roberta. (2020). Non-Performing Loans for Italian Companies: When Time Matters. An Empirical Research on Estimating Probability to Default and Loss Given Default. **International Journal of Financial Studies**. (Vol:8, Issue:4). P:4. Basel: Switzerland.

[3] Buesa, Alejandro, Francisco Javier Población García, and Javier Tarancón. (2019), Measuring The Procyclicality of Impairment Accounting Regimes: A Comparison Between IFRS 9 and US GAAP, Örebro University. **Working Paper Series, European Central Bank, No. 2347**, P:11. Örebro: Sweden

[4] Kristóf, Tamás, & Virág, Miklós. (2017). **Lifetime Probability of Default Modeling for Hungarian Corporate Debt Instruments.** European Conference on Modelling and Simulation, France P:1.

ب. احتمال التعثر في نقطة معينة (PD-PIT) مقابل احتمال التعثر من خلال الدورة الاقتصادية (PD-TTC):

ظهر في الأدبيات الماليّة نوعان لاحتمال التعثر هما احتمال التعثر في وقت محدد (PD-PIT)، واحتمال التعثر خلال الدورة الاقتصاديّة (PD-TTC)، ويتم تطبيق احتمال التعثر من خلال الدورة الاقتصادية TTC غالباً من قبل وكالات التصنيف الائتمانيّة مثل Moody's أو Standard & Poor's من خلال تقييم مخاطر التعثر للشركة في أسوأ نقطة لها في دورة الائتمان أو دورة الصناعة وهذا ما يدعى بسيناريوهات الضغط، وعادة ما تقوم وكالات التصنيف بإجراء اختبار جهد باستخدام معدلات تعثر تاريخيّة في الصناعة، وتُحدث تغييرات التصنيف فقط في حالة حدوث بعض المواقف التي تتطلب تعديل سيناريو الجهد، على سبيل المثال، تغيير في طبيعة صناعة المُقترض، ومع ذلك لا تؤدي التغييرات في دورة الائتمان إلى تغيرات في التصنيف لأنّها مستقلة في الغالب عن دورة الائتمان، في المقابل تعتمد معظم المؤسسات الماليّة على احتمال التعثر في وقت محدد (PD-PIT) ويتم احتسابها بناءً على المعلومات الماليّة الكميّة مثل قائمة المركز الماليّة، ومعلومات نوعيّة كالخصائص الإداريّة، والأهم من ذلك المعلومات حول الدورة الاقتصاديّة، ثم يتم تحويل تلك المعلومات إلى فئات تصنيف من خلال تطبيق الإجراءات الإحصائيّة مثل نماذج التسجيل (Scoring Models)، وبما أنّ احتمال التعثر في نقطة زمنيّة تتضمن معلومات دوريّة قصيرة إلى متوسطة الأجل حيث تكون صلاحيتها على مدى عام كامل[1].

تعتبر تقييمات احتمال التعثر من خلال الدورة الاقتصادية (PD-TTC) أكثر استقراراً بمرور الوقت من احتمال التعثر في وقت محدد (PD-PIT)، حيث أظهرت الأزمات الماليّة السابقة العلاقة القوية بين التصنيفات الداخليّة ورأس مال المؤسسات الماليّة، بالإضافة إلى دعمها للعمليات الداخليّة للمؤسسات الماليّة في ظل التقلبات المنخفضة، ففي كثير من الأحيان، تعتمد قواعد كفاءة مؤسسة ماليّة على التصنيفات وتتغير المسؤوليات مع درجة التصنيف، إذ كانت

[1] ToP-P, Rebekka, &Perl, Robert. (2010). Through-The-Cycle Ratings Versus Point-In-Time Ratings and Implications of The MaP-Ping Between Both Rating Types. **Financial Markets, Institutions & Instruments**. (Vol:19, Issue:1. P-P: 48-49. Hoboken: USA.

التصنيفات المُطبقة شديدة التقلب، فإن هذه التغييرات تحدث كثيراً وتجعل إدارة العميل صعبة، في حين تتمثل أحد أهم عيوب نهج الدورة الاقتصاديّة (TTC) في أنّ سيناريوهات الضغط للوكالة تختلف بشكل جوهريّ عن الحالة الحاليّة للشركة، ففي الأوقات الجيدة تكون التصنيفات المُخصصة متحفظة للغاية، أو إذا كانت الحالة الحاليّة للشركة أسوأ من سيناريو الضغط كالشركات ذات تصنيف ائتمانيّ منخفض، فقد يكون التصنيف الائتمانيّ مفرط التفاؤل، نتيجة لذلك، تحتوي تقييمات الدورة الاقتصادية (TTC) على تنبؤ بالتعثر منخفض على المدى القصير، وهناك دليل تجريبي على أن احتمالات الافتراضية التي تنشرها وكالات التصنيف لا تتناسب مع احتمالات التعثر لسيناريوهات الجهد ولا متوسط الاحتمالات الافتراضية للشركات التي تمت ملاحظتها بالفعل[1].

ج. احتمال التعثر الهامشي:

يعرّف (Joubert, 2019) احتمال التعثر الهامشيّ بأنّه: "احتمال التعثر لمدين معين خلال شهر ما مستقبلاً، في حين أن هذا المدين ما يزال غير مُتعثر لغاية هذه اللحظة"[2]. تحتاج السيناريوهات المُستخدمة لاحتساب احتمال التعثر إلى توقع احتمال تعثر مدين معين للفترة بين تاريخ الإنشاء وتاريخ إعداد التقارير، ومن هنا يتم احتساب احتمال التعثر الهامشي والذي يمكن احتسابه كمتوسط سيناريوهات لكل فترة، أو عن طريق اشتقاق منحنيات هامشية بناءً على نموذج احتمال التعثر على كافة العمر الأَصل[3]، حيث يسمح احتمال التعثر التراكميّ لنقطة زمنية معينة في تحديد احتمال التعثر الهامشي السنوي ليتم استخدامها في حسابات الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة. وبالتالي يمكن أن نرى حركة احتمال

[1] **Idem**.

[2] Joubert, M. (2019). **Estimation Techniques for Deriving The Basel And IFRS 9 LGD Estimates on Retail Bank Portfolios**. Ph.d Thsis. North-West University, South Africa, P:126.

[3] Bellini, Tiziano. (2019). **IFRS 9 and CECL Credit Risk Modelling and Validation: A Practical Guide with Examples Worked in R and SAS**. USA. New York: Academic Press. Elsevier. P: 277.

التعثر الهامشي للأدوات الماليّة المسعرة، حيث تؤدي الظروف الاقتصادية أو ظروف الشركة إلى زيادة احتمال التعثر الهامشية في البداية نشوء الأصل الماليّ وانخفاضها في تاريخ بيعه واستحقاقه[1].

- **<u>ألية قياس احتمال التعثر:</u>**

تعددت آليات قياس احتمال التعثر، وذلك نظراً لاختلاف وجهات نظر الإدارة واختلاف خبراتهم واختلاف الآليات الإحصائية المستخدمة، وأهم هذه الآليات:

- **التحليل التمييزي:** هو تقنية التصنيف التي يمكن تطبيقها على الشركات المتوقع إفلاسها حسب ألتمان (Altman) منذ عام 1968، وفق هذا التحليل يتم استخدام مزيج من المتغيرات المستقلة كأساس لكل حالة أو مجموعة من الحالات، ويتم تقدير أوزان لكل متغير من المتغيرات المستقلة وتعبر عن أساس الفصل بين كل حالة أو مجموعة من الحالات، وفي هذه الحالة يتم الفصل بين الشركات الجيدة ائتمانيّاً وبين الشركات السيئة ائتمانيّاً[2]. ويعتبر التحليل التمييزي من أوائل الطرق الإحصائية في التنبؤ بالتعثر، حيث تم تطبيقها بشكل منهجي على الشركات التي دخلت في حالة الإفلاس وذلك بناءً على مجموعة من النسب الماليّة وغيرها من المتغيرات[3].
- **الشبكات العصبيّة:** تبحث الشبكات العصبيّة عن أنماط في مجموعات من البيانات التاريخيّة، حيث يتم استخدام تلك البيانات لتطوير القدرة على تصنيف أنماط جديدة أو لجعلها تقوم بعملية التوقع والتصنيف. تتفوق الشبكات

[1] Gubareva, Mariya. (2018). IFRS 9 compliant adjustment of CDS implied point-in-time PDs to through-the-cycle default frequencies. **<u>ISCAL Working Paper Series</u>**. P:6.

[2] AIF. (2013). **<u>Case Study on Credit Risk Modelling</u>.** Asian Institute of finance. Kuala Lumpur: Malaysia, P.32.

[3] IFC. (2019). **<u>Credit Scoring AP-Proaches Guidelines</u>.**The World Bank Group, Washington: USA, P.15.

العصبيّة في تحديد المشكلة، اتخاذ القرار، التنبؤ التصنيف، وغيرها من المشاكل التي تعتمد على النمط بشكل أساسي دون الاعتماد على إجابات حسابية دقيقة[1].

- **تحليل الاحتمال والانحدار اللوجستي (LOGIT & PORBIT)**: يعتبر هذا الأسلوب من أساليب الاقتصاد القياسي والمصممة خصيصاً لتحليل المتغيرات الثنائية التابعة، تعتبر هذه الأساليب سليمة من الناحية النظرية، يمكن تفسير النتائج المُتوقعة على أنها احتمالات تعثر بشكل فوري، ويمكن أيضاً اختبار معنوية النموذج ومعنوية معاملات النموذج كذلك، ويمكن أيضاً اختبار استقرار تلك النماذج بشكل أكثر فاعلية مقارنة بالتقنيات الأُخرى ويتم التعبير عن معادلة الانحدار اللوجستي كما يلي:

$$\mathrm{Log}(^{P_i}/_{1-P_i}) = \mathrm{W}.\mathrm{X}_i = \mathrm{Exp}\,(\mathrm{W}_0 + \mathrm{W}_1\mathrm{X}_1 + \mathrm{W}_2\mathrm{X}_2 + \cdots \mathrm{W}_m\mathrm{X}_{m_i}) \qquad (2.2.2)$$

في المعادلة أعلاه يمثل الرمز Pi احتمال أن يكون I غير مُتعثر، بينما W هي الأوزان المشتقّة من البيانات الأساسية، و X هي قيم المتغيرات المستقلة التي تتراوح من 1 إلى M، والرمز Log هو دالة اللوغاريتم الطبيعي بينما EXP هي عكس اللوغاريتم أو ما يدعى بالدالة الأسية[2].

في نموذج الاحتمال يتم نمذجة التوزيع الطبيعيّ العكسيّ كمجموعة خطية لمجموعة من المتغيرات، أما نموذج اللوجستي، يتم استخدام نسبة الأرجحية في نموذج خطي لمجموعة من الميزات، ويعتبر نموذج الانحدار اللوجستي شائع في تقدير احتماليّة التعثر لسهولة تطويره، والتحقق منه والمعايرة، حيث أن تقدير الانحدار اللوجستي تزيد من احتماليّة ملاحظة القيم[3].

[1] AIF, (2013). **Loc.Cit.**

[2] **Idem**.

[3] IFC. (2019). **Loc. Cit**.

- **الانحدار الخطيّ المتعدد:** أصبحت طرق الانحدار الخطيّ مكوناً أساسياً في أي تحليل للبيانات، وقد تم استخدامه في تطبيقات تصنيف الائتمان، حيث يمكن تمثيل مشكلة التصنيف باستخدام متغير وهمي، ويمكن استخدام النموذج بدلاً من ذلك لاستيعاب الحالات التي يقوم فيها العميل بتغيير درجات السداد الجزئي. على هذا النحو يمكن إعادة التعبير عن المدفوعات المُتناسبة، مثل مدفوعات العملاء التاريخيّة والضمانات والتقصير وغيرها، ويمكن تحليلها من قبل مُحللي الائتمان، مع الانحدار الخطي لإعداد سجل لكل عامل، ثم مقارنته مع الدرجة الحدّية للمصرف[1].

ويتم التعبير عن معادلة الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:

$$P_i = \mathrm{W}.\mathrm{X}_i = \mathrm{W}_0 + \mathrm{W}_1\mathrm{X}_{1_i} + \mathrm{W}_2\mathrm{X}_{2_i} + \cdots \mathrm{W}_m\mathrm{X}_{m_i} \qquad (3.2.2)$$

في المعادلة أعلاه، يمثل P_i احتمال أن يكون I غير مُتعثر، و W هي معاملات مقدرة (أو أوزان) مشتقّة من البيانات التاريخيّة، و X هي العوامل الرئيسية التي تنبئ بالتخلف عن السداد، يسعى نموذج الانحدار إلى إنشاء علاقة خطية بين جميع خصائص المقترضين ومتغير التعثر (P_i)[2].

- **النماذج الهيكليّة:** على عكس نماذج الارتباط، تعتمد النماذج الهيكلية على نمط السبب والنتيجة، حيثُ تُساعد في تفسير أي تعثر من الممكن أن يحدث، فمن الممكن أن يحدث تعثر تقني في حال كانت قيمة أصول الشركة أقل من التزاماتها، وتكون قيمة حقوق الملكية سالبة في حال انخفاض قيمة الأصول عن قيمة الالتزامات[3].
- **شجرة القرارات:** هي عبارة عن رسوم تخطيطيّة بيانيّة بشكل شجرة تقوم بإظهار الاحتمال الإحصائي، تقوم بالعثور على أفضل الصفات عن طريق تقسيم البيانات إلى مجموعات فرعيّة بحيث يتم عزل العوامل المؤثرة بين المتغيرات في كل تقسيم، يمكن استخدام شجرة القرارات لتحديد فئة التعثر (مُتعثر، غير مُتعثر) بالإضافة إلى تقدير قيمة

[1] Abdou, Hussein, & Pointon John. (2011). Credit scoring, statistical techniques and evaluation criteria: a review of the literature. **Intelligent Systems in Accounting, Finance and Management**. (Vol:18, Issue: 2-3). P:73. London: USA.

[2] AIF. (2013). **Op.cit**. P:33.

[3] **Idem**.

الخسارة عن التعثر[1]، حيث تقوم هذه الطريقة ببناء النماذج باستخدام مجموعات من معايير الانقسام لتصنيف المقترضين إلى مجموعتين أو أكثر، يتم تقسيم العينة إلى مجموعات فردية أو عقد وفقاً لقواعد القرار وتكون العملية تكراريّة حتى يتم الوصول إلى العقدة النهائية أو عند الوصول إلى آخر مجموعة فرعية[2].

- **مصفوفة الإنتقال أو مصفوفة ماركوف:** عمل العالم الروسي ماركوف على ابتكار أسلوب يُساعد على التنبؤ بنتائج المستقبل لأي حدث يتضمن نتائج سابقة استناداً إلى معرفة تأثير النتائج السابقة في دراسة للتنبؤ بحركة مستقبلية حيث تتكون سلسلة ماركوف من مجموعة من الحالات ويتم من خلالها احتساب احتمال انتقال الظاهرة من حالة إلى أُخرى خلال مدة زمنيّة[3]. إنّ احتمالات الحركة أو الانتقال من حالة إلى أُخرى خلال فترة زمنيّة معينة تسمى الاحتمالات الانتقاليّة ويتم تمثيلها بمصفوفة تسمى المصفوفة الانتقاليّة أو مصفوفة ماركوف، حيث يتم تحويل المشاهدات إلى قيم احتماليّة تُمثل احتمال انتقال الظاهرة من حالة إلى أُخرى[4].
- **حساب احتمال التعثر على مدى عمر الأصل الماليّ:** يتم الانتقال من احتمال التعثر لفترة سنة واحدة إلى احتمال التعثر إلى كافة عمر القرض باستخدام المعادلة التالية[5]:

احتماليّة التعثر على أساس كامل عمر القرض (خلال فترة t) $=1-(1-$احتماليّة التعثر خلال سنة واحدة$)^{\text{الفترة } t}$ (4.2.2)

[1] IFC. (2019). **Loc.Cit**.

[2] AIF. (2013). **Loc.Cit**.

[3] Al-Rubaie M.M, & Al-Janabi, H. A. (2022). Using a Markov matrix to predict fluctuations in foreign exchange rates. **Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences**, Vol:18, issue:NE. P:184. Kufa.Iraq

[4] Yehia, Y. A. (2018). Prediction of The Probabilities For changing of The Agricultural Loans Using Markov Chain Model**. Egyptian Journal of Agricultural Research**. Vol:96. Issue. 3. P. 1242. Giza: Egypt.

[5] مصرف لبنان. (2016). **مذكرة رقم 15 - المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9**. لجنة الرقابة على المصارف.

تعتمد معادلة احتماليّة التعثر على مدى الحياة على احتماليّة التعثر لمدة عام واحد والذي تم انشاؤه في تاريخ التقرير بدلاً من حساب احتماليّة التعثر لكل سنة على مدى عمر الأصل من تاريخ نشوئه، والتي من الصعب حسابها[1].

2. الخسارة عند التعثر(LGD):

عرّف "Moody's" الخسارة عند التعثر بأنّها: "عبارة عن قيمة الأصل الماليّ مطروحاً منه القيمة التي يتم استلامها في تاريخ التعثر خلال فترة معينة أو على عدة فترات مقسومة على أصل المبلغ المستحق في تاريخ آخر دفعة للأصل الماليّ"[2]. وعرفها (Svedberg & Ljung) أنّها "نسبة التعرض المتوقع ضياعه في حال تعثر المدين والتي يجب ان تعكس الخسارة الاقتصادية وكافة التكاليف اللازمة لتحصيل التعرض الائتمانيّ"[3]. في حين عرّفها (Orlando & Pelosi) بأنها: "القيمة المُتوقعة لنسبة الخسارة على قيمة التعرض في تاريخ التعثر"[4].

❐ قياس الخسارة عند التعثر:

يتم قياس الخسارة عند التعثر عن طريق قياس الخسائر التي سيتعرض لها المصرف عند تعثر المقترض وقد حددت لجنة بازل الحدّ الأدنى لنسبة الخسارة عند التعثر بمقدار 45% لكافة القروض غير المغطاة بضمانات و75% للقروض المجمّعة، في حين يتم تقدير نسبة الخسارة عند التعثر باستخدام تلك الضمانة مع خصم قيمة الضمانة بشكل دوري للمزيد من التحوط، وذلك حسب المنهج المعياري، حيثُ يشترط أن تكون الضمانات مُقيمة بصفة دورية بشكل نصف سنوي، وفي المنهج المتقدم يقوم المصرف بتحديد مخاطر الضمانات الملائمة التي سيتم تطبيقها على كل تعرض ائتمانيّ بناء على البيانات والتحليلات التي يتم التحقق من صحتها داخليّاً، وبالتالي يستطيع المصرف التمييز بين قيمة

---

[1] **المرجع السابق**.

[2] Moody's. (2020). **Op.cit**, P.33.

[3] Ljung, Carolina, Svedberg, Maria. (2020). **Estimation of Loss Given Default Distributions for Non-Performing Loans Using Zero-and-One Inflated Beta Regression Type Models**. Master Degree, Industrial Engineering and Management. Stockholm: Sweden, P.8.

[4] Orlando, GiuseP-Pe, & Pelosi, Roberta. (2020). **Loc.cit**.

الخسارة عند التعثر لمجموعة أوسع من المُقرضين بناءً على معاملات أكثر مثل نوع المنتج، بالإضافة إلى خصائص المقترض، ويحتاج المصرف لإثبات أنّ الآلية المُستخدمة لقياس الخسارة عند التعثر تلبي الحد الأدنى من المُتطلبات ذات الصلة بسلامة وموثوقية تلك التقديرات[1]. ويتم تقدير الخسارة عند التعثر على مستوى كل درجة من درجات التصنيف الائتمانيّ كنسبة من التعرض عند التعثر، وتستند المصارف إلى البيانات التاريخيّة المتوفرة لديها وتستخدم النماذج والأنظمة الداخليّة لبناء نقاط الخسارة عند التعثر ولاحتساب معدل الاسترداد الداخليّ على مستوى كل تعرض من التعرضات المضمونة وغير المضمونة بضمانات مقبولة، ولاتستند على القيمة السوقيّة فقط للتعرضات المضمونة، ويجب ألا تقل مدة البيانات التاريخيّة المستخدمة لتقدير قيمة الخسارة عند التعثر عن سبع سنوات بالنسبة للتعرضات تجاه الحكومات والبنوك والشركات، وعن خمس سنوات بالنسبة لتعرضات التجزئة، ويتوجب معايرة تقدير الخسارة عند التعثر بالمعلومات الحاليّة والمستقبليّة المعقولة وذات الصلة بطريقة غير مُتحيزة مع مراعاة احتساب القيمة الحاليّة للمبالغ التي يتوقع المصرف استردادها[2]. وفي حال عدم كفاية البيانات التاريخيّة المتوفرة لدى المصرف لتقدير الخسارة عند التعثر، يمكن للمصرف استخدام بيانات خارجيّة مستمدة من واقع القطاع المصرفيّ بالنسبة للتعرضات ضمن محفظة التسهيلات الائتمانيّة، أو مستمدة من أحد وكالات التصنيف الائتمانيّ الخارجيّة المعتمدة (في حال توفرها) بالنسبة للتعرضات غير المُدرجة في محفظة التسهيلات الائتمانيّة، وذلك بموجب اتفاقيات تعاقديّة تُبرم لهذا الغرض دون الاخلال بالقوانين والأنظمة النافذة[3]. وقد حدد التشريع السوريّ الحد الأدنى لنسبة الخسارة عند التعثر لكل من قروض التجزئة والشركات في حال عدم كفاية التحليل التاريخيّ لتقدير معدل الاسترداد، وحدد قيم لتلك النسبة في حال

[1] Basel Committee. (2001). **The Internal Ratings-Based AP-Proach.** SuP-Porting Document, the CP2, P-P:18-24

[2] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم **9**، **مرجع سبق ذكره.**

[3] **Ibid**.

عدم تمكن المصرف من إجراء أي تحليل تاريخيّ لتقدير معدل الاسترداد لأي فئة من فئات التعرضات الائتمانيّة غير المُتعثرة، أما فيما يتعلق بالتعرضات المُتعثرة حدد التشريع السوري الحد الأدنى لتلك النسبة وتم ذكر ذلك لاحقاً[1].

3. قيمة التعرض عند التعثر (EAD):

عرّف (Al-Tamimi & Idan) قيمة التعرض عند التعثر بأنّها: "القيمة الإجماليّة التي يتعرض لها البنك عند التخلف عن سداد القرض"[2]، وقد اتفق (Witzany) و(Gibilaro & Mattarocci) على أنّ قيمة التعرض عند التعثر هي: "إجماليّ قيمة التعرض المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة عند تعثر المدين"[3]، وبالتالي قيمة التعرض عند التعثر هي عبارة عن المبلغ المستثمر في أداة ماليّة معينة معرضة لمخاطر الائتمان، وعرّفها بازل بأنها إجماليّ التعرض عند التعثر المدين، وهي المعيار المستخدم في رأس مال المصرف، وسابقاً كانت تسمى بالتعرض الائتمانيّ "Credit exposure" والذي يمثل خسارة التي قد يتكبدها المقرض إذا تخلف المقترض (الطرف المقابل) في سداد ديونه بالكامل[4].

❐ قياس قيمة التعرض عند التعثر:

حددت لجنة بازل قيمة التعرض عند التعثر بأن تكون مطابقة للرصيد في قائمة المركز الماليّ للقروض والودائع لدى البنوك، أما بالنسبة لأصول خارج الميزانية فإن الالتزامات المصرح بها وغير المستخدمة تضرب بمعامل تحويل ائتمانيّ

---

[1] مصرف سورية المركزي. (2019)، **قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4\م.ن**، مجلس النقد والتسليف.

[2] Al-Tamimi, N. S., & Idan, A. S. (2024). The AP-Plication of The Expected Losses Model Under The IFRS9 Standard And Its Impact on The Provision Of Loan Losses In Iraqi Banks. **AL-Qadisiyah Journal For Administrative and Economic Sciences**. (Vol:26 Issue:1). P.53. AL-Qadisiyah: Iraq.

[3] Witzany, Jiří. (2011). Exposure at default modeling with default intensities. **European Financial and Accounting Journal**. (Vol:6. Issue:4). P:20. Praha: Czech Republic. and

Gibilaro, Lucia, & Mattarocci, Gianluca. (2018). Multiple banking relationships and exposure at default. **Journal of Financial Regulation and Compliance**. (Vol:26. Issue: 1). P:3. Bingley: United Kingdom.

[4] Volarević, Hrvoje, & Varović, Mario. (2018). **Opcit**. P:270.

(CCF) بقيمة 50% بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل و 20% بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل، و 75% للتسهيلات غير المستغلة، أما في المنهج المتقدم فإنّ المصرف يقوم بتقدير قيمة التعرض عند التعثر ذاتياً، أما فيما يخص معاملات التحويل، يتم استخدام المعاملات الخاصة بكل مصرف ما عدا معامل تحويل 100%، ويتم معالجة كل ائتمان بشكل منفصل معتبرة النسب السابقة كحد أدنى[1]. وقد حدد التشريع السوري آلية قياس التعرض عند التعثر للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلة الثالثة بالقيمة الدفتريّة كما في تاريخ القياس (الرصيد المستعمل بعد التحويل بالنسبة للتعرضات غير المباشرة مطروحاً منه الفوائد المعلقة)، أما بالنسبة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفتريّة للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الفوائد المحققة غير المستحقة، مع الأخذ كافة التدفقات النقديّة المتوقع استخدامها من قبل العميل قبل تاريخ وقوع التعثر بعين الاعتبار، ويتم تقدير هذه التدفقات استناداً لخبرة تاريخيّة موثقة مع مراعاة المعلومات الحاليّة والمستقبليّة المعقولة وذات الصلة، ويراعى في هذا الشأن استخدام معاملات التحويل الائتمانيّ بالنسبة للتعرضات الائتمانيّة غير المباشرة لأغراض تطبيق هذه المنهجية أو أي منهجية أُخرى، حيثُ يقوم المصرف بتقدير معاملات التحويل الائتمانيّ المذكورة بالنسبة لكافة التعرضات خارج بيان المركز الماليّ استناداً لخبرة تاريخيّة موثقة مع مراعاة المعلومات الحاليّة والمستقبليّة المعقولة وذات الصلة، وفي حال عدم كفاية التحليل التاريخيّ المُستخدم لهذا الغرض، يجب ألا تتدنى المُعاملات المُقدرة عن الحدود المبنية وفقاً لبازل III، كما أوضح التشريع السوري نسب معاملات التحويل الائتمانيّ بالنسبة للتعرضات الائتمانيّة غير المُباشرة والتي تم ذكرها لاحقاً[2]. ويجب أن تُقاس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة من الأداة الماليّة بطريقة تُظهر[3]:

1. مبلغ غير مُتحيز أو احتماله مرجح يتم تحديده عن طريق تقييم نطاق النتائج الممكنة.

[1] Basel Committee. (2001), **Op.Cit**, P-P:22-24.

[2] مصرف سورية المركزي. (2019). **مرجع سبق ذكره**.

[3] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/، **مرجع سبق ذكره**.

2. القيمة الزمنيّة للنقود.
3. المعلومات المعقولة والمؤيدة تكون مُتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ التقرير بشأن أحداث سابقة وظروف حاليّة وتوقعات بشأن الظروف الاقتصادية المستقبليّة.

عند قياس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة يجب الأخذ في الحسبان الخطر أو الاحتمال بأن يحدث خسارة ائتمانيّة من خلال إظهار احتمال حدوث خسارة ائتمانيّة واحتمال عدم حدوث خسارة ائتمانيّة، حتى لو كان احتمال حدوث خسارة ائتمانيّة منخفض جداً، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند قياس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقديّة (بما في ذلك خيارات التمديد) التي تكون المنشأة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانيّة وليست الفترة الأطول حتى لو كانت الفترة الأطول متفقة مع ممارسة الأعمال[1].

3.2.2. مقارنة بين نموذجي الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم/9/ مع والخسائر الائتمانيّة المُتكبدة وفق المعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/:

يتمثل الفرق الأساسي بين المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ ومعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/ في كون الأخير يعتمد على قواعد ثابتة عند تقييم الأدوات الماليّة، في حين أنّ المعيار الجديد يعتمد على مبادئ واسعة في التقييم تُمكن من التعامل مع الأدوات الماليّة في بيئة تتسم بالتغير المُستمر، وبالتالي يتسم المعيار بالمرونة التي تواكب التطلعات الاقتصاديّة الجديدة[2]. ويجادل منتقدو المعيار القديم أنّ الاعتراف بعد تحديد دليل التعثر يكون متأخر جداً لأن المصاريف المعترف بها كخسائر ائتمانيّة في قائمة الدخل في ظل الانكماش الاقتصادي ستزداد، في حين لا يطلب من البنوك وضع مُخصصات مُتوقعة في الأوقات الجيدة اقتصادياً، وبالتالي تبالغ في قيمة محفظة القروض وتقلل الخسائر في

[1] مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/. **المرجع السابق.**

[2] عبيد، مبارك جابر. (2024). دور تطبيق معايير IFRS فى تقدير الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة لتغيرات سعر الصرف. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث الماليّة والإدارية**. عدد:16. عدد:3. ص: 1509. السادات: مصر.

بيان الدخل[1]. ولكن وفق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وعند فترة الانكماش الاقتصادي، تحدث خسائر ائتمانيّة عالية، وتزداد في حال نقص المُخصصات، وهذا ما يؤدي إلى نقصان في حقوق الملكية وقد يجبر البنوك على إعادة رسملة أو تقليل الاقراض وبيع الأصول، وبالتالي فإن المُخصصات الموضوعة جانباً في الأوقات الجيدة يمكن أن تكون بمثابة حاجز ضد المخاطر، وتخفف من تلك التأثيرات ويقلل من احتماليّة إفلاس البنوك، لذلك بجب تضمين بعض الإجراءات الوقائيّة في العملية مثل الإفصاح عن الأساليب المُطبقة والاختبارات الدورية على النماذج المُطبقة حالياً ومستقبلياً[2]. إلّا أنّ إحدى مساوئ نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة ضعف الموضوعيّة، لأنّه يستند بشكل كبير إلى تقديرات التدفقات النقديّة وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة السابقة التي أعدتها الشركة، وعملية التحليل تلك ذاتية بطبيعتها مما يعني إمكانية إدارة الأرباح[3]، إضافةً إلى افتقاره إلى الإرشادات العمليّة والقواعد التوضيحيّة لمعدي البيانات الماليّة، كما قد يعيق المقارنة بين المؤسسات المختلفة تطلب تطبيق الافتراضات والأحكام وفقاً لتقديرات الشركة[4].

يرى الباحث أنّ المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ قد وسّع مفهوم انخفاض القيمة ليشمل المؤسسات الماليّة والاستثمارات في أدوات الدين وهذا سيؤثر في آلية اختيار المصارف لأماكن وضع ودائعها في المصارف الأُخرى، حيث يتوجب على المصارف ذات التصنيف الائتمانيّ المنخفض تقديم معدلات فائدة وعائد على الاستثمارات أعلى لجذب المودعين والمستثمرين. في حين يؤكد الباحث أن قيام المعيار بإعطاء صلاحيات أكبر للإدارة في تحديد تقديراتها قد يؤدي إلى ممارسات إدارة أرباح أعلى مقارنة بالمعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/، ويرى وجوب قيام مجلس إدارة

[1] Beerbaum, Dirk. (2015). Significant increase in credit risk according to IFRS 9: Implications for financial institutions**. International Journal of Economics and Management Sciences**, (Vol:4, Issue:9) . P:2. Iasi: Romania

[2] **Idem**.

[3] **Idem**.

[4] Sellami, Y. M., & Ali, M. M. (2024). The Impact of (IFRS 9) Adoption on Financial Performance: The Modifying Role of the Internal Audit Board**. Asian Journal of Economics, Business and Accounting**, (Vol: 24. Issue.9). P:19. Bengal: India.

المصرف أو الجهات الناظمة لتطبيق المعيار بوضع حدود لنسب احتمال التعثر والخسارة عند التعثر تكون ملاءمة لكل مصرف وعدم ترك تحديد تلك النسب على الإدارة التنفيذيّة بشكل واسع.

المبحث الثالث

تطبيق نماذج الأدوات الماليّة في الدول العربية

لا يُعتبر تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ أمراً سهلاً، حيث يوجد العديد من التحديات عند تطبيقه كتقييم الشركات للأدوات الماليّة التي ستتأثر ببدائل القياس وإمكانية إجراء التعديلات على الأنظمة المُحاسبيّة لتلك الشركات، بالإضافة إلى تحديد أثر تطبيق المعيار على الجهات الضريبيّة نظراً للتغير في آلية القياس وأثر ذلك في صافي الأرباح والخسائر للفترة المشمولة، كذلك وجود العديد من الاجتهادات والتفسيرات من قبل معدي البيانات الماليّة، كتحديد نموذج الأعمال ومعاملات مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة، كذلك أصبح من الصعب بمكان إظهار الأرقام المُقارنة في حال إعادة تصنيف الموجودات الماليّة التي أعدت وفقاً لمبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إلى إعدادها استناداً لمبدأ التكلفة المطفأة وغيرها من التحديات[1]. وتم عرض النماذج في بعض الدول العربيّة كما يلي:

1.3.2. نماذج الأدوات الماليّة وفق الأنظمة والتشريعات السورية:

صدر القرار رقم 4 / م.ن الصادر خلال عام 2019 المتعلق بالتعليمات التنفيذيّة لبتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم /9/ حيث يتوجب على المصارف استبدال سياستها المُحاسبيّة الحاليّة بأُخرى متوافقة مع معيار التقارير الماليّة الدوليّ رقم /9/ ومعيار المحاسبة الإسلامي رقم /30/ بما لا يخالف هذه التعليمات، والمصادقة عليها ومراجعتها سنويّاً من قبل مجلس الإدارة بحيث تشمل نماذج الأعمال وسياسات وإجراءات تصنيف وإعادة تصنيف الأصول الماليّة داخل وخارج الميزانية مع التصنيف الائتمانيّ الداخليّ واختبار انخفاض القيمة واحتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة،

[1] محمد، صلاح علي، حامد، محجوب عبد الله. (2017). دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانيّة والتمويلية للمصارف العربية. **مجلة العلوم الاقتصاديّة والإدارية والقانونية**. (مجلد:9. عدد.1) ص: 9. غزة: فلسطين.

ومنه يتوجب على المصارف توثيق التقديرات المُحاسبيّة وجميع الحالات التي تتطلب آراء حكيمة والقرارات التي أُتخذت بناءً عليها ومبرراتها[1].

أولاً. نموذج الأعمال: يشير نموذج الأعمال إلى الطريقة التي يدير بها المصرف أصوله الماليّة بغرض تأمين التدفقات النقديّة اللازمة لتحقيق أهدافه في ظل الطروف الطبيعية: ويميز المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة /9/ بين عدة نماذج أعمال، كنموذج الأعمال الذي يكون الغرض منه الاحتفاظ بالأصول الماليّة لتحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة الناجمة عن الفوائد والعوائد وأقساط أصل الدين فقط، ونموذج الأعمال الذي يكون الغرض منه الاحتفاظ بالأصول الماليّة لتحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة ومن خلال بيع الأصول، بالإضافة إلى نموذج الأعمال الذي يكون الغرض منه المتاجرة بالأصول الماليّة لتحصيل التدفقات النقديّة من خلال بيع الأصل. ويُعتمد نموذج الأعمال للأجل الطويل ويكون تغييره أو تعديله استثنائياً ويرتبط بتغير غير متكرر للظروف الداخليّة والخارجيّة ذات الأثر الجوهريّ في عمل المصرف، ويستوجب موافقة مجلس الإدارة وتوثيق أسباب وطبيعة هذا التغيير أو التعديل، كما يتوجب الإفصاح ضمن البيانات الماليّة المنشورة على أثر هذا التغير أو التعديل على السياسات والتقديرات وصافي نتيجة أعمال المصرف وحقوق ملكيته، وكذلك على حساب الاستثمار وحصتها من ربح الوعاء المشترك بالنسبة للمصارف الإسلامية[2].

ثانياً. التصنيف الائتمانيّ الداخليّ: يتوجب على المصارف أن تُصمم وتضع موضع التنفيذ نظاماً داخليّاً لتصنيف مخاطر الائتمان، بحيث يشمل هذا النظام تطبيق أحكام هذه المادة وكافة الطرق والأساليب والمعايير والضوابط والبيانات المجمعة والبرمجيات التي تُستخدم في إطار مراقبة جودة التعرضات الائتمانيّة وتقييم مخاطرها، وتحديد مستوى هذه المخاطر وتقدير احتمال التعثر والخسائر، ويجب أن تكون عملية التصنيف الائتمانيّة شاملة لكافة التعرضات الائتمانيّة، وعلى المصارف استخدام أنظمة ومنهجيات أساليب التصنيف المناسبة ضمن كل فئة أو كل فئة فرعية من فئات

[1] مصرف سورية المركزي. (2019)، قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4\م.ن. **مرجع سبق ذكره**.

[2] مصرف سورية المركزي. (2019)، قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4\م.ن. **المرجع السابق.**

التعرضات الائتمانيّة، ويتكون نظام التصنيف الائتمانيّ المبني على أساس مخاطر تعثر العميل من سبع درجات للتعرضات الائتمانيّة غير المُتعثرة وثلاث درجات للتعرضات الائتمانيّة المُتعثرة بحيث يتم تعريف كل درجة على أنّها تقييم محدد لمخاطر العميل، بناءً على معايير واضحة ومعتمدة موثقة يتم على أساسها تحديد مجال احتمال التعثر في حين يعود لكل مصرف –بناءً على أدلة تجريبيّة موثقة– تحديد عدد درجات التصنيف الائتمانيّ المبني على أساس العوامل الخاصة بالتعرض الائتمانيّ، على أن يكون عدد درجات هذا النظام كافٍ لتجنب تعرضات ذات مجال واسع في مستوى الخسارة عند التعثر في درجة واحدة. وعند وجود تصنيف ائتمانيّ خارجيّ صادر عن أحد وكالات التصنيف الائتمانيّ الخارجيّة المُعتمدة لأحد العملاء الذين لدى المصرف تعرضات ائتمانيّة اتجاههم، فإنّ التصنيف الائتمانيّ الداخليّ الأفضل للعميل موضوع التصنيف، يجب أن يُبرر ويُوثق ويكون موضوع موافقة لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، في حالة عدم توفر تصنيف ائتمانيّ خارجيّ للعملاء خارج محفظة التسهيلات الائتمانيّة، يمكن الاستئناس بالتصنيف الائتمانيّ للبلد الذي يقيم فيه العملاء المعنيين، أما في حال عدم توفر التصنيف الخارجيّ آنف الذكر يمكن الاستئناس بوسطي معدل التعثر لدرجات المُضاربة المُحتسب من قبل وكالات التصنيف الائتمانيّ الخارجيّة المُعتمدة لدى احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للعملاء المعنيين، وبكافة الأحوال يجب أن تنص سياسات وإجراءات التصنيف الائتمانيّ الداخليّ على معالجة هذه الحالات وفق المعايير الأكثر تحفظاً ودون الاخلال باتخاذ ما أمكن للتأكد من كفاية اجراءات ومعايير التصنيف الائتمانيّ الداخليّ للعملاء المعنيين[1].

ثالثاً. انخفاض القيمة: يتم احتساب مقدار انخفاض القيمة لكافة الأصول والالتزامات الماليّة المُسجلة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تنطوي على مخاطر ائتمانيّة، بما في ذلك التعرضات الائتمانيّة تجاه الحكومات وصناديق الاستثمار والبنوك والشركات الماليّة (بما فيها المجموعة المصرفيّة) وكذلك التسهيلات الائتمانيّة المباشرة وغير المباشرة (بما في ذلك التزامات القروض، التمويلات القابلة وغير القابلة للإلغاء وكافة بدائل

[1]مصرف سورية المركزي. (2019)، قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4\م.ن **المرجع السابق.**

تعهدات منح الائتمان)، تُقاس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة بشكل ربعيّ على الأقل، ويتم الاعتراف بها دون أي تأخير بحيث تعكس مبلغاً مقدراً باحتمال مبني على المعلومات التاريخيّة والحاليّة ومُرجح بكافة المعلومات المعقولة والمُتاحة عن الظروف المستقبليّة، ويجب أن يكون هذا التقدير غير مُتحيز من خلال استخدام سيناريوهات لا تأخذ بالاعتبار الحالة الأفضل ولا الحالة الأسوأ، كما يجب أن يتم الأخذ بالاعتبار القيمة الزمنيّة للنقود بحيث تُمثل الخسائر الائتمانيّة القيمة الحاليّة للفرق بين التدفقات النقديّة التعاقديّة للأصل الماليّ والتدفقات النقديّة التي يتوقع المصرف أن يتسلمها على أن تعكس هذه الخسائر أي مبالغ لا يتوقع المصرف تحصيلها، دون الاخلال بالنسب والضوابط الاحترازية المحددة بموجب التعليمات والأنظمة النافذة، تتم عمليات منح وإنشاء الائتمان وفقاً لسياسات والاجراءات المعتمدة لدى كل مصرف، وبما يتسق مع مستوى المخاطر المقبولة لديه والموافق عليها من قبل مجلس الادارة، وإلى جانب ذلك يستخدم نظام التصنيف الائتمانيّ الداخليّ كأداة مساعدة في إصدار موافقات منح وإنشاء الائتمان وفي عمليات التسعير، وإدارة المخاطر واحتساب مُتطلبات رأس المال التنظيمي، وكذلك لأغراض رصد وتقدير الزيادة الهامة في المخاطر الائتمانيّة المُرتبطة بالتعرضات الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة، والتي تستوجب الانتقال من احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على مدى 12 شهر إلى احتسابها على مدى العمر المتوقع للتعرض الائتمانيّ وفق المراحل الثلاث التي يمكن أن يصنف ضمنها التعرض الائتمانيّ والمعرفة بموجب المعيار 9 وكالتالي[1]:

1. **المرحلة الأولى:** تخضع التعرضات المُصنّفة ضمن هذه المرحلة لقياس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة عن فترة /12/ شهراً من تاريخ القياس وتحتسب الفوائد/العوائد على القيمة الدفتريّة لها وتتضمن التعرضات الائتمانيّة داخل وخارج الميزانية عند الاعتراف الأولي[2].
2. **المرحلة الثانية:** تخضع التعرضات المُصنّفة ضمن هذه المرحلة لقياس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على كامل عمر التعرض اعتباراً من تاريخ القياس (احتمال حدوث التعثر خلال العمر المتبقي للتعرض) وتحتسب الفوائد/العوائد

[1] مصرف سورية المركزي. (2019)، قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4\م.ن. **المرجع السابق.**

[2] مصرف سورية المركزي. (2019)، قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4\م.ن. **المرجع السابق.**

على القيمة الدفترية لها"وتتضمن التعرضات الائتمانيّة داخل وخارج الميزانية التي شهدت زيادة هامة في المخاطر الائتمانيّة منذ الاعتراف الأولي دون أن يتوفر دليل موضوعيّ على انخفاض قيمتها، حيث يتوجب على المصارف تقييم الزيادة الهامة في المخاطر الائتمانيّة من خلال مقارنة المخاطر الائتمانيّة المرتبطة بالعميل بتاريخ القياس مع مقابلها بتاريخ الاعتراف الأولي مع الأخذ بالاعتبار كافة المعلومات المُتاحة الحاليّة والمُستقبليّة، وفي سبيل ذلك يقوم المصرف بتجميع البيانات والمعلومات (النوعيّة والكميّة) المُتاحة المذكورة في مجموعات رئيسيّة مولدة للمخاطر الائتمانيّة ليُصار إلى قياس هذه المخاطر بشكل كميّ فقط على مستوى كل تعرض أو محفظة "مجموعة من التعرضات عن طريق تحويل المعلومات النوعيّة إلى بيانات كميّة"[1].

3. **المرحلة الثالثة:** تخضع التعرضات المُصنّفة ضمن هذه المرحلة لقياس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على كامل عمر التعرض من تاريخ القياس (احتمال التعثر بنسبة 100%) وتعلق الفوائد /العوائد والعمولات المحتسبة على التعرضات المصنّفة ضمن هذه الفئة اعتباراً من تاريخ التصنيف وتعامل معاملة الفوائد المُعلقة المنصوص عنها في نظام تصنيف مخاطر، وتتضمن هذه المرحلة التعرضات الائتمانيّة داخل وخارج الميزانية التي ينطبق عليها تعريف التعثر المنصوص عنه في المادة رقم 7 من هذه التعليمات[2].

رابعاً. مكونات احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة:

1. **احتمال التعثر:** يُحتسب احتمال تعثر بنسبة 0% على التعرضات بالليرة السورية تجاه الحكومة السورية، وبنسبة 0.05% على التعرضات بالليرة السورية تجاه المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، في حين يمكن تقدير احتمال التعثر بالنسبة للتعرضات تجاه البنوك والحكومات (بما في ذلك التعرضات بالعملات الأجنبية تجاه البنوك المحلية والحكومة السورية، وكذلك التعرضات غير المُدرجة في محفظة التسهيلات الائتمانيّة تجاه الشركات)

[1] مصرف سورية المركزي. (2019)، قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4\م.ن. **المرجع السابق.**

[2] مصرف سورية المركزي. (2019)، قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4\م.ن. **المرجع السابق.**

من خلال استخدام تقنية الربط مع البيانات الخارجيّة، حيث يمكن مواءمة وربط درجات التصنيف الائتمانيّ الداخليّ المبني على مخاطر تعثر العميل بنظام التصنيف الائتمانيّ المُستخدم من قبل أحد وكالات التصنيف الائتمانيّ الخارجيّ المُعتمدة، واستخدام معدل التعثر المرصود لكل درجة من درجات التصنيف الائتمانيّ الخارجيّ لما يقابلها من درجات تصنيف الائتمانيّ الداخليّ، وفي هذه الحالة يجب أن تستند عملية الربط المذكورة على مقارنة معايير التصنيف الداخليّ بتلك المُستخدمة لدى وكالة التصنيف الخارجيّة على مستوى كل درجة وعلى مستوى كل عميل مشترك (عميل ذو تصنيف ائتمانيّ داخليّ وتصنيف ائتمانيّ خارجيّ) ويجب أن يقوم المصرف بمقارنة تعريف التعثر المُستخدم من قبل وكالة التصنيف، كما يجب تجنب أي تحيز أو عدم اتساق في عملية الربط المذكورة والتأكد من أنّ المعايير المُستخدمة من قبل وكالة التصنيف الخارجيّة مبنية على مخاطر تعثر العميل وليس على خسائر التعرض الائتمانيّ، بالإضافة إلى ضرورة توثيق أساس عملية الربط ومُتطلبات هذه الفقرة وأيّة مُتطلبات أُخرى لمعايرة احتمال التعثر. ويكون تقدير احتمال التعثر في نقطة زمنية ولمدة 12 شهر بالنسبة للتعرضات المُصنّفة في المرحلة الأولى أو على مدى العمر المتبقي للتعرضات المُصنّفة في المرحلة الثانية وبكافة الأحوال يجب أن يستند تقدير احتمال التعثر لكل درجة من درجات التصنيف إلى معدل التعثر المُحتسب على أساس عدد العملاء دون استخدام أي تثقيل أو ترجيح ويحب ألا تقل احتمال التعثر (أو ما يقابلة في أي منهجية مستخدمة) عن 0.05% للتعرضات غير المُتعثرة، في حين يكون احتمال التعثر لكافة التعرضات الائتمانيّة المُصنّفة ضمن المرحلة الثالثة بنسبة 100%.[1]

2. **الخسارة عند التعثر**: يتم تقدير الخسارة عند التعثر على مستوى كل درجة من درجات التصنيف الائتمانيّ كنسبة من التعرض عند التعثر، وفي سبيل ذلك تستند المصارف إلى البيانات التاريخيّة المُتوفرة لديها وتستخدم النماذج والأنظمة الداخليّة لبناء نقاط الخسارة عند التعثر ولاحتساب معدل الاسترداد الداخليّ على مستوى كل تعرض من

[1] مصرف سورية المركزي. (2019)، قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4\م.ن. **المرجع السابق.**

التعرضات المضمونة وغير المضمونة بضمانات مقبولة لأغراض هذه التعليمات، ودون امكانية الاستناد –بالنسبة للتعرضات المضمونة على القيمة السوقيّة للضمانة فقط–. وفي حال عدم كفاية البيانات التاريخيّة المتوفرة لدى المصرف لتقدير الخسارة عند التعثر باستخدام Workout LGD (سواء للتعرضات المضمونة أو غير المضمونة)، يُمكن للمصرف استخدام بيانات خارجيّة مُستمدة من واقع القطاع المصرفيّ السوريّ بالنسبة للتعرضات ضمن محفظة التسهيلات الائتمانيّة، وبيانات خارجيّة مُستمدة من أحد وكالات التصنيف الائتمانيّ الخارجيّة المعتمدة (في حال توفرها) بالنسبة للتعرضات غير المُدرجة في محفظة التسهيلات الائتمانيّة، وذلك بموجب اتفاقا تعاقديّة تبرم لهذا الغرض دون الاخلال بالقوانين والأنظمة النافذة، يحب ألا تقل مدة البيانات التاريخيّة المستخدمة لتقدير قيمة الخسارة عند التعثر عن سبع سنوات بالنسبة للتعرضات تجاه الحكومات والبنوك والشركات، وعن خمس سنوات بالنسبة لتعرضات التجزئة، وفي أي حال من الأحوال يجب ألا تتدنى نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجية مستخدمة بالنسبة للتعرضات المُتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوم فأكثر، أو عن 50% في حال مضي 180 يوم فأكثر أو 100% في حال مضي 360 يوم فأكثر، وذلك كنسبة مئوية من قيمة التعرض عند التعثر غير المُغطى بضمانات مقبولة[1].

3. **التعرض عند التعثر:** يُقدّر التعرض عند التعثر بالنسبة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلة الثالثة بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس (الرصيد المستعمل (بعد التحويل بالنسبة للتعرضات غير المباشرة) مطروحاً منه الفوائد المعلقة)، أما بالنسبة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفتريّة للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الفوائد المُحققة غير المُستحقة ومع الأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقديّة المتوقع استخدامها من قبل العميل قبل تاريخ وقوع التعثر، ويتم تقدير هذه التدفقات استناداً لخبرة تاريخيّة موثقة مع مراعاة المعلومات الحاليّة والمستقبليّة المعقولة وذات الصلة، ويراعى في

[1] مصرف سورية المركزي. (2019)، قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4\م.ن. **المرجع السابق.**

هذا الشأن استخدام معاملات التحويل الائتمانيّ بالنسبة للتعرضات الائتمانيّة غير المباشرة لأغراض تطبيق هذه المنهجيّة أو أي منهجيّة أُخرى، وحيث يقوم المصرف بتقدير معاملات التحويل الائتمانيّ المذكورة بالنسبة لكافة التعرضات خارج بيان المركز الماليّ –والتي يطبق عليها معامل تحويل ائتمانيّ بنسبة 100% بأي حال من الأحوال– استناداً لخبرة تاريخيّة موثقة مع مراعاة المعلومات الحاليّة والمستقبليّة المعقولة وذات الصلة، وفي حال عدم كفاية التحليل التاريخيّ المستخدم لهذا الغرض، تُعطى بدائل الائتمان المباشر معامل تحويل ائتمانيّ بنسبة 100%، بما في ذلك كفالات الدفع بكافة أنواعها (وتشمل كفالات ضمان التسهيلات الائتمانيّة وكفالات توريد البضائع وأيّة كفالات أو اعتمادات من هذا القبيل)، والاعتمادات المُستنديّة (للاستيراد) مؤجلة الدفع أو غُب الاطلاع التي يتجاوز أجلها مئة وثمانون يوماً، وتعزيز الاعتمادات آنفة الذكر، والقبولات، وأي التزامات عرضيّة أُخرى تعامل مُعاملة بدائل الائتمان المباشر، كما تعُامل نفس المعاملة الارتباطات الأُخرى المتعلقة بعمليات الأوراق الماليّة خارج بيان المركز الماليّ مثل اتفاقيات إعادة الشراء والعقود الآجلة لشراء الأصول الماليّة والعقود الآجلة لقبول الإيداعات، وأيّة التزامات عرضيّة أُخرى من هذا القبيل، في حين تُعطى كفالات الأداء والكفالات الأوليّة لقاء الدخول في العطاءات والمناقصات معامل تحويل ائتمانيّ بنسبة 50%، بما في ذلك كفالات حسن التنفيذ وجودة الأداء والصيانة والشحن وأيّة التزامات أُخرى تعمل عمل هذه الالتزامات، كما تعامل نفس المُعاملة تعهدات تغطية أو تمويل شراء الجزء غير المُكتتب به من إصدارات الأوراق الماليّة وتُعطى الكفالات الصادرة مقابل كفالات واردة والاعتمادات والتعهدات التي تعمل عمل هذه الكفالات معامل تحويل ائتمانيّ بحسب نوعها وفق المنصوص عنه في هذه المادة، والسقوف الائتمانيّة الممنوحة غير المستغلة، غير القابلة للإلغاء بغض النظر عن مدة استحقاقها الأصلية معامل تحويل ائتمانيّ بنسبة 40.%، تُعطى الاعتمادات المستنديّة (للاستيراد) غب الاطلاع التي يزيد أجلها عن 180 يوما والتي تكون ذاتية التصفية ومضمونة بالبضائع معامل تحويل ائتمانيّ بنسبة 20% ويعامل

تعزيز هذه الاعتمادات ذات المعاملة وتُعطى السقوف الائتمانيّة المُمنوحة غير المُستغلة القابلة للإلغاء بدون أي إشعار مُسبق وبغض النظر عن مدة استحقاقها الأصلية معامل تحويل ائتمانيّ بنسبة 10%[1].

خامساً. آلية الانتقال: لدى تطبيق هذه التعليمات لأول مرة، يتم تغطية المؤونات المقابلة للخسائر الائتمانيّة المُتوقعة، من خلال استخدام المؤونات الخاصة المكونة لقاء التعرضات الائتمانيّة المصنّفة ضمن فئات الديون غير المنتجة أو فئة الديون التي تتطلب اهتماماً خاصاً، وفقاً لنظام تصنيف مخاطر الديون وتكوين المؤونات الساري المفعول قبل نفاذ هذه التعليمات مع مراعاة ما يلي[2]:

1- في حال كفاية المؤونات الخاصة المذكورة أعلاه لتغطية المؤونات الواجبة التكوين على أساس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة، يتم إقفال المتبقي منها ورصيد حساب المؤونات الفائضة عن تطبيق القرار رقم 902/م ن / ب4 للعام 2012 في حساب المؤونات العاملة المكونة لقاء اختبارات الجهد الخاصة بمحفظة التسهيلات الائتمانيّة، ويتم الاحتفاظ بأرصدة حساب المؤونات العامة آنفة الذكر وحساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية استقرار تطبيق هذه التعليمات حيث تتم معالجتها بالتنسيق مع مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف.

2- في حال عدم كفاية المؤونات الخاصة المذكورة أعلاه لتغطية المؤونات الواجبة التكوين على أساس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة، يتم تغطية العجز من خلال استخدام أرصدة حسابات المؤونات الفائضة عن تطبيق القرار رقم 902/م ن/ب4 للعام 2012 والمؤونات العامة المكونة لقاء اختبارات الجهد الخاصة بمحفظة التسهيلات الائتمانيّة والاحتياطي العام لمخاطر التمويل على التوالي، وفي حال عدم كفاية أرصدة الحسابات المذكورة يتم تغطية المتبقي من العجز في مؤونات الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة من خلال قيده في حساب الأرباح المدورة /الخسائر المتراكمة

[1] مصرف سورية المركزي. (2019)، قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4\م.ن. **المرجع السابق.**

[2] مصرف سورية المركزي. (2019)، قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4\م.ن. **المرجع السابق.**

ضمن بنود حقوق الملكية أو على حسابات الأرباح والخسائر حسب مُتطلبات المعيار 9 ومعايير إعداد التقارير الماليّة الدوليّة ذات الصلة، ويخضع موضوع تعديل أرقام المقارنة في الميزانية العمومية لمُتطلبات المعايير المذكورة.

3- في حال كان مبلغ العجز في المؤونات ذات أثر جوهريّ على الأموال الخاصة الصافية المُستخدمة لاحتساب النسب الاحترازيّة المختلفة، يمكن لكل مصرف على حده التقدم إلى مديرية مفوضية الحكومة لدى المصرف لطلب وضع جدول زمني انتقالي يتم خلاله تخفيض العجز المذكور من رأس المال التنظيمي بطريقة القسط الثابت، ويعود لمفوضية الحكومة لدى المصارف حق قبول هذا الطلب أو رفضه وتحديد المدة اللازمة لتخفيض العجز وآلياته.

2.3.2. نماذج الأدوات الماليّة وفق الأنظمة والتشريعات المصريّة:

يتعين على البنوك الالتزام بإعداد القوائم الماليّة وفقاً لمعيار IFRS9 اعتباراً من عام 1 كانون الثاني 2019 بالنسبة للمصارف التي تعد قوائمها الماليّة السنوية في آخر العام، واعتباراً من 1 تموز للبنوك التي تعد قوائمها الماليّة في تموز من كل عام، ويتم تصنيف الأدوات الماليّة إلى ثلاث فئات رئيسية والتي هي أصول ماليّة بالتكلفة المطفأة، أصول ماليّة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، الأصول الماليّة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويستند هذا التصنيف بشكل عام إلى نموذج الأعمال الذي تُدار به الأصول الماليّة وتدفقاتها النقديّة، ويتوجب على كل بنك إعداد وتوثيق واعتماد نموذج أعمال وفق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة بما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة، وتم ذكر الشروط اللازمة لإعادة التصنيف[1].

أولاً. آلية تحديد المراحل والدرجات: ذكر التشريع المصريّ آلية تصنيف البنود الماليّة إلى ثلاثة مراحل وآلية قياس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم 9، في حين لم يتم ذكر أية تصنيف بنود ماليّة بناءً على الدرجات، وتم وضع معايير كميّة ونوعيّة تتعلق بالزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان، حيث تمثل المعايير الكميّة

[1] البنك المركزي المصريّ. (2018). **التعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9**. قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري الصادر بتاريخ 17 كانون الثاني 2018.

زيادة احتمالات التعثر خلال العمر المتبقي من تاريخ المركز الماليّ مقارنة باحتمالات التعثر خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لكل بنك، أما المعايير النوعيّة فتم تقسيمها بحسب أنواع التسهيلات من قروض تجزئة، قروض شركات صغيرة ومتناهية الصغر.

ثانياً. الانتقال بين المراحل: يتم نقل الاصل الماليّ من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إذا تم استيفاء كافة العناصر الكميّة والنوعيّة الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل الدفعات المتأخرة من الأصل الماليّ والفوائد، في حين يتم نقل الأصل الماليّ من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية في حال تم استيفاء كافة العناصر الكميّة والنوعيّة الخاصة بالمرحلة الثانية، بالإضافة إلى سداد ٢٥% من أرصدة الاصل الماليّ المُستحقة بما في ذلك العوائد المُستحقة /الفوائد المعلقة حسب الأحوال، وانتظام السداد لمدة 12 شهراً على الأقل[1].

ثالثاً. آلية حساب مكونات الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة: تم ذكر أسلوبين لقياس مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وهي أسلوب الخسائر التاريخيّة مضافاً له أو مخصوماً منه المعدل الذي يعكس الخسائر الائتمانيّة المستقبليّة المُتوقعة مقابل المعلومات المستقبليّة لمدة 12 شهراً للبنود المُصنّفة ضمن المرحلة الأولى، ولمدى حياة الأصل الماليّ للبنود المصنّفة ضمن المرحلة الثانية، وطريقة احتماليّة التعثر والخسارة عند التعثر، والتعرض عند التعثر، على أن تؤخذ المعلومات التاريخيّة والحاليّة والمستقبليّة، وعند حساب معدل قيمة الخسارة (LGD) للأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك في مصر والخارج يتم تطبيق معدل الاسترداد بواقع 45% على الأكثر[2]، أما بالنسبة لقيمة الضمانات التي يتم استخدامها عند حساب معدل الخسارة عند التعثر (Loss Given Default LGD) فإنه يتعين الالتزام بما ورد في قواعد إعداد وتصوير القوائم الماليّة للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المُطبقة سابقاً مع مراعاة ما يلي:

[1] البنك المركزي المصريّ. (2018). التعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9. **المرجع السابق.**

[2] البنك المركزي المصريّ. (2018). التعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9. **المرجع السابق.**

- عند حساب معدل قيمة الخسارة (LGD) للأصول الماليّة المصنّفة ضمن المرحلة الاولى يتم الاعتماد على قيمة الضمانات النقديّة، وما في حكمها التي يمكن تحويلها إلى نقديّة بسهولة في فترة زمنية قصيرة (٣ شهور أو أقل) وبدون أن يُحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان.
- عند حساب معدل قيمة الخسارة (LGD) للأصول الماليّة المصنّفة في المرحلة الثانية أو الثالثة يتم الاعتماد على أنواع الضمانات طبقاً للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصريّ بشأن أسس تقييم الجدارة الائتمانيّة للعملاء. ولم يُحدد القانون المصريّ أي حد أدنى لمكونات الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة إلّا فيما يتعلق بالخسارة عند التعثر[1].

ثالثاً. آلية الانتقال: في بداية فترة التطبيق التجريبي، وفي حالة زيادة مُخصصات الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُحسوبة طبقاً لمُتطلبات المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة 9 وكما هو وارد في التعليمات عن المُخصصات المحسوبة طبقاً للتعليمات السارية حالياً، يتم استخدام احتياطي المخاطر البنكيّة العام وفي حالة عدم كفايته يتم التعويض من رصيد الأرباح المحتجزة، وفي كافة الأحوال يتعين على الشركة الإفصاح عن تلك التسويات في قائمة التغير في حقوق المساهمين والإيضاحات المُتممة للقوائم الماليّة بشكل تفصيليّ، وفي حالة النقص فيتعين عدم المساس برصيد احتياطي المخاطر البنكيّة العام على أن يتم تسويته أولاً خلال كل فترة ماليّة ربع سنويّة عند المقارنة بين رصيد مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُعترف به بالمركز الماليّ والمُخصصات المُعترف بها سابقاً.

رابعاً. آلية احتساب كفاية رأس المال: في إطار الاستعداد لتطبيق معيار IFRS 9 ولغرض تدعيم المراكز الماليّة للبنوك لمواجهة الزيادة المُتوقعة في حجم المُخصصات نتيجة إتباع أسلوب المخاطر الائتمانيّة المُتوقعة والتي تأخذ في الاعتبار النظرة المستقبليّة للأوضاع الاقتصاديّة، فإنّه يتعين على البنوك تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS 9

[1] البنك المركزي المصريّ. (2018). التعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9. **المرجع السابق.**

بنسبة 1% من إجماليّ المخاطر الائتمانيّة المُرجحة بالمخاطر، وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام 2017 يتم إدراجه ضمن بند رأس المال الأساسيّ، ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزيّ[1].

3.3.2. نماذج الأدوات الماليّة وفق الأنظمة والتشريعات اللبنانيّة:

تطبق المصارف والمؤسسات الماليّة المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم 9 المُتعلق بالأدوات الماليّة ابتداءً من تاريخ 1-1-2018، وذلك على مستوى البيانات الماليّة الإفرادية والمجمعة، ما يوجب على المصارف والمؤسسات الماليّة وضع الأنظمة اللازمة للاعتراف والقياس، التعثر واعريفه، بالإضافة إلى تحديد المراحل والدرجات، وعلى المصارف والمؤسسات الماليّة أن تجري تقييماً دورياً، فصليّاً على الأقل، وكلما دعت الحاجة، لمخاطر الائتمان لكل نوع من الأصول الماليّة داخل الميزانية والالتزامات الماليّة خارج الميزانية، التي تنطوي على مخاطر ائتمانيّة سيما لجهة التأكد من احتمال حصول ارتفاع ملحوظ في مستوى هذه المخاطر، ومدى هذا الارتفاع[2].

أولاً: تصنيف الأصول الماليّة: تُصنف الأصول الماليّة داخل الميزانية والالتزامات الماليّة خارج الميزانية ضمن ثلاث فئات[3]:

1. الفئة الأولى: الأصول الماليّة داخل الميزانية والالتزامات الماليّة خارج الميزانية المُنتجة التي لم تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان.
2. الفئة الثانية: الأصول الماليّة داخل الميزانية والالتزامات الماليّة خارج الميزانية المُنتجة التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان.

[1] البنك المركزي المصريّ. (2018). التعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9. **المرجع السابق.**

[2] مصرف لبنان. (2017). **تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9.** قرار اساسي رقم ١٢٧١٣.

[3] مصرف لبنان. (2017). تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9. **المرجع السابق**.

3. الفئة الثالثة: الأصول الماليّة داخل الميزانية والالتزامات الماليّة خارج الميزانية غير المُنتجة، التي شهدت تدنياً في قيمتها الائتمانيّة والتي تشمل الديون المصنّفة.

ثانياً. آلية مكونات الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة: على المصارف والمؤسسات الماليّة تكوين المؤونات على أساس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفقاً للمنهجيات المناسبة لكل نوع من الأصول الماليّة داخل الميزانية والالتزامات الماليّة خارج الميزانية، التي تنطوي على مخاطر ائتمانيّة بحيث تعكس المؤونات المُكونة مخاطر الائتمان العائدة لهذه الأصول والالتزامات وأي تغير ملحوظ في هذه المخاطر. وبُغية احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة، يمكن للمصارف والمؤسسات الماليّة استعمال المنهجيّة المُرتكزة على الخسائر التاريخيّة أو المنهجيّة التي ترتكز على مؤشري احتمال التعثر والخسارة عند التعثر أو غيرها من المنهجيّات المُناسبة. على أن تؤخذ بالاعتبار المعلومات والمعطيات التاريخيّة، الحاليّة والمستقبليّة.

ثالثاً. آلية الانتقال: بُغية تكوين المؤونات مقابل الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على محفظة الأصول الماليّة داخل الميزانية والالتزامات الماليّة خارج الميزانية على المصارف والمؤسسات الماليّة أن تستخدم رصيد كما المؤونات العامة والخاصة في 31 كانون الأول 2017. وفي حال كان مجموع الرصيد المُتوفر كما في 31 كانون الأول 2017 للمؤونات الخاصة والإجماليّة والمؤونات العامة أقل من قيمة الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة في 1 كانون الثاني 2018، يتم تكوين النقص في المؤونات من خلال استخدام الاحتياطي العام، في حال كان مجموع الرصيد المتوفر كما في 31 كانون الأول 2017 للمؤونات الخاصة والإجماليّة والمؤونات العامة يفوق قيمة الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة في 1-1-2018، ويُسجل الفارق ضمن بند "مؤونات عامة" مع إمكانية تحريره[1].

[1] مصرف لبنان. (2017). تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9. **المرجع السابق.**

4.3.2. نماذج الأدوات الماليّة وفق الأنظمة والتشريعات الأردنيّة:

تم تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة 9 بتاريخ 1-1-2019، حيث قيد الأثر المادي الناتج عن تطبيق المعيار 9 لأول مرة على الرصيد الافتتاحيّ لحساب حقوق الملكية بند الأرباح المدورة كما في 1-1-2018 ونقل الرصيد المُتراكم لبند احتياطيّ المخاطر المصرفيّة العامة كما في 31-12-2017 إلى بند الأرباح المدورة والإبقاء على فائض رصيد بند احتياطي المخاطر المصرفيّة العامة (إن وجد) مقيد التصرف به ولا يجوز توزيعه كأرباح على المساهمين، ولا يجوز استخدامه لأي أغراض أُخرى إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي[1].

وحسب مُتطلبات التشريع الأردنيّ، من الممكن أن يكون لدى البنك أكثر من نموذج أعمال شرط أن تحقق كل منها الشروط المنصوص عليها في مُتطلبات المعيار 9 وأن تكون معتمدة من مجلس إدارة البنك، ووفقاً لمُتطلبات المعيار فإنّ هناك عوامل (داخل وخارج البنك) تؤثر في فعاليّة نموذج (نماذج) الأعمال لدى البنك وقد تستدعي تلك العوامل إجراء تعديلات على نموذج (نماذج) الأعمال لدى البنك وفي هذه الحالة التي يُفترض أن تكون محدودة وغير متكررة يمكن إجراء تعديل على نموذج (نماذج) الأعمال، وعليه من الممكن إجراء عمليات إعادة تصنيف لأدوات الدين المُدرجة في المحافظ المُختلفة وفق نموذج (نماذج) الأعمال لدى البنك بشرط أن تتم عملية إعادة التصنيف في السنة الماليّة التالية والتي تم خلالها تعديل نموذج (نماذج) الأعمال، حيث عند إعداد نموذج (نماذج) الأعمال فإنّ على البنك أن يُضمِّن أنشطة وأهداف إدارة المخاطر ضمن تلك النماذج بشكل مُسبق بما في ذلك مراعاة حالات الضغط أو الظروف غير العادية وظروف إدارة السيولة وكفاية رأس المال والمُتطلبات الرقابيّة الأُخرى[2].

أولاً. آلية تحديد المراحل والدرجات: وفقاً للإطار العام يتوجب إدراج /تصنيف جميع التعرضات الائتمانيّة/ أدوات الدين التي تخضع لقياس واحتساب الخسارة الائتمانيّة المُتوقعة ضمن إحدى المراحل الثلاث الموضحة أدناه:

[1] البنك المركزي الأردني. (2018). **تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة 9 رقم 13**.

[2] البنك المركزي الأردني. (2018). تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة 9 رقم 13. **المرجع السابق.**

1. **المرحلة الأولى:** تتضمن التعرضات الائتمانيّة/ أدوات الدين التي لم يحصل زيادة مهمة أو مؤثرة في مخاطرها الائتمانيّة منذ الاعتراف الأولي بالتعرض/ الأداة (مع مراعاة أن المخاطر الائتمانيّة تحدث تدريجياً عبر الزمن وقد لا تحدث بشكل مفاجئ) أو أن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد البيانات الماليّة وتعتبر مخاطر الائتمان منخفضة في حال كانت ذات مخاطر تعثر منخفضة، ولدى المدين قدرة عالية في الأجل القصير على الوفاء بالتزاماته، بالإضافة إلى عدم توقع الدائن حدوث تغيرات معاكسة في الاقتصاد وفي بيئة العمل في الأجل الطويل تؤثر سلباً في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته (مؤشرات الاقتصاد الكلي واختبارات الضغط)، وهي تمثل الخسارة المحتملة الناتجة عن أحداث التعثر التي قد تحصل خلال 12 شهراً القادمة من تاريخ إعداد البيانات الماليّة (ملاحظة: لا تمثل العجز في التدفقات النقديّة المُتوقعة خلال (12) شهراً القادمة أي أن التعرض الائتمانيّ ومقدار الخسارة من الدين هي لكامل عمر التعرض الائتمانيّ/ أداة الدين)، ويتم إثبات الإيرادات للتعرضات الائتمانيّة المدرجة في هذه المرحلة فإن الفائدة/العائد تُحسب على أساس إجماليّ قيمة التعرض الائتمانيّ/أداة الدين المُسجلة في الدفاتر[1].
2. **المرحلة الثانية:** تتضمن التعرضات الائتمانيّة أدوات الدين التي حصل زيادة مؤثرة (مهمة) في مخاطرها الائتمانيّة منذ الاعتراف الأولي بها، إلّا أنّها لم تصل إلى مرحلة التعثر بعد نظراً لعدم وجود دليل موضوعي يؤكد حصول التعثر، وتحتسب الخسارة الائتمانيّة المُتوقعة لكامل عمر التعرض الائتمانيّ/ أداة الدين وهي تمثل الخسارة الائتمانيّة المُتوقعة الناتجة عن كل احتمالات التعثر خلال المدة الزمنيّة المُتبقيّة من عمر التعرض الائتمانيّ/ أداة الدين (المعدل المرجح لخسائر الائتمان، أخذاً بالاعتبار مخاطر التعثر التي تحدث وبحيث يتم احتساب المتغيرات الثلاث وهي احتماليّة التعثر والتعرض عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر لكامل عمر التعرض الائتمانيّ/ أداة

[1] البنك المركزي الأردني. (2018). تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة 9 رقم 13. **المرجع السابق.**

الدين)، لغاية إثبات الإيرادات للتعرضات الائتمانيّة المدرجة في هذه المرحلة فإن الفائدة/العائد تحتسب على أساس إجماليّ قيمة التعرض الائتمانيّ/ أداة الدين المُسجلة في الدفاتر[1].

3. **المرحلة الثالثة:** تتضمن أدوات الدين التي يتوفر دليل أو أدلة على أنّها أصبحت مُتعثرة (غير منتظمة) وفي هذه الحالة تُحتسب الخسارة الائتمانيّة المُتوقعة لكامل عمر التعرض الائتمانيّ/ أداة الدين، وتُعلق الفائدة /العائد على الحسابات المُدرجة في هذه المرحلة ويستمر البنك بالتعليق طالما بقيت الحسابات ضمن هذه المرحلة، ولا يجوز تسديد أي تعرضات ائتمانيّة مصنّفة ضمن المرحلة الثالثة أو أي جزء منها من خلال منح العميل أو العملاء الآخرين ذوي صلة بالعميل أو لهم مصلحة مؤثرة أو أقارب حتى الدرجة الثالثة بأي تعرضات جديدة أو زيادة تعرضات قائمة، ولا يجوز منح العميل أي تعرضات ائتمانيّة جديدة أو زيادة التعرضات القائمة لأي عميل أدرجت أي من حساباته ضمن المرحلة الثالثة، ولا يجوز منح أي تعرضات ائتمانيّة لعميل سبق وأن أعدمت تعرضاته الائتمانيّة بشكل جزئي أو كلي، ما لم يقم بتسديد المبلغ المعدوم، وعلى البنك دراسة وتقييم وتقدير المخاطر الائتمانيّة لكافة حسابات العميل الذي قد أدرجت أي من تعرضاته الائتمانيّة ضمن المرحلة الثالثة بحيث يكون البنك على قدر كاف من العلم بحجم تلك المخاطر ويراعي انسجام تصنيف تلك الحسابات بحيث أنّه وفي حال التأكد من ارتباط كافة حسابات العميل معاً (من حيث مصادر السداد/ التدفق النقدي، الضمانات،...) يتوجب على البنك أن يقوم بتصنيفها ضمن المرحلة الثالثة طالما انطبقت الشروط على إحداها، بالإضافة إلى دراسة وتقييم وتقدير المخاطر الائتمانيّة لكافة حسابات العميل التي قد أُدرجت أي من تعرضاته الائتمانيّة ضمن المرحلة الثالثة بحيث يكون البنك على قدر كافٍ من العلم بحجم تلك المخاطر ويراعي انسجام تصنيف التعرضات الأُخرى للعميل ضمن المرحلة الثانية على الأقل ورصد خسارة التدني الكافية مقابلها. علماً بأن هذا الإجراء مسموح فقط في حال كانت

[1] البنك المركزي الأردني. (2018). تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة 9 رقم 13. **المرجع السابق.**

التعرضات الأُخرى للعميل ليست على ارتباط مباشر بالتعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كالحسابات المُتعلقة بتنفيذ مشاريع تكون لها مُحاسبة مُستقلة ومُضمونة بحوالات حق أو مصادر سداد محددة وتدفقات نقديّة كافية[1].

ثانياً. آلية مكونات الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة: يتم قياس مكونات الخسائر الائتمانيّة كما يلي:

1. **قياس احتماليّة التعثر:** وفقاً لما تضمنه المعيار (9) بخصوص التعرضات الائتمانيّة/ أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى ولغايات قياس الخسارة الائتمانيّة المُتوقعة فإنه يتم الأخذ بالاعتبار احتماليّة التعثر للتعرض/ للأداة لمدة (12) شهراً القادمة اعتباراً من تاريخ البيانات الماليّة، في حين أنّه ولغاية قياس الخسارة الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات الائتمانيّة/ لأدوات الدين المُدرجة في المرحلتين الثانية والثالثة فإنّه يتم الأخذ بالاعتبار احتماليّة التعثر على مدى العمر الزمنيّ المتبقيّ للتعرض الائتمانيّ/ لأداة الدين اعتباراً من تاريخ البيانات الماليّة (مع مراعاة ما هو مطلوب بخصوص التعرضات الائتمانيّة/ أدوات الدين المتجددة أو الدوارة مثل الجاري مدين حيث يتم دراسة سلوك التعرضات المتجددة لمعرفة العمر الزمني المتوقع لها والذي يمتد إلى ما بعد التاريخ التعاقدي لها)، وخلافاً لما كان سائد في السابق فإنّه من الواجب على البنوك ولدى قيامها بتطوير الأنظمة لديها أن تأخذ العوامل التالية بالاعتبار البيانات التاريخيّة والتي تعبر عن معدلات التعثر التاريخيّة مضافاً لها العلاقة مع مؤشرات الاقتصاد الكلي، ويتم تعديل تلك البيانات بالمعلومات عن الأوضاع الحاليّة للتعرضات الائتمانيّة، والتنبؤات المستقبليّة الكلية والجزئية. ويتم معالجة التعرضات الائتمانيّة على الحكومة الأردنيّة وبكفالتها دون خسارة ائتمانيّة، في حين يتم معالجة التعرضات الائتمانيّة على الحكومات في الدول المُضيفة للتواجد الخارجيّ للبنوك الأردنيّة حسب تعليمات السلطات الرقابيّة في تلك الدول شريطة أن تكون بالعملة المحلية لتلك الدول وبخلاف ذلك أو في حال عدم وجود

[1] البنك المركزي الأردني. (2018). تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة 9 رقم 13. **المرجع السابق.**

تعليمات صادرة عن السلطة الرقابيّة المُضيفة يتم احتساب الخسارة الائتمانيّة المُتوقعة مقابلها وفقاً لمُتطلبات هذه التعليمات وللمعيار (9)[1].

2. **التعرض الائتمانيّ عند التعثر:** لأغراض احتساب الخسارة الائتمانيّة المُتوقعة ووفقا لمُتطلبات المعيار (9) فان التعرض الائتمانيّ عند التعثر قد لا يمثل بالضرورة الرصيد القائم في حينه، بل يتوجب الأخذ بالاعتبار المبالغ التي قد يتم استغلالها مستقبلا من قبل الطرف المدين كالسقوف المُمنوحة وغير المُستغلة، حيث يُؤخذ بالاعتبار المبالغ التي قد يتم سحبها من قبل الطرف المدين كذلك الأمر، يؤخذ بالاعتبار الزمن المتوقع لاستمرار الدين قائما على الرغم من أنّ العمر التعاقديّ له قد يكون سنة ومثال ذلك حسابات الجاري مدين التي تجدد سنوياً؛ وفي هذه الحالة يمتد العمر المُتوقع للدين إلى ما بعد التاريخ التعاقديّ، وذلك بناءً على دراسة داخل البنك تحدد الفترة التي يستمر فيها الدين قائماً، وكذلك التسهيلات والالتزامات غير المُباشرة[2].
3. **الخسارة بافتراض التعثر:** عند احتساب الخسارة الائتمانيّة المُتوقعة يُؤخذ بالاعتبار الخسارة بافتراض حصول التعثر بعد احتساب القيمة القابلة للاسترداد من التعرض الائتمانيّ/ أداة الدين وتوقيت الاسترداد، والجزء الأهم يُمثل الضمانات المُقدمة مقابل منح التعرض الائتمانيّ/ أداة الدين والموثقة قانونيّاً ضمن عقود الائتمان، ولا يوجد أي مانع قانوني يحول دون وصول البنك للضمان. من أجل احتساب الخسارة الائتمانيّة المُتوقعة يجب أن يؤخذ بالاعتبار مراحل الوصول للضمان (التوقيت) وتحويله إلى نقد[3].

بناءً على استقراء آلية التطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ في الدول العربية، يؤكد الباحث أهمية تحديد الحدّ الأدنى للنسب كما في التشريع السوريّ والأردنيّ، بالإضافة إلى تعديل آلية احتساب كفاية رأس المال، ويرى الباحث أهمية وضع حدّ أعلى لتلك النسب وضرورة مراجعتها بشكل دوريّ للتأكد من مواكبتها لبيئة أعمال كل دولة.

[1] البنك المركزي الأردني. (2018). تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة 9 رقم 13. **المرجع السابق.**

[2] البنك المركزي الأردني. (2018). تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة 9 رقم 13. **المرجع السابق.**

[3] البنك المركزي الأردني. (2018). تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة 9 رقم 13. **المرجع السابق.**

ملخص الفصل الثاني:

تكمن أهمية الأدوات الماليّة في تعزيز الأداء المالي للشركات، حيث تساهم هذه الأدوات في تحقيق الأهداف التمويليّة والاستثمارية بطرق متنوعة، يتضح من خلال ما سبق أنّ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، وخاصة المعيار رقم /9/، قد أحدث تحولاً كبيراً في كيفية الاعتراف والقياس لهذه الأدوات وآلية الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانيّة المتوقعة، حيث تؤثر التغييرات في المعايير المحاسبية على كيفية إدارة الشركات لأدواتها الماليّة بشكل مباشر، مما يستدعي اهتماماً مستمراً من قبل المحاسبين والمستثمرين على حد سواء. كما أن فهم نماذج الأدوات المالية وخصائصها يُعد أمراً ضرورياً لتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بها.

الفصل الثالث

التقديرات المُحاسبيّة وعلاقتها بنماذج الأدوات الماليّة

تُعتبر التقديرات المُحاسبيّة جزءاً رئيسيّاً من عملية إعداد القوائم الماليّة وفقاً للمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، حيثُ تتطلب العديد من القرارات المُحاسبيّة تقديرات تعتمد على افتراضات حول الأحداث المُستقبليّة، ولها أثر كبير في تلك القوائم. مما جعلها أساساً للمناقشة في الفكر والمُمارسة المُحاسبيّة. وقد أدت الأزمات الاقتصاديّة والماليّة التي حصلت في القرن الماضي إلى توجه مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة بالتوسع في اعتماد التقديرات المُحاسبيّة وذلك ابتداءاً بالمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /13/ القيمة العادلة والمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ الأدوات الماليّة.

تناول هذا الفصل مفهوم التقديرات المُحاسبيّة وأهميتها وأثرها على الفكر والمُمارسة المُحاسبيّة والتقديرات المُحاسبيّة وفقاً للمنظمات الدوليّة بالإضافة إلى علاقة التقديرات المُحاسبيّة بنماذج الأدوات الماليّة، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم التقديرات المُحاسبيّة وأهميتها.

المبحث الثاني: المُحاسبة عن التقديرات المُحاسبيّة وفقاً للتنظيمات المهنيّة.

المبحث الثالث: علاقة التقديرات المُحاسبيّة بنماذج الأدوات الماليّة.

المبحث الأول

مفهوم التقديرات المُحاسبيّة وأهميتها

تُستخدم التقديرات المُحاسبيّة للقياس المُحاسبيّ للظواهر صعبة القياس أو المُستقبليّة المؤثرة في القوائم الماليّة في الفترة الحاليّة، فهي تضمن دقة القوائم الماليّة على الرغم من احتوائها على مجموعة من الافتراضات غير الموضوعيّة، كما تعكس قدرة الشركة على التأقلم مع كافة الظروف المحيطة بها وعكسها في القوائم الماليّة.

1.1.3.مفهوم التقديرات المُحاسبيّة:

يتم اشتقاق التقديرات المُحاسبيّة من القياس الأولي أو إعادة قياس معاملات أو أحداث في البيانات الماليّة والتي تستند على معلومات موضوعيّة أو ذاتيّة أو كليهما، وتتضمن مستوى غير محدد من القياس[1]. ويختلف مفهوم التقديرات المُحاسبيّة من وجهة نظر المُحاسبيّن ووجهة نظر المُدققين، ففي المُحاسبة تقوم الإدارة بعمل تقديرات مُحاسبيّة، ويقوم المحاسبون بتسجيل الأحداث التجاريّة الناتجِة عن هذه التقديرات في الدليل المُحاسبيّ، في حين يجب على المُدققين تقييم هذه التقديرات لعملائهم عند إجراء تدقيق البيانات الماليّة وتكوين رأي عنها، لأنّ هناك العديد من المُنظمين ومُستخدمي البيانات الماليّة الآخرين مُهتمين بمعلومات حول التقديرات المُحاسبيّة المُطبقة[2]. وقد عرّف الاتحاد الدوليّ للمُحاسبيّن التقديرات المُحاسبيّة وفق ما جاء بمعيار التدقيق الدوليّ رقم /540/ بأنّها "التقدير التقريبيّ لمبلغ نقديّ في غياب وسائل دقيقة للقياس، يستخدم هذا المصطلح للتعبير عن مبلغ تم قياسه بالقيمة العادلة حيث توجد شكوك في

[1] PCAOB. (2014). **Auditing Accounting Estimates and Fair Value Measurements**. Staff Consultation Paper**.** P:6.

[2] Sacer, I. M., Malis, S. S., & Pavic, I. (2016)**.** The Impact of Accounting Estimates on Financial Position and Business Performance–Case Of Non-Current Intangible And Tangible Assets. **Procedia Economics and Finance**. (Vol:39. Issue: N.A). P.400. Oxford: UK.

التقدير وللتعبير أيضاً عن مبالغ أُخرى تقتضي التقدير"[1]. بينما عرّفها المعهد الكندي للمُحاسبيّن القانونيّن CICA على أنّها "عبارة عن قيم ماليّة مُدرجة لبعض عناصر القوائم الماليّة اعتماداً على الأحداث الماضيّة والحاليّة لتلك البنود"[2]، وأكدّ مجلس مُراقبة حسابات الشركات العامة PCAOB على أنّ التقديرات المُحاسبيّة تعبر عن القيم والحسابات التي يتم إعدادها في ظل ظروف عدم التأكد وقد ينتُج عنها أخطاء في عملية التقدير[3]. ولم يقم مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة IASB ومجلس المعايير المُحاسبة الماليّة FASB بوضع تعريف للتقديرات المُحاسبيّة، بل أشار في المعيار المُحاسبة الدوليّ رقم /8/ للتغير في التقديرات المُحاسبيّة، والذي عرّفه بأنّه "هو تعديل المبلغ الدفتريّ لأصل أو التزام، أو مبلغ الاستهلاك الدوريّ لأصل، والناتج عن تقييم الوضع الحاليّ للأصول والالتزامات، والمنافع والواجبات المُستقبليّة المُتوقعة المرتبطة بها، وتنتج عن تلك التغيرات معلومات جديدة أو تطورات جديدة، وبالتالي فهي لا تُعد تصحيحاً لأخطاء"[4]، وأشار مجلس المعايير المُحاسبة الماليّة FASB في بيانه رقم 154 إلى التغير في التقديرات المُحاسبيّة، وعرّفه بأنّه "التغير الذي له أثر على القيمة الدفتريّة لأصل موجود أو التزام أو تغيير في الاعتراف اللاحق للأصول والالتزامات الحاليّة والمُستقبليّة، وتأتي ضرورة هذا التغير نتيجة ضرورة التقييم بالتزامن مع العرض الدوليّ للبيانات الماليّة الحاليّة والمُستقبليّة والالتزامات المُرتبطة بالموجودات حيث تكون تلك التغييرات ناتجة عن معلومات جديدة"[5]. وقد عرّف الصايغ التقديرات المُحاسبيّة بأنّها "قيمة العنصر التقريبيّة في ضوء المعلومات المُتاحة وتعدد العوامل المُؤثرة

[1] الاتحاد الدولي للمُحاسبيّن.(2018). **معيار التدقيق الدولي رقم 540- تدقيق التقديرات المُحاسبيّة، بما في ذلك التقديرات المُحاسبيّة للقيمة العادلة، والإفصاحات ذات العلاقة**. إصدار المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأُخرى والخدمات ذات العلاقة.

[2] Chartered Professional Accountants of Canada. (2018). **Auditing Accounting Estimates and Related Disclosures**, CAS 540

[3] PCAOB. (2018). **Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Measurements**. AS 2501.P.2

[4] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). المعيار المُحاسبة الدولي رقم /39/. **مرجع سبق ذكره**.

[5] FASB. (2005). **Accounting Changes and Error Corrections**. Statement of Financial Accounting Standards No. 154.

عليه ووجود عدم تأكد مُتعلق بتلك القيمة واستناد تحديدها إلى الحكم المهنيّ لواضع التقديرات من خلال الاعتماد على أساليب مُعينة بما يؤدي في النهاية إلى تقليل درجة الخطأ في التقدير إلى أقل درجة مُمكنة"[1].

ومما سبق عرّف الباحث التقديرات المُحاسبيّة بأنّها: "قيمة تقريبيّة لقياس أصل أو التزام ما عندما يعجز أساس التكلفة التاريخية عن قياسه".

2.1.3.خصائص التقديرات المُحاسبيّة:

تمتاز التقديرات المُحاسبيّة بالعديد من الخصائص، أبرزها ما يلي:

1. تقوم إدارة الشركة بدور هام في إعداد التقديرات المُحاسبيّة حيدث تُعتبر المسؤول الرئيسيّ عن إعدادها، مما قد يترتب على ذلك إضفاء بعض الصفات والخصائص على تلك التقديرات، وهي الآتي[2]:

- تُعد التقديرات المُحاسبيّة من قبل الإدارة وذلك اعتماداً على خبرات الإدارة فيما يتعلق بحالة الشركة وأوضاعها خلال فترات إعداد التقديرات المُحاسبيّة.
- تمتاز التقديرات المُحاسبيّة بدرجة من عدم التأكد، وذلك نظراً لغياب وسيلة القياس الدقيقة والمُلائِمة لذلك، فهي تعكس أحكام وآراء واجتهادات شخصيّة من قبل القائمين على إعدادها.
- ضعف الثقة في الاعتماد عليها، وذلك نتيجة لعدم قدرتها على التعبير بصدق عن الأحداث والتعاملات التي تحدث داخل المنشأة، ولتعزيز الثقة فيها يتوجب دعمها بالأسباب والآلية التي تم الاعتماد عليها.
- صعوبة مقارنة أثر التقديرات المُحاسبيّة على نتائج أعمال الشركة خلال فترتين مختلفتين، أو بين شركتين لنفس الفترة وذلك لعدم الثبات النسبي في عملية القياس.

[1] الصايغ، عماد سعد محمد. (2017). إطار مُقترح لاستخدام التشكك المهني في ترشيد قياس التقديرات المُحاسبيّة- دراسة ميدانية. **مجلة الفكر المُحاسبيّ**. مجلد:21. عدد:4. ص: 1174. العباسية: مصر. كلية التجارة، جامعة عين شمس

[2] أحمد، محمد عزام عبد المجيد.(2023). الإفصاح عن التقديرات المُحاسبيّة وأثرها على قرارات الاستثمار. **مجلة البحوث الماليّة والتجاريّة**. مجلد:1. عدد:24. ص - ص 188-189. بورسعيد :مصر.

- يترتب على الاعتماد على التقديرات المُحاسبيّة على مخاطر في اتخاذ القرارات الاستثماريّة.

2. تعتمد التقديرات المُحاسبيّة بشكل أساسيّ على الاجتهادات الشخصيّة والأحكام الذاتيّة من قبل القائمين على إعدادها، لذا فهي دائماً محفوفة بمخاطر التحيز.
3. التقديرات المُحاسبيّة في أغلب الحالات تكون احتماليّة نتيجة لخضوعها للأحكام الشخصية من قبل معدي القوائم الماليّة.
4. حالة عدم تأكد المصاحبة للتقديرات المُحاسبيّة، الأمر الذي يجعلها عرضة للتحيز من قبل الإدارة ومن ثم تحريف الحقائق في البنود الظاهرة بالقوائم الماليّة، مما ينعكس على مصداقيّة تلك القوائم[1].

3.1.3. أهمية التقديرات المُحاسبيّة:

يُمثل المبرر الرئيسيّ لأهمية التقديرات المُحاسبيّة في التقارير الماليّة في الرغبة بتزويد مُستخدمي التقارير الماليّة بمعلومات ملائمة في عملية اتخاذ القرارات، وبيان حقيقة الأداء الماليّ للشركات، وذلك كنتيجة للانخفاض في جودة المعلومات في ظل أساس التكلفة التاريخيّة، وهو الأمر الذي اتضح من خلال الأزمات الاقتصاديّة التي ترتبت عليها، وبالتالي بدأ التوجه نحو الاعتماد على طرق أُخرى للقياس تعمل على مواجهة القصور في قياس بعض البنود المُحاسبيّة واستخدام التقديرات في قياس تلك البنود[2]، والقيام بإعداد تقارير ماليّة مُعتمدة إلى حدّ كبير على التقديرات بدلاً من

[1] عبد الرحيم، محمد يوسف. (2022). دور التوسع في الإفصاح عن التقديرات المُحاسبيّة في الحد من غموض التقارير الماليّة. **مجلة الاسكندرية للبحوث المُحاسبيّة**. مجلد:6. عدد:3. ص: 358. الاسكندرية: مصر.

[2] عباس، أحمد عادل أحمد. (2017). أثر الإفصاح عن التقديرات المُحاسبيّة على جودة التقارير الماليّة - دراسة تطبيقيّة. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**. مجلد: 54. عدد: 1. ص:5. دمياط: مصر. و

حسين، سليم، وعزيز، بهرژين. (2024). السياسات المُحاسبيّة والتغيرات في التقديرات المُحاسبيّة والأخطاء-وأثره في تعزيز جودة التقارير الماليّة-(IAS8)-القياس والافصاح المُحاسبيّ في إطار المعيار المُحاسبيّ الدولي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمُحاسبيّن القانونيين والمُحاسبيّن العاملين في الشركات في مدينة اربيل. ***مجلة پۆليتكنيك للعلوم الإنسانية والاجتماعية***. *مجلد: 5. عدد: 1.* ص- ص: 342-353. أربيل: العراق.

تصويرها تصويراً دقيقاً للواقع الماليّ[1]. وتُعتبر التقديرات المُحاسبيّة جزءاً أساسيّاً من البيانات الماليّة، حيث تعكس القوائم الماليّة لمعظم الشركات حسابات أو أرصدة تتطلب تقدير، وبالتالي تؤثر التقديرات المُحاسبيّة بشكل كبير على المركز الماليّ للشركة ونتائج الأعمال[2]. ويعود السبب في ذلك إلى:

1. إنّ التقديرات المُحاسبيّة تتطلب مستوى عالٍ من الذاتيّة والأحكام الشخصيّة لإدارة الشركة عن أمور غير مؤكدة بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى تأثير تغييرها في عرضها[3].
2. تُتيح المعايير المُحاسبيّة المبنية على المبادئ المُحاسبيّة الفرصة لاختيار السياسات المُحاسبيّة وتحديد التقديرات المُحاسبيّة وذلك لمراعاة خصوصية أداء اقتصاديّ معين لشركة معينة، وهذا ما يؤدي إلى تحسين جودة وفائدة معلومات التقارير الماليّة، حيث تقوم الشركات بتطوير السياسة المُحاسبيّة مع مراعاة المواصفات الاقتصاديّة ونطاقها وأنواعها والنشاط الذي تقوم به والقيود التنظيميّة الحاليّة وعوامل أُخرى[4].
3. تلعب التقديرات المُحاسبيّة دوراً رئيسيّاً في ضبط الأرباح بطريقة تجعلها تعكس بشكل أفضل واقع الأداء وذلك عن طريق استخدام الاستحقاقات غير الاختياريّة وتخفيض استخدام الاستحقاقات الاختياريّة[5].

---

[1] Ayunku, Peter, & Eweke, Gamaliel, (2019), Accounting Estimates and Financial Reporting Quality: Evidence from Quoted Deposit Money Banks in Nigeria. **Journal of Management Sciences**, (Vol:3. Issue:1). P: 41. Karachi: Pakistan

[2] Ding, K., Lev, B., Peng, X., Sun, T., & Vasarhelyi, M. A. (2020). Machine Learning Improves Accounting Estimates: Evidence from Insurance Payments. **Review of Accounting Studies**. (Vol:.25. Issue:3). P:1099. London: United Kingdom

[3] Glendening, M. R. (2012). **Critical accounting estimate disclosures and the value relevance of balance sheet item.** Ph.D. Thesis, University of Iowa, Pakistan, P.7.

[4] Lugovsky, D., and Kuter, M. (2019). **Accounting Policies, Accounting Estimates and its Role in The Preparation of Fair Financial Statements in Digital Economy**. In International Conference on Integrated Science. Georgia P.P 167-169.

[5] المدبولي، داليا. (2016). تحليل العلاقة بين جودة التقارير الماليّة وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمديونية: دراسة تطبيقيّة على الشركات المسجلة فى البورصة المصريّة. **الفكر المُحاسبيّ**. مجلد:20. عدد:2. ص- ص 813-814. العباسية: مصر. كلية التجارة، جامعة عين شمس.

4.1.3. العوامل التي تؤثر في درجة التقديرات المُحاسبيّة:

1. **طبيعة البند المُحاسبيّ:** تتوقف نوعيّة التقديرات المُحاسبيّة على طبيعة البند، حيث توجد بعض العناصر تقديرها أكثر سهولة من بعض العناصر الأُخرى.
2. **مدى توافر البيانات:** كلما كانت التقديرات مُستمدة من بيانات مُتاحة كانت درجة التقدير أقوى، وكلما زادت درجة التأكد كلما زادت دقة التقديرات المُحاسبيّة.
3. **طبيعة الأساليب المستخدمة** في عملية التقدير، ومدى الاستمرارية في تطبيقها من سنة لأُخرى.

تؤثر هذه العوامل ليس فقط على بساطة أو تعقيد التقدير، ولكن أيضاً على مدى دقته ومن ثم درجة الثقة به، فكلما اتسمت التقديرات المُحاسبيّة بالدقة كلما أدت إلى زيادة جودة المحتوى الإخباريّ للتقارير الماليّة[1]، وبالتالي يتوجب على الإدارة أن تقوم بمراجعة تغير تقديراتها بناءً على معلومات السوق المُتاحة، آخذة بعين الاعتبار الظروف الاقتصاديّة والأحداث غير المُتوقعة[2].

5.1.3. الانتقادات الموجهة لإعداد التقديرات المُحاسبيّة:

على الرغم من أنّ هدف التقديرات المُحاسبيّة هو تقديم معلومات أكثر دقة وفي الوقت المناسب حول المركز الماليّ

[1] عبد الرحمن، أحمد رجب عبد الملك، ومحمد، أسامة محمد صالح. (2016). مدى إسهام دقة التقديرات المُحاسبيّة في تحسين جودة التقارير الماليّة: دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق الماليّة. **مجلة أما رباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا**. مجلد:7. عدد:23. ص 120. تكساس: الولايات المتحدة الأميركية.

العقيلى، ليلى محروس. (2017). العوامل التي تحد من ممارسات إدارة الربح المتعسفة للتقديرات المُحاسبيّة-التطبيق على شركات المساهمة المصريّة. **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**. مجلد: 54. عدد:1 ص 188. الاسكندرية: مصر.

[2] الطائي، حيدر،والحيدري، وفاء. (2024). تحقيق العدالة الضريبية بتطبيق معيار الإبلاغ الماليّ الدولي 8 السياسات المُحاسبيّة والتغيرات في التقديرات المُحاسبيّة والاخطاء- بحث تطبيقيّ لعينة من الشركات المسجلة في الهيئة العامة للضرائب. **مجلة دراسات مُحاسبيّة وماليّة**. مجلد:19 . عدد:67 . ص: 54. بغداد: العراق.

للشركة وأرباحها إلّا أنّها عرضة للتحيز وعدم الدقة[1]، حيثُ يؤدي اعتماد التقديرات المُحاسبيّة على الأحكام الذاتيّة للإدارة بالإضافة إلى قلة الإرشادات المُحاسبيّة المتعلقة بكيفية إعداد تلك التقديرات إلى توفير معلومات غير موثوق بها في التقارير الماليّة مما أدى إلى تضليل مُستخدمي هذه المعلومات، وضعف مُلائِمة التقديرات المُحاسبيّة لخدمة قرارات مُستخدمي التقارير الماليّة، ويعود السبب في ذلك إلى:

1. قد لا تتطابق تقديرات الإدارة مع النتائج الفعليّة.
2. إمكانيّة قيام الإدارة بمُمارسات إدارة الأرباح.
3. ضعف إمكانيّة مقارنة أثر التقديرات المُحاسبيّة على نتائج النشاط بين فترتين لنفس الوحدة أو بين وحدتين لنفس الفترة، إذا لم تتمتع هذه التقديرات بثبات نسبيّ في عملية القياس والعرض من فترة زمنيّة لأُخرى[2].

وعلى صعيد آخر فإنّ جودة المعلومات الماليّة قد تتعرض للخطر نتيجة للصعوبات المتزايدة في إجراء تنبؤات معقولة في ظل التغيرات المُتسارعة في الاقتصاد وإساءة استخدام الإدارة للتقديرات، كما أنّ التوسع في الإعتماد على التقديرات المُحاسبيّة ومقاييس القيمة العادلة يُعد انتهاكاً للمبادىء المُحاسبيّة التي تتطلب قياس مُحاسبيّ موثوق به، وبالتالي يقلل من منفعة تلك المعلومات. لذلك فإن تطبيق وممارسة الحكم المهنيّ الجيد الذي يراعي التوازن بين اعتبارات المرونة التي تتيحها المعايير على أسس المبادئ، والمرونة المحدودة التي تتيحها المعايير على أساس القواعد يعتبر من أهم العوامل للوصول إلى القياس الماليّ السليم والمُعبر عن الأداء الحقيقيّ للشركة. فإذا قام مُعدو القوائم الماليّة بتطبيق وممارسة الحكم المهني بصورة أكثر إلماماً بالقواعد المُحاسبيّة فإن هذا من شأنه أن يوفر بيئة ملائمة لقياس ماليّ يعبر

[1] Albrecht, A., Kim, K., & Lee, K. J. (2020). **Mandatory Disclosure and Management Discretion: On the Case of Changes in Accounting Estimates**, Korea Advanced Institute of Science and Technology. P: 1.

[2] الصايغ، عماد سعد محمد. (2017)، **مرجع سبق ذكره.** ص:1183.

جلال، أمل ، وغطاس، برنس، أبو الوفا، ناصر. (2021). دور الاتجاهات السلوكية والحكم المهني في إعداد التقديرات المُحاسبيّة (دراسة تحليلية). **المجلة العلمية لكلية التجارة** مجلد:41. عدد: 71.. ص- ص: 29-30. أسيوط: مصر.

عن الأداء الحقيقي، في ظل توافر إفصاح عادل عن المعلومات لأصحاب المصالح المختلفين[1]. إلّا أنّ إعداد التقديرات المُحاسبيّة يواجه الكثير من المشكلات ولعل أهم هذه المشكلات تتمثل في قلة الإرشادات المُدرجة في المعايير المُحاسبيّة، وتحيز الإدارة وقيامها بممارسات المُحاسبة الإبداعيّة وإدارة الأرباح، وعدم التأكد المتأصل في التقديرات المُحاسبيّة، وأن أهم معوق عند إعداد التقديرات المُحاسبيّة هو انخفاض درجة الموضوعية الناتجة عن الحكم الشخصي والتحيز[2].

ويوافق الباحث على الانتقادات الموجهة للتقديرات المحاسبية المذكورة سابقاً، وذلك لتأثيرها الكبير في بيئة الأعمال المصرفيّة، ويرى ضرورة تحديد آليات وطرق لاحتساب التقديرات المحاسبيّة لتخفيض ممارسات إدارة الأرباح إلى أقل ما يمكن.

[1] نويجي، حازم محفوظ محمد. (2019). أثر درجة تعقد التقديرات المُحاسبيّة على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات- دراسة تجريبية. **مجلة الإسكندرية للبحوث المُحاسبيّة**. مجلد:3. عدد:3. ص، 406. الاسكندرية: مصر.

[2] جلال، أمل وآخرون. (2021)، **مرجع سبق ذكره**. ص: 29.

المبحث الثاني

المُحاسبة عن التقديرات المُحاسبيّة وفقاً للتنظيمات المهنيّة

تؤدي المنظمات المهنيّة الدوليّة دوراً مهماً في تحديد التقديرات المُحاسبيّة ووضع معايير تشرح ماهيتها لتُساعد في إعداد قوائم ماليّة صحيحة تعكس الواقع الاقتصاديّ للشركات. وقد كان لمجلس معايير المُحاسبة الدوليّة ومجلس معايير المُحاسبة الماليّة وغيرها من التنظيمات المهنيّة دور في تحديد آلية احتساب التقديرات المُحاسبيّة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد أشارت إلى التقديرات المُحاسبيّة اللازمة، وذلك وفق ما يلي:

1.2.3.دور مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة IASB في التقديرات المُحاسبيّة:

تمثل المعايير المُحاسبيّة مصدراً مهماً للتقديرات المُحاسبيّة، حيث تقدم مبادئ إضافيّة لمجالات تقدير مختلفة فيما يتعلق بالاعتراف بقياس أصول والتزامات معينة، وتوفر إطاراً يمكن من خلاله تمثيل الجوهر الاقتصاديّ للمعاملات بأمانة، ولكنها تتطلب استخدام الحكم الجيد عند تقديرها[1]، وقد زاد استخدام التقديرات المُحاسبيّة من قبل مجلس معايير المُحاسبة الماليّة نظراً لاتجاه واضعي المعايير نحو المُحاسبة على أساس القيمة العادلة عند إعداد القوائم الماليّة، والتي تركز على التقدير المُحاسبيّ[2]، ومن المعايير التي تحتوي على تقديرات مُحاسبيّة:

1. إطار المفاهيم لإعداد التقارير الماليّة "الخصائص النوعية للمعلومات المُحاسبيّة":

تؤثر التقديرات المُحاسبيّة على الخصائص النوعيّة بشكل عام، والتمثيل الصادق بشكل خاص، حيث تعبر التقارير الماليّة عن الظواهر الاقتصاديّة بكلمات وأرقام، وحتى تكون المعلومات مفيدة، يجب ألا تعبر فقط عن الظواهر الملائمة، وإنّما يجب أن تعبر أيضاً بصدق عن جوهر الظواهر التي تستهدف التعبير عنها، وفي ظروف عديدة يكون جوهر

[1] Sacer, I. M., Malis, S. S., & Pavic, I. (2016) .**Loc.Cit.**

[2] عبد الرحمن، أحمد رجب عبد الملك، ومحمد، أسامة محمد صالح. (2016)، **مرجع سبق ذكره**. نفس الصفحة.

الظاهرة الاقتصاديّة هو نفسه شكلها القانونيّ، وفي حالة الاختلاف، فإنّ الاقتصار على تقديم معلومات بالشكل القانونيّ لن يعبر بصدق عن الظاهرة الاقتصاديّة[1]، ولكي يكون الوصف تعبيراً صادقاً تماماً، يجب أن تتوفر فيه ثلاث خصائص هي أن يكون:

- ❒ كاملاً: يشمل الوصف الكامل جميع المعلومات الضرورية للمُستخدم لفهم الظاهرة.
- ❒ حيادياً: يخلو الوصف المُحايد من التحيز في اختيار المعلومات الماليّة أو عرضها.
- ❒ خالياً من الخطأ: عدم وجود أي أخطاء أو إغفالات في وصف الظاهرة.

وأشار إطار المفاهيم إلى أنّ حالة عدم التأكد في القياس تحدث عندما يكون من الممكن رصد المبالغ النقديّة الواردة في التقارير الماليّة بشكل مباشر ومن ثم يلزم تقديرها، ويعد استخدام التقديرات المعقولة جزءاً أساسيّاً من إعداد المعلومات الماليّة ولا يمنع هذا من فائدة المعلومات إذا كانت التقديرات موصوفة ومشروحة بشكل واضح ودقيق، وحتى ارتفاع مستوى عدم التأكد المحيط بالقياس لا يمنع بالضرورة مثل هذه التقديرات من تقديم معلومات مفيدة[2].

وقد تمت الإشارة في إطار المفاهيم لإعداد التقارير الماليّة إلى أنّه يجب أن تتضمن القوائم والإيضاحات الأُخرى والتي تعتبر جزء من القوائم الماليّة الإفصاحات والاجتهادات المُستخدمة في تقدير المبالغ المُثبتة أو المُفصح عنها، والتغيرات في تلك الطرق والافتراضات والاجتهادات[3]. وقد أشار إطار المفاهيم لإعداد التقارير الماليّة إلى استناد التقارير الماليّة إلى التقديرات والاجتهادات والنماذج إلى حدّ كبير، وليس بناءً على الوصف الدقيق، ويقوم إطار المفاهيم بوضع المفاهيم التي تسند إليها تلك التقديرات والاجتهادات والنماذج، وتمثل الهدف الذي يبذل المجلس ومعدو التقارير الماليّة ما في وسعهم من أجل بلوغه، وكما هو حال معظم الأهداف فإنّ من غير المرجح أن تتحقق رؤية إطار المفاهيم بإعداد التقارير الماليّة مثالية بشكل كامل، نظراً للوقت الذي يستغرقه فهم الطرق الجديدة في تحليل المعاملات والأحداث

[1] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. إطار مفاهيم إعداد التقارير الماليّة.

[2] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). المعايير الدولية للتقارير الماليّة. إطار مفاهيم إعداد التقارير الماليّة. **المرجع السابق.**

[3] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). المعايير الدولية للتقارير الماليّة. إطار مفاهيم إعداد التقارير الماليّة. **المرجع السابق.**

الأُخرى، وقبول مثل هذه الطرق وتطبيقها، غير أنّ وضع هدف لذلك تستنفذ الجهود من أجل بلوغه هو أمر أساسيّ إذا كان يُراد للتقرير الماليّ أن يتطور من أجل تحسين فائدته[1]. وقد أظهرت بعض الدراسات أنّ التقديرات المُحاسبيّة لا تحقق خاصية التمثيل الصادق بأبعاده الثلاثة، حيث أنّها تعتمد على بيانات غير كاملة نظراً لظروف عدم التأكد، لذا تتصف بعدم قدرتها على تفسير الظواهر الاقتصاديّة بشكل كامل، لارتباطها بأحداث مُستقبليّة غير مُكتملة أو مُستقبليّة غير مؤكدة، كما أكدت ضرورة الإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الاعتماد عليها في التقديرات لتحقق خاصية التمثيل الصادق، وهذا ما يصعب تحقيقه عملياً[2].

في حين يرى الباحث أنّ توجه مجلس المعايير المُحاسبة الدوليّة إلى الابتعاد عن القوانين في قياس الظواهر المُحاسبيّة، والاعتماد على تقديرات الإدارة في قياس تلك الظواهر وذلك عن طريق إصدار معيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ والمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /15/ والمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /17/، سيحقق التمثيل الصادق بأبعاده الثلاثة، وذلك لقدرة الإدارة على تفسير الظواهر بأسلوب ملائم لبيئة عمل الشركة، حيث أنّ وضع قوانين لقياس الظواهر المُحاسبيّة دون الأخذ بعين الاعتبار بيئة عمل الشركة سيؤدي إلى إعداد قوائم ماليّة لا تعكس الواقع.

2. معيار المُحاسبة الدوليّ رقم /1/ "عرض القوائم الماليّة":

أكد معيار المُحاسبة الدوليّ رقم /1/ أنّه يجب على المنشأة أن تفصح عن الاجتهادات التي تمارسها الإدارة، بالإضافة إلى التقديرات التي يكون لها أثر جوهريّ على المبالغ المُثبتة في القوائم الماليّة، حيث يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بالافتراضات التي تضعها عن المستقبل، وعن مصادر عدم التأكد الرئيسيّة الأُخرى التي تدفعها لوضع التقديرات المُحاسبيّة في نهاية فترة التقرير، والتي لها مخاطر مهمة قد ينتج عنها تعديل ذو أهمية نسبية في

[1] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). المعايير الدولية للتقارير الماليّة. إطار مفاهيم إعداد التقارير الماليّة. **المرجع السابق.**

[2] محمد، كوثر، والموجود، محمود، وهلالي، أسامة، (2024). سلاسل الكتل كمتغير معدل لتأثير التقديرات المُحاسبيّة في جودة المعلومات المُحاسبيّة: دراسة ميدانية بالتطبيق على بيئة الأعمال المصريّة. **مجلة البحوث الماليّة والتجاريّة**. مجلد:25. عدد: 2. ص: 137. بورسعيد :مصر

المبالغ الدفتريّة للأصول والالتزامات خلال السنة الماليّة التالية، حيث يجب أن تفصح عن طبيعة تلك الافتراضات والتقديرات، ومبلغها الدفتريّ في نهاية فترة التقدير[1].

3. معيار المُحاسبة الدوليّ رقم /2/ "المخزون":

ترتكز التقديرات المُحاسبيّة في معيار المُحاسبيّ الدوليّ رقم /2/ في احتساب صافي القيمة القابلة للتحقق، والتي تأخذ في الحسبان تقلبات السعر أو التكلفة التي تتعلق بشكل مُباشر بالأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة الماليّة، وذلك بالقدر الذي تؤكده الأحداث والظروف القائمة في نهاية الفترة، وتأخذ تلك التقديرات بالحسبان الغرض من الاحتفاظ بالمخزون[2].

4. معيار المُحاسبة الدوليّ رقم /8/"السياسات المُحاسبيّة والتغيرات في التقديرات المُحاسبيّة والأخطاء"

يعتبر معيار المُحاسبة الدوليّ رقم /8/ المعيار الوحيد الذي أشار بشكل واضح عن آلية معالجة التغير في التقديرات المُحاسبيّة، فيتم معالجة آية تغيير في التقديرات المُحاسبيّة بأثر مُستقبليّ فتقوم المنشأة بتطبيق السياسة المُحاسبيّة الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف الأُخرى التي تحدث بعد التاريخ الذي تم فيه تغيير السياسة المُحاسبيّة ثم يتم إثبات أثر التغيير في التقدير المُحاسبيّ في الفترة الحاليّة والفترات المُستقبليّة المتأثرة بالتغيير[3].

5. معيار المُحاسبة الدوليّ رقم /16/ "الممتلكات والمصانع والمعدات":

تعتمد عناصر التكلفة عند الاعتراف على التقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند وإعادة الموقع الذي يوجد به إلى حالته الأصلية، وهو الجزء الذي تتحمله المنشأة إما عند اقتناء البند أو نتيجة لاستخدام البند خلال فترة معينة، كما أنّ على المنشأة أن تقوم بإعادة النظر في القيمة المُتبقية للأصل وعمره الإنتاجيّ في نهاية كل سنة ماليّة على الأقل، وإذا

[1] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار المُحاسبة الدولي رقم /1/.

[2] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار المُحاسبة الدولي رقم /2/.

[3] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). المعيار المُحاسبة الدولي رقم /8/، **مرجع سبق ذكره.**

اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، تُعالج على أنّها تغير في تقدير مُحاسبيّ وفقاً لمعيار المُحاسبة الدوليّ رقم 8، حيث يعد تقدير العمر الإنتاجيّ للأصل مسألة اجتهاديّة تستند إلى التجارب السابقة للمنشأة مع أصول مشابهة[1].

6. المعيار المُحاسبة الدوليّ رقم /19/ "منافع الموظفين":

يجب أن تثبت المنشأة التكلفة المُتوقعة لمدفوعات المشاركة في الأرباح ومدفوعات المكافآت إذا تم إجراء تقدير يمكن الاعتماد عليه لتلك المدفوعات[2].

7. المعيار المُحاسبة الدوليّ رقم /20/ "مُحاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكوميّة":

يجب أن تتم المُحاسبة عن المنحة الحكوميّة التي تصبح مستحقة السداد على أنّها تغير في التقديرات المُحاسبيّة، ويجب استخدام سداد تلك المنحة المتعلقة بالدخل أولاً مقابل أي رصيد دائن مؤجل غير مُطفأ فيما يتعلق بالمنحة، وإذا كان مبلغ السداد يتجاوز أي رصيد دائن مؤجل، أو عندما لا يوجد رصيد دائن مؤجل، فإنّ السداد يجب إثباته مباشرة ضمن الربح أو الخسارة، ويجب إثبات سداد المنحة المتعلقة بأصل عن طريق زيادة المبلغ الدفتريّ للأصل أو تخفيض رصيد الدخل المُؤجل بالمبلغ مُستحق السداد، ويجب أن يتم إثبات الاهتلاك الإضافيّ المُتراكم، الذي كان سيتم إثباته ضمن الربح أو الخسارة حتى تاريخه في ظل عدم وجود المنحة، مباشرة ضمن الربح أو الخسارة[3].

8. المعيار المُحاسبة الدوليّ رقم /29/ "التقرير الماليّ في اقتصاديّات ذات التضخم المرتفع":

يتم استخدام التقديرات المُحاسبيّة في حال عدم القدرة على الحصول على المؤشر العام للأسعار في إعادة عرض العقارات والآلات والمعدات، وقد يكون من الضروري استخدام تقدير يستند إلى الحركات في سعر الصرف بين العملة

[1] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار المُحاسبة الدولي رقم /16/.

[2] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار المُحاسبة الدولي رقم /19/.

[3] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار المُحاسبة الدولي رقم /20/.

الوظيفيّة وعملة أجنبيّة مستقرة نسبياً[1].

9. المعيار المُحاسبة الدوليّ رقم /34/ "التقارير الماليّة المرحلية":

يجب على المنشأة أن تُفصح عن طبيعة ومبلغ التغييرات في تقديرات المبالغ التي تم الإقرار عنها في التقارير الأوليّة السابقة للسنة الماليّة الحاليّة، أو التغيرات في تقدير المبالغ التي تم التقرير عنها في السنوات الماليّة السابقة، ولا بدّ من التأكيد على أنّ الأهمية النسبيّة تعتمد بشكل كبير على التقديرات أكثر من اعتمادها على قياسات البيانات الماليّة السنويّة[2].

10. معيار المُحاسبة الدوليّ رقم /36/ "الانخفاض في قيمة الأصول":

يعتبر تحديد مقدار الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل من الأمور الهامة التي تمثل صورة واضحة ومثال صريح لاستخدام التقديرات المُحاسبيّة، حيث يُعتمد على ما يُسمى القيمة الاستردادية للأصل، والتي تساوي صافي سعر البيع أو القيمة الاستعماليّة للأصل أيهما أكبر، حيث يتم تحديد القيمة الاستعماليّة وفق مرحلتين، أولاً تقدير التدفقات النقديّة المُستقبليّة الناشئة عن استخدام الأصل، وثانياً تقدير القيمة المُتبقية له بالإضافة إلى تحديث تلك البيانات[3].

11. المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /1/ "تبني المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة للمرة الأولى":

أشار المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /1/ أنّه يجب أن تكون تقديرات المنشأة وفقاً للمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في تاريخ التحول إلى المعايير الدوليّة للتقرير الماليّ مُتسقة مع التقديرات التي تمت لنفس التاريخ وفقاً للمبادئ المُحاسبيّة السابقة المُتعارف عليها، ما لم يكن هناك دليل موضوعيّ على أنّ تلك التقديرات كانت خاطئة[4].

[1] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار المُحاسبة الدولي رقم /29/.

[2] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار المُحاسبة الدولي رقم /34/.

[3] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار المُحاسبة الدولي رقم /36/.

[4] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة.** المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /1/.

12. المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /2/ "الدفع على أساس الأسهم":

أشار المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /2/ إلى أنّه يجب على المنشأة أن تقيس السلع والخدمات المستلمة والزيادة القابلة لذلك في حقوق الملكية، كما يجب على المنشأة أن تقيس السلع والخدمات المستلمة، والزيادة المقابلة لذلك في حقوق الملكية بالقيمة العادلة أو الخدمات المستلمة، ما لم تكن تلك القيمة العادلة لا يمكن تقديرها بطريقة يمكن الاعتماد عليها، وعندما لا تستطيع المنشأة أن تقدر القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة بطريقة يمكن الاعتماد عليها، فيجب عليها أن تقيس قيمتها، والزيادة المقابلة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة[1].

13. المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /13/ "قياس القيمة العادلة":

أشار المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /13/ إلى أنّ القيمة العادلة هي تقدير السعر الذي يمكن أن تتم به معاملة في ظروف اعتياديّة منتظمة لبيع الأصل أو لنقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظروف السوق الحاليّة، حيث يمكن أن يكون هذا التقدير هو سعر يمكن رصده بشكل مباشر، أو استخدام أسلوب تقييم آخر بحيث تزيد إلى أكبر حد ممكن من استخدام المدخلات الملائمة التي يمكن رصدها لتقليل إلى أكبر حد ممكن من استخدام المدخلات التي لا يمكن رصدها[2].

وقد وضع المعيار تسلسلاً هرميّاً للقيمة العادلة، بحيث يعطي الأولوية الأعلى للأسعار المعلنة في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المُطابقة، ويعطي الأولوية الأدنى للمُدخلات التي لا يمكن رصدها بالسوق، وذلك وفق ثلاث مستويات هي الآتي:

- **المستوى الأول:** تكون الأسعار معلنة في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتطابقة التي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

[1] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /2/.

[2] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة.** المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /13/.

- **المستوى الثاني:** تكون المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر، عدا الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى الأول.
- **المستوى الثالث:** تكون المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

يحتوي المستويان الأول والثاني على مستوى منخفض من التقدير الشخصي، في حين في المستوى الثالث تكون درجة عدم التأكد والتقدير الشخصيّ أعلى، ويتطلب قدراً من الاجتهاد، والمزيد من الإفصاح[1].

14. المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /16/ "الإيجار":

أكدّ المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /16/ على تحديد السعر التناسبيّ المستقل للمكونات الإيجاريّة وغير الإيجاريّة على أساس السعر الذي سيتحمله المؤجر، وإن لم تتوفر أسعار مستقلة قابلة للرصد بسهولة، فيجب على المستأجر تقدير السعر المستقل، باستخدام المعلومات القابلة للرصد إلى أقصى حد ممكن.

وقد أكد المعيار أنّ عند الاعتراف الأوليّ لعقد الإيجار، يتوجب على الشركة تقدير التكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصليّة أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقود الإيجار، بالإضافة إلى تقدير ما إذا كان الأصل الماليّ ذو قيمة منخفضة للاستفادة من الإعفاءات عند الإثبات[2].

15. المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /17/ "عقود التأمين":

أكدّ المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /17/ على قيام الشركة بتقدير التدفقات النقديّة المُستقبليّة ضمن حدود كل عقد في مجموعة العقود، حيث يتوجب أن تكون جميع التقديرات موضوعة بشكل غير مُتحيز وتكون متاحة دون تكلفة أو

[1] **المرجع السابق.**

[2] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة.** المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /16/.

جهد، وأن تعكس وجهة نظر الشركة بشرط أن تكون التقديرات خاصة بأي متغيرت سوقيّة ذات الصلة، وأن تأخذ بعين الاعتبار الظروف القائمة وأن تكون واضحة وصريحة وتقع ضمن حدود العقد[1].

2.2.3.دور مجلس معايير المُحاسبة الماليّة FASB في التقديرات المُحاسبيّة:

أشار بيان معايير المُحاسبة الماليّة رقم /154/ "التغييرات المُحاسبيّة وتصحيح الأخطاء" أنّه يتم المُحاسبة عن التغير في التقدير المُحاسبيّ في فترة التغير إذا كان التغيير يؤثر في تلك الفترة فقط أو فترة التغيير والفترات المُستقبليّة إذا كان التغيير يؤثر على تلك الفترات، ولا يتم المُحاسبة عن التغيير في التقدير المُحاسبيّ بل يجب إعادة عرض أو تعديل المبالغ المدرجة في البيانات الماليّة السابقة بأثر رجعي أو الإفصاح عن تلك المبالغ بشكل سابق، حيث يصعب أحياناً التمييز بين التغير في السياسات المُحاسبيّة والتغير في التقدير المُحاسبيّ، ففي بعض الحالات يتأثر التغيير في التقدير المُحاسبيّ بتغيير في السياسة المُحاسبيّة كالتغير في طريقة اهتلاك الأصول طويلة الأجل، ويعتبر التغيير في التقديرات لأغراض تطبيق المعيار، ولا يجوز إجراء تغيير في تقدير مُحاسبيّ ناجم عن تغير في سياسة مُحاسبيّة إلّا إذا كان المبدأ المُحاسبيّ الجديد له ما يبرره بشكل أفضل ولم يذكر المعيار المُحاسبيّ أن يكون التغير في التقديرات جزء من السياسات المُحاسبيّة[2].

<u>مقارنة بين معيار المُحاسبة الدوليّ رقم /8/ و نشرة معايير المُحاسبة الماليّة رقم /154/.</u>

أشار معيار المُحاسبة الدوليّ رقم /8/ "السياسات المُحاسبيّة والتغير في التقديرات المُحاسبيّة والأخطاء" ونشرة معايير المُحاسبة الماليّة رقم /154/ بشكل صريح عن التقديرات المُحاسبيّة.

تتم المعالجة المُحاسبيّة للتغير في التقديرات المُحاسبيّة وفقاً لمجلس معايير المُحاسبة المُحاسبة الدوليّة IASB ومجلس المعايير المُحاسبة الماليّة FASB بأثر مُستقبليّ، بعبارةٍ أُخرى؛ إنّ التغير يطبق على المعاملات والأحداث والظروف

[1] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). **<u>المعايير الدولية للتقارير الماليّة.</u>** المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /17/.

[2] FASB. (2005). **<u>Lo.cit</u>**

الأُخرى، ومن تاريخ التغيير في التقدير، وقد يؤثر التغيير في تقدير مُحاسبيّ على ربح أو خسارة الفترة الحاليّة فقط، أو قد يؤثر على ربح أو خسارة كل من الفترة الحاليّة والفترات المُستقبليّة، وقد يحتاج التقدير إلى تقييم إذا:

1. حدثت تغيرات في الظروف التي كان يستند إليها التقدير.
2. ظهور معلومات جديدة.
3. اكتساب خبرة أكثر في الفترات التالية لفترة التقدير.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ تقييم التقديرات المُحاسبيّة لا يتعلق بالفترات السابقة ولا يعد تصحيحاً لخطأ[1].

ووفقاً لمجلس معايير المُحاسبة الدوليّة IASB يُعدّ التغير في أساس القياس المطبق تغييراً في سياسة مُحاسبيّة، وليس تغييراً في تقدير مُحاسبيّ، وعندما يكون من الصعب تمييز تغيير في سياسة مُحاسبيّة عن تغيير في تقدير مُحاسبيّ، فإن التغيير يُعالج على أنّه تغير في تقدير مُحاسبيّ، في حين قام مجلس معايير المُحاسبة الماليّة FASB بالربط بين السياسات المُحاسبيّة والتقديرات المُحاسبيّة، ففي الحالات التي يتأثر التغير في التقدير المُحاسبيّ بتغير في السياسة المُحاسبيّة اعتبر هذا التغير تغيراً في التقديرات لأغراض تطبيق المعيار، في حين لا يجوز تغير في تقدير مُحاسبيّ ناجم عن تغير في سياسة مُحاسبيّة إلّا إذا كان المبدأ المُحاسبيّ الجديد له ما يبرره بشكل أفضل[2].

3.2.3.دور معهد المُحاسبيّن القانونيين الأمريكيّ AICPA في التقديرات المُحاسبيّة:

أشارت دراسة صادرة عن معهد المُحاسبيّن القانونين الأمريكيّ بعنوان "مراجعة التقديرات المُحاسبيّة متضمنة تقديرات القيمة العادلة والإفصاحات المتعلقة بها" إلى أنّ: "التقديرات المُحاسبيّة تخضع لكثير من التحريفات الجوهريّة نظراً لطبيعتها الخاصة وظروف عدم التأكد المرتبطة بها، وأنّها تحتاج إلى نظم رقابة فعّالة للحدّ من الأخطاء التي قد تحدث

[1] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024).المعيار المُحاسبة الدولي رقم /8/، **مرجع سبق ذكره**. و

FASB. (2005.) **Loc.Cit**

[2] **Idem**.

بها عند مراجعتها مقارنة بالبنود والعناصر التي تعتمد على بيانات فعليّة"، كما أكدت هذه الدراسة على أنّ إعداد التقديرات المُحاسبيّة تقع على مسئولية الإدارة، وأشارت إلى مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تحسن من دقة التقديرات المُحاسبيّة والحدّ من الأخطاء الجوهريّة بها، ومن أهم تلك الإجراءات ما يلي[1]:

- تحديد الحالات التي يجب فيها عمل التقديرات والبنود التي تحتاج إلي ذلك.
- تحديد العوامل المؤثرة على إعداد وعمل التقديرات المُحاسبيّة.
- توفير أكبر قدر من المعلومات المُلائمة لتحسين إعداد التقديرات المُحاسبيّة.
- قيام الإدارة بالتحقق من النماذج والأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد التقديرات المُحاسبيّة.
- إعداد التقديرات المُحاسبيّة من قبل أشخاص ذوي الخبرة في ذلك.

4.2.3.دور مجلس معايير المُحاسبة الأستراليّ AASB في التقديرات المُحاسبيّة:

أصدر مجلس معايير المُحاسبة الأستراليّ المعيار رقم /108/ والذي يعتمد في صياغته على المعيار الدوليّ رقم /8/ ويتفق معه بعنوان "السياسات المُحاسبيّة والتغيرات في التقديرات المُحاسبيّة والأخطاء"، وقد أشار صراحة إلى التقديرات المُحاسبيّة من قِبل مجلس معايير المُحاسبة الدوليّة IASB[2].

يرى الباحث وجود تغيير واضح في آلية إعداد المعايير الدولية للتقارير المالية بانتقال إعدادها من لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث أعطت المعايير الجديدة، التي تم إعدادها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، مساحة واسعة للتقديرات المحاسبيّة وتدخل الإدارة في ألية احتساب تلك التقديرات، مما يؤدي إلى زيادة ممارسات المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح المذكورة سابقاً.

[1] American Institute for Certificated Public Accountants, (AICPA). (2011). **Auditing Accounting Estimates , Including Fair Value Accounting Estimates and related Disclosures ,** AU-C Section 540 .New York, NY: AICPA.

[2] Australian Accounting Standards Board. (2011). **Loc.Cit**

المبحث الثالث

علاقة التقديرات المُحاسبيّة بنماذج الأدوات الماليّة

يعتبر المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ معياراً حيوياً قد أثر في الفكر والممارسة المُحاسبيّة. حيث أثر بكيفية القياس والإفصاح عن الأدوات الماليّة مقارنة بمعيار المُحاسبة الدوليّ رقم /39/. وذلك لاحتواءه على العديد من الافتراضات والتقديرات يتوجب على الإدارة تحديدها بشكل صحيح لتعكس واقع الشركة بشكل سليم.

1.3.3.التقديرات المُحاسبيّة لنموذج إدارة الأعمال.

يُطلب من المنشأة تصنيف الأصول الماليّة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول الماليّة، وتقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت أصولها الماليّة تستوفي الشروط على أساس نموذج الأعمال كما هو محدد من قبل كبار موظفي إدارة المنشأة، ويتم تحديد نموذج أعمال المنشأة عند المستوى الذي يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول الماليّة معاً لتحقيق هدف أعمال معين، وقد يكون لدى المنشأة واحد أو أكثر من نموذج أعمال لإدارة أدواتها الماليّة. وتبعاً لذلك، فإنّه لا يلزم أن يتم تحديد التصنيف عند مستوى المنشأة المعدة للتقرير، على سبيل المثال، قد تحتفظ المنشأة بمحفظة من الاستثمارات تديرها من أجل تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة ومحفظة أُخرى من الاستثمارات تديرها من أجل المتاجرة لتحقيق التغيرات في القيمة العادلة[1].

فيما يتعلق بنموذج أعمال الهدف منه الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة، يتوجب على الإدارة تحديد ما كان من الضروري الأخذ في الحسبان تكرار المبيعات، وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، والأسباب لتلك المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات المُستقبليّة، حيث إنّ المعلومات بشأن المبيعات السابقة والتوقعات بشأن المبيعات المُستقبليّة توفر دليلاً يتعلق بكيفية تحقيق هدف المنشأة المعلن لإدارة الأصول الماليّة، وتحديداً كيفية تحقيق

[1] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). المعايير الدولية للتقارير الماليّة. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/. **مرجع سبق ذكره.**

التدفقات النقديّة، يجب على المنشأة الأخذ في الحسبان المعلومات بشأن المبيعات السابقة ضمن سياق أسباب تلك المبيعات والظروف التي وجدت في ذلك الوقت بالمقارنة بالظروف الحاليّة.

قد يكون الهدف من نموذج الأعمال الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة حتى إذا كانت المنشأة تبيع الأصول الماليّة عندما تكون هناك زيادة في المخاطر الائتمانيّة للأصول، ولتحديد ما إذا كانت هناك زيادة في المخاطر الائتمانيّة للأصول، تأخذ المنشأة في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك المعلومات المُستقبليّة، وبغض النظر عن تكرارها وقيمتها، فإنّ المبيعات التي ترجع إلى زيادة في المخاطر الائتمانيّة للأصول لا تتعارض مع نموذج الأعمال الذي يكون الهدف منه هو الاحتفاظ بالأصول الماليّة لأجل تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة نظراً لأنّ الجودة الائتمانيّة للأصول الماليّة تكون ذات صلة بقدرة الشركة على تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة، إنّ أنشطة إدارة المخاطر الائتمانيّة التي تهدف إلى تدنية الخسائر الائتمانيّة المُحتملة بسبب تدهور الحالة الائتمانيّة هي جزء لا يتجزأ من نموذج الأعمال، إنّ بيع أصل ماليّ نظراً لأنّه لم يعد يستوفي ضوابط الائتمان المحددة في سياسة الاستثمار الموثقة للمنشأة يعد مثالاً على بيع يكون قد حدث بسبب زيادة في المخاطر الائتمانيّة، وبالرغم من ذلك، في غياب مثل هذه السياسة، فإنّ المنشأة يمكنها التدليل بطرق أُخرى على أنّ البيع قد حدث بسبب زيادة في المخاطر الائتمانيّة[1].

أما نموذج أعمال الذي هدفه كل من تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة وبيع الأصول الماليّة فإنّ كبار موظفي إدارة المنشأة اتخذوا قراراً بأن كلاً من تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة وبيع الأصول الماليّة يعد جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الأعمال، وهناك أهداف عديدة قد تكون متفقة مع هذا النوع من نموذج الأعمال[2]. أما فيما يتعلق بنماذج الأعمال الأُخرى تتخذ المنشأة القرارات بالاستناد إلى القيم العادلة للأصول وتدير الأصول لتحقيق تلك القيمة العادلة،

[1] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). المعايير الدولية للتقارير الماليّة. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/. **المرجع السابق.**

[2] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). المعايير الدولية للتقارير الماليّة. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/. **المرجع السابق.**

في هذه الحالة فإنّ هدف المنشأة ينتج عنه عادة شراء وبيع نشط، وحتى لو كانت المنشأة ستحصل التدفقات النقديّة التعاقديّة أثناء احتفاظ بالأصول الماليّة، فإنّ هدف مثل نموذج الأعمال هذا لا يتم تحقيقه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة وبيع الأصول الماليّة، وهذا نظراً لأن تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة وبيع الأصول الماليّة، وهذا نظراً لأنّ تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة لا يُعد جزءاً من تحقيق هدف نموذج الأعمال، ولكنّه عرضي بالنسبة له، وتركز المنشأة في الأساس على معلومات القيمة العادلة وتستخدم تلك المعلومات لتقويم أداء الأصول ولاتخاذ القرارات، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المحفظة من الاصول الماليّة التي تستوفي تعريف محتفظ بها للمتاجرة لا تُعد محتفظاً بها لتحصيل التدفقات النقديّة أو محتفظاً بها لكل من تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة وبيع الأصول الماليّة، في مثل هذه المحافظ، فإنّ تحصيل التدفقات النقديّة التعاقديّة يكون عرضيّاً بالنسبة لتحقيق هدف نموذج الأعمال وبناءً على ذلك، فإنّ مثل هذه المحافظ من الأصول يجب أن يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة[1].

2.2.3. التقديرات المُحاسبيّة لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة

أشار المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ "الأدوات الماليّة" أنّ على المنشأة:

1. أن توضح المُدخلات والافتراضات وأساليب التقدير المُستخدمة في قياس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على مدى 12 شهر وعلى مدى عمر الأصل الماليّ.
2. يجب أن يتم تقدير الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة لتعكس مبلغاً غير مُتحيز مُرجح بالاحتمالات.
3. يجب تقدير التدفقات النقديّة في الاعتراف بمعدل الفائدة الفعّال اللازم لاحتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة، وتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانيّة للأدوات الماليّة قد زادت بشكل كبير منذ الإثبات الأوليّ.
4. تحديد ما إذا كان الأصل الماليّ يُعد أصلاً ماليّاً ذات مستوى ائتمانيّ هابط أو مستوى ائتمانيّ عالي.

[1] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). المعايير الدولية للتقارير الماليّة. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/. **المرجع السابق.**

5. تحديد آلية المعلومات المُستقبليّة وآليتها في تحديد الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة، بما في ذلك معلومات الاقتصاد الكلي[1].

وقد جاء في المعيار أنّه:

1. يجوز للشركة استخدام مصادر مختلفة للبيانات، والتي قد تكون:

- ❒ داخليّة أو خارجيّة كتجربة خسارة الائتمان التاريخيّة الداخليّة أو الخارجيّة، والتصنيفات الائتمانيّة الداخليّة أو الخارجيّة، والإحصاءات الخارجيّة.
- ❒ تجربة مجموعات الأصول الماليّة للمقارنة.

2. يجب على الإدارة مراعاة بيانات الخسائر التاريخيّة، والمعلومات الأُخرى المتعلقة بالأصل الماليّ، بما في ذلك طبيعة المُقترض والمنتج والسوق والتوقعات الاقتصاديّة.
3. يجب أن يأخذ تقدير التدفقات النقديّة المُتوقعة في الاعتبار مفهوم الاحتمال، بحيث تكون مدخلات تقديرات التدفق النقديّ هي القيم المُتوقعة، وبالتالي فإنّ تقديرات المبالغ وتوقيت التدفقات النقديّة هي النتائج المُحتملة المُرجحة بالاحتمال، أي أنّه نهج مرجح بالاحتماليّة يؤدي إلى تغييرات متكررة في التقديرات استناداً إلى توقيت وقيمة التدفقات النقديّة المُتوقعة[2].

ملخص الفصل الثالث

تعتبر التقديرات المحاسبية جزءاً أساسيّاً في عملية إعداد التقارير الماليّة، وتأتي أهميتها منّ تعزيز جودة التقارير المالية، إذ تُعكس من خلالها قدرة الشركات على التكيف مع الظروف المتغيرة، ولكنها تتطلب استخدام حكم إداري دقيق، مما

[1] مجلس معايير المُحاسبة الدولية. (2024). المعايير الدولية للتقارير الماليّة. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/. **المرجع السابق.**

[2] محمد، عبير عماد الدين رياض. (2022). **أثر تطبيق منهجية الشك المهني عند إعداد التقديرات المُحاسبيّة على جودة الأرباح-دراسة تطبيقيّة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الأزهر: مصر. كلية التجارة. جامعة الأزهر. ص.94.

يجعلها عرضة لبعض المخاطر مثل التحيز وعدم الدقة. ومع ذلك، فإنّ الاستخدام السليم لهذه التقديرات يمكن أن يسهم في تحسين فهم الأداء المالي للشركات، ويعزز من اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

في ضوء ما تم استعراضه، يتضح أن هناك حاجة مُلحة لتطوير معايير محاسبيّة واضحة تدعم إعداد تقديرات محاسبية دقيقة وموضوعيّة، ويجب أن تركز هذه المعايير على تعزيز الشفافية والإفصاح عن الافتراضات المستخدمة في التقديرات، مما يساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بها ويعزز من ثقة المستخدمين في المعلومات المالية المقدمة.

الفصل الرابع

المخاطر الائتمانيّة المصرفيّة

تلعب المخاطر الائتمانيّة الدور الأكثر أهمية ضمن مجموعة المخاطر المصرفيّة، حيثُ تُشكل تحدياً رئيسيّاً أمام المؤسسات الماليّة، فهي تلعب دوراً محوريّاً في الحفاظ على استقرارها الماليّ وفي قدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجيّة وذلك لتأثُر قرارات الإقراض والاستثمار بشكل مباشر بتلك المخاطر، ويُمكن أن يؤدي تجاهلها أو التقليل من شأنها إلى تأثيرات سلبيّة كبيرة على ربحيّة المصرف وسيولته الماليّة. فعدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم قد يتسبب في خسائر جسيمة للمصرف، مما يُحتم تبني سياسات إدارة مخاطر قويّة وفعّالة. علاوة على ذلك، فإنّ الرقابة المستمرة وتحليل البيانات الائتمانيّة تُسهمان في الكشف المُبكر عن أيّة مؤشرات تدل على تدهور الوضع الماليّ للعملاء، مما يُمكن المصارف من اتخاذ تدابير تصحيحيّة قبل تفاقم المشكلة.

تُعتبر المؤسسات المهنيّة الركيزة الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانيّة، حيثُ تضمن النمو الدائم للمصارف وحماية حقوق المستثمرين والمودعين، بجانب الحفاظ على استقرار النظام الماليّ ككل. وتعمل تلك المؤسسات على تحسين أنظمة إدارة المخاطر من خلال تشريعات وقوانين تساعد على تطوير نماذج تحليل الائتمان.

تناول هذا الفصل ماهية المخاطر المصرفيّة وأنواعها والعوامل المؤثرة فيها بالإضافة إلى التحدث عن المخاطر الائتمانيّة وآلية قياسها ودور المنظمات في عملية إدارة المخاطر الائتمانيّة وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: المخاطر المصرفيّة.

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانيّة.

المبحث الثالث: دور المؤسسات المهنية في تحديد وإدارة المخاطر الائتمانيّة.

المبحث الأول

المخاطر المصرفيّة

تعتبر المخاطر المصرفيّة الأساس الذي يبني عليه إدارة المصرف كافة قراراته، وذلك لكثرة المتغيرات الخارجيّة التي تؤثر في عمليات المصرف، كالعوامل المؤثرة في قدرة العميل على السداد، بالإضافة إلى التغيرات في أسعار الصرف والفائدة، وكذلك قرارات الهيئة الناظمة للمصارف بشكل عام والقطاع المتخصص للعميل بشكل خاص. بناءً على ذلك أصبح وجود قسم إدارة المخاطر أساسيّاً في عمل المصارف مقارنة بباقي الأعمال، وذلك لقيام ذلك القطاع بتحويل تلك الظروف والمتغيرات إلى أرقام يمكن اعتمادها.

1.1.4. مفهوم المخاطر المصرفيّة:

تُعرّف المخاطر المصرفيّة بأنّها "احتماليّة تعرض المصارف إلى خسائر غير مُتوقعة وغير مُخطط لها نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير أو تذبذب في العائد المتوقع على استثمار معين"[1]. وقد عرّف (خلف وعلي) المخاطر المصرفيّة بأنّها "المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة لممارسة نشاطه وقد تعكس تأثيرها في البيانات الماليّة وقيام الإدارة بإعطاء إيضاحات كافية عن طريق إدارة تلك المخاطر والعمليات المصرفيّة المتعلقة بها وسُبل الرقابة سيجعل من تلك البيانات أكثر وضوحاً ودقة"[2]. وقد عرّفت لجنة التنظيم المصرفيّ وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكيّة المخاطر المصرفيّة بأنّها "احتماليّة حصول خسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحُدّ

[1] سلطان، عبير رحمان، ورهيف، بلسم حسين. (2019). أثر تأمين الودائع للحد من المخاطر المصرفيّة في القطاع المصرفيّ العراقي. **مجلة دراسات مُحاسبيّة وماليّة**. مجلد:15. عدد:50. ص:2. بغداد: العراق.

[2] خلف، صلاح نوري، وعلي، نافع حسين. (2018). دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفيّة اطار مُقترح انموذجي لاختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفيّة. **مجلة دراسات مُحاسبيّة وماليّة**. مجلد:13. عدد: 43. ص 63. بغداد: العراق

من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحُدّ من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفيّ من جهة أُخرى"[1].

وعرّف الباحث المخاطر المصرفيّة بأنّها "المخاطر التي يتوجب على المصارف تحمُلها مقابل القيام بالأعمال المصرفيّة".

2.1.4. أنواع المخاطر المصرفيّة:

تتلخص أهم المخاطر المصرفيّة بما يلي:

أولاً. المخاطر الماليّة:

تُعرّف المخاطر الماليّة بأنّها تلك المخاطر المُتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالمصارف، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف دائم من مجلس إدارة المصرف وذلك وفقاً لتوجه وحركة الأسعار، والعملات، والسوق، والأوضاع الاقتصاديّة إضافة إلى العلاقة بالأطراف الأُخرى[2]، ومن أهم تلك المخاطر الماليّة.

1. **المخاطر الائتمانيّة:** تُعتبر المخاطر الائتمانيّة أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وتعني درجة التقلب في الأرباح التي تنشأ عن احتمال عدم قدرة أو رغبة المُقترض على الوفاء بالتزاماته في الأوقات المُحددة للتسديد، مما يؤدى إلى خسائر اقتصاديّة للمصرف، وتعتبر هذه المخاطر من أقدم المخاطر ظهوراً. وتُعدّ القروض من أهم عناصر الائتمان وأكثرها أهمية، وتمتد خسائر المصرف إلى تكاليف الفرصة الضائعة، والتكاليف المُتعلقة بمتابعة قروض، ونوعية القروض التي يقدمها المصرف[3]، وسيتم التحدث عنها في المبحث الثاني.

[1] شخوم، رحيمة، وحفاي، عبد القادر. (2021). أثر المخاطر المصرفيّة على ربحية المصارف التجاريّة-دراسة قياسية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في الجزائر. **دراسات العدد الاقتصادي**. مجلد: 12. عدد:2. ص:221. الجزائر: الجزائر.

[2] بلعزوز، بن علي. (2013). **إدارة المخاطر**. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. دار الوراق للنشر والتوزيع، ص:182.

[3] الجرد، عبد الرحمن الطاهر. (2020). تقييم دور نظم المعلومات المُحاسبيّة في الحد من المخاطر المصرفيّة في ضوء مقررات لجنة بازل. **مجلة القرطاس للعلوم الانسانية والتطبيقيّة**. مجلد: لا يوجد. عدد:8. ص:393. طرابلس: ليبيا.

2. **مخاطر السيولة:** يمكن اختصار مخاطر السيولة بأنّها عدم قدرة المصرف على تسديد طلبات العملاء من سحب السيولة، أي عدم قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المُستحقة، وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخر، وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه المصرف في الحصول على نقديّة بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة[1].
3. **مخاطر أسعار الفائدة:** يقصد بمخاطر أسعار الفائدة عدم التأكد أو التقلب في الأسعار المستقبليّة للفائدة، فإذا ما تعاقد المصرف مع العميل على أسعار فائدة معينة ثم ارتفعت بعد ذلك في السوق عموماً، وبالتالي ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطر القروض المتفق عليها، أي أنّ المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد أقل من العائد الحاليّ السائد في السوق، بالإضافة إلى الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفيّة، والحالة الأشهر لذلك هي الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت، فالمُقترض يمكنه دائماً أن يسدد القرض ويقترض بسعر جديد، وهو حق يمارسه عندما تنخفض أسعار الفائدة، وتحمل الودائع هذا الحق أيضاً حيثُ يمكن أن تتحول إلى ودائع لأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة[2].
4. **مخاطر أسعار الصرف:** وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبيّة مقابل العملة المحليّة، حيثُ أنّ المصارف، التي تقوم بالتداول بهذه العملات لصالحها أو لصالح عملائها، تتعرض لمخاطر التقلبات في أسعار الصرف، وكذلك تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض وهذا ما يؤثر سلباً على القيمة الحقيقيّة للقروض عند حلول آجاله[3].

[1] فايزة، زرقط، والامين، لباز. (2020). إدارة المخاطر في المصارف التجاريّة الجزائرية في ظل مُتطلبات معيار الإبلاغ الماليّ الدولي"Ifrs7" الأدوات الماليّة-الإفصاحات. **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجاريّة**. مجلد:13. عدد:1. ص: 697. الجزائر: الجزائر.

[2] بلعزوز، بن علي. (2013). **مرجع سبق ذكره**. ص: 184.

[3] فايزة، زرقط، والامين، لباز. (2020). **مرجع سبق ذكره**، ص: 697.

ثانياً. المخاطر التشغيليّة:

تُعرّف المخاطر التشغيليّة بأنّها "المخاطر الناتجة عن عدم كفاية، أو فشل العمليات الداخليّة والأفراد والأنظمة، أو من أحداث خارج سيطرة إدارة المخاطر، وهي المخاطر الناجمة عن عدم كفاية في العمليات والأنظمة الداخليّة للمصرف وذلك بسبب خطأ بشريّ أو إغفال أو خطأ التصميم بالإضافة إلى التخريب والكوارث الطبيعيّة"[1]. ويُمكن تقسيمها وفقاً للعوامل التي تؤثر على عائدات المُقترض إلى المخاطر النظاميّة أو مخاطر السوق، وهي جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض نتيجة لعوامل تتعلق بالاقتصاد الكلّي، وذلك بفعل عوامل اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة يصعب التحكم والسيطرة عليها، وخارجة عن سيطرة المنشأة بغض النظر عن ظروف المصرف، ومنها مخاطر تغيير أسعار الفائدة ومعدل نمو الناتج القوميّ الإجماليّ ، مخاطر التغير في أذواق العملاء، ومخاطر التضخم ومخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبيّة، أسعار الأسهم، أسعار السلع، بالإضافة للتغيرات التكنولوجيّة[2].

تؤثر المخاطر التشغيليّة في حركة السوق ككُلّ، ويصعب على المصرف السيطرة عليها والتنبؤ بها مُستقبلاً ومواجهتها، وبالتالي لا يستطيع المُستثمر تقليلها أو تجنبها بالتنويع لهذا تُعرف بالمخاطر غير قابلة للتنويع، مقارنة بالمخاطر غير النظاميّة أو المخاطر الخاصة التي تنفرد بها منشأة أو صناعة ما في ظروف مُعيّنة، وتكون مُستقلّة عن العوامل المُؤثرة في النشاط الاقتصاديّ ككل، من هذه العوامل إضراب العاملين في المنشأة، ضعف الإدارة المصرفيّة، الأخطاء الإداريّة، دخول مُنتج جديد كل تلك العوامل تؤثر في قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات تجاه المصرف المُقترض في الأجل المُتفق عليه، وتحدث المخاطر الخاصة نتيجة لعوامل داخليّة تؤثر على قدرة المصرف، وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلاً ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع[3].

---

[1] خلف، صلاح نوري، وعلي، نافع حسين. (2018). **مرجع سبق ذكره**. ص: 63.

[2] محمد، بلقيس أحمد البشير. (2018). **مكونات الهيكل الماليّ وأثرها في قرارت الائتمان المصرفيّ للحد من المخاطر المصرفيّة للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق الماليّة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: السودان. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص.167.

[3] **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

ثالثاً. المخاطر الالكترونيّة:

ظهر هذا النوع من المخاطر مع تقدم الأنشطة المصرفيّة والنقديّة الالكترونيّة وازدياد قنوات الاتصال بين المصارف والزبائن خارج الحدود المحليّة، وقد تسببت هذه المخاطر في زيادة مخاطر الأعمال المصرفيّة، كعمليات الاحتيال والنصب وكشف أسرار الزبائن، وتسريب معلومات عن حساباتهم وغيرها من المخاطر المُرتبطة بالتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات[1].

3.1.4. العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفيّة:

تتأثر المخاطر المصرفيّة بالعديد من العوامل، حيثُ تؤدي القيود التي تفرضها المصارف المركزيّة في عمل المصارف، كتحديد نسب السيولة القانونيّة وكفايّة رأس المال، وتكوين المُخصصات لمواجهة الخسائر في القروض إلى التأثير بشكل إيجابيّ في المخاطر، وأدت المنافسة ما بين المصارف لوجود مخاطر ائتمانيّة على الإدارة وعلى الدخل لأنّها تضيق هوامش الربحيّة، في حين أدى تطور تكنولوجيّا المعلومات والتي تُؤثر إيجابيّاً في قياس وإدارة المخاطر المصرفيّة، وبدأت المصارف بإنشاء أدوات التغطية المُستقبليّة الخاصة بالشركات مُتعددة الجنسيّة، والتي بدأت تعاني من الذبذبات في أسعار الصرف، غير أنّ هذه الأدوات تحمل في طياتها أنواعاً أُخرى من المخاطر، ويُؤثر حجم الموجودات خارج الميزانيّة كذلك على مخاطر العمل المصرفيّ[2].

4.1.4. أساليب التعامل مع المخاطر المصرفيّة:

يوجد ثلاث أساليب للتعامل مع المخاطر المصرفيّة وإدارتها بشكل عام، وهذه الأساليب هي:

[1] علي، نافع حسين. (2018). دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفيّة اطار مُقترح انموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفيّة. **مجلة دراسات مُحاسبيّة وماليّة**. مجلد:13. عدد:43. ص.63. بغداد: العراق.

[2] النعساني، أحمد ياسر. (أيار، 2024). أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تخفيف المخاطر في العمليات المصرفيّة: دراسة ميدانية بالتطبيق على مصرف الراجحي والاهلي. **مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية**. مجلد:2. عدد. لايوجد. ص10. كوالالمبور: ماليّزيا. ص-ص: 1-25.

1. **تجنب المخاطر:** يُقصد بهذا الأسلوب التخلي عن القيام بأيّ عمل من شأنه أن يتسبب في نشوء مخاطر كامتناع المصارف عن تقديم قروض مُرتفعة المخاطر لتجنب مخاطر الائتمان، أو عدم الاستثمار في الأوراق الماليّة طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.
2. **تقليل المخاطر:** يُقصد بهذا الأسلوب البحث عن طرق لمُواجهة المخاطر، وبالتالي تقليل الخسائر المترتبة عنها خلال فترة زمنيّة.
3. **نقل المخاطر:** يتم ذلك عن طريق الاتفاق بين المصرف المُعرّض للخطر مع الطرف القادر على تحمل المخاطر (شركة تأمين، شركة ضمان القروض) مقابل مبلغ ماليّ معين[1].

[1] بعيليش، شهيرة، وبوشنافة، الصادق. (2022). آليات تطبيق مبادئ الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفيّة في القطاع المصرفيّ الجزائري. **مجلة البحوث والدراسات العلمية**. مجلد:16. عدد:1. ص: 106. مدية: الجزائر.

المبحث الثاني

المخاطر الائتمانيّة

تُعتبر المخاطر الائتمانيّة من أهم المخاطر التي يتوجب على المصرف قياسها بدقّة وموضوعيّة، فهي الأساس في منح الائتمان، والقيام بتحصيل القروض بالإضافة إلى تحديد الفوائد في حال تم منح القروض للعميل ضمن مخاطر ائتمانيّة مقبولة لدى المصرف، وبالتالي انخفاض نسبة الديون المُتعثرة وزيادة إيرادات المصرف، وكذلك انخفاض في مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وزيادة الجودة الائتمانيّة والتعرض الائتمانيّ.

1.2.4.مفهوم المخاطر الائتمانيّة:

تُعتبر القروض أكبر مصادر مخاطر الائتمان وأكثرها وضوحاً في بيئة الأعمال المصرفيّة، حيثُ تواجه المصارف بشكل مُتزايد مخاطر الائتمان في مختلف الأدوات الماليّة الأُخرى من القروض، بما في ذلك القبولات المصرفيّة والمعاملات بين المصارف وتمويل التجارة والعملات الأجنبيّة، والعقود الآجلة، والمقايضات والسندات، والأسهم والخيارات، الالتزامات والضمانات وتسوية المعاملات[1]. وعرفت لجنة بازل المخاطر الائتمانيّة بأنّها "احتمال فشل المقترض من الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها"[2]، وعرّفها مجلس معايير المحاسبة الدوليّة بأنّها "مخاطر أن يتسبب طرف في أداة ماليّة في خسارة ماليّة للطرف الآخر بامتناعه عن الوفاء بواجب عليه"[3]. في حين عرّفها (McNeil et all) بأنّها "المخاطر الناجمة عن فشل أو تقصير الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية"[4]، وقد

[1] Basel Committee on Banking Supervision, & Bank for International Settlements. (2000), **Principles for the Management of Credit Risk**. Bank for International Settlements, P.1.

[2] Basel Committee on Banking Supervision, & Bank for International Settlements. (2000)**.Op.cit**, P:1.

[3] مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة.** المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /9/.

[4] A. J. McNeil, R., Frey, and P. Embrechts. (2015) **Quantitative risk management: Concepts, techniques and tools**. Princeton University Press, Princeton. NJ: USA, 2015, P.1

عرّفها (نجار وحياة) بأنّها "الخسائر الماليّة المُحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، أو هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد لمبلغ القرض"[1].

2.2.4.أنواع المخاطر الائتمانيّة:

تعتبر مخاطر التخلّف عن السداد ومخاطر التركز الائتمانيّ ومخاطر الطرف المقابل من أهم أنواع المخاطر الائتمانيّة وفق ما يلي[2]:

أولاً: مخاطر التخلف عن السداد:

تُعرّف مخاطر التخلف عن السداد بأنّها الخطر الناتج عن عدم قدرة أو عجز المدين على تسديد كل أو جزء من الدين والفوائد المرتبطة به، إما بسبب عدم كفاءة الإدارة أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع الدائن، أو لأنّه فقد القدرة على الوفاء عند حلول تاريخ الاستحقاق إما لتوقفه عن الدفع أو إفلاسه، لذلك يُعرّف خطر القرض من هذه الزاوية بأنّه التدهور التدريجيّ للوضعيّة الماليّة للمقترض[3].

ثانياً. مخاطر التركز الائتمانيّ:

التركز الائتماني هو تركز محفظة القروض بسبب تركز تعامل المصرف مع زبون واحد، أو مجموعة محددة من الزبائن، أو نتيجة اهتمامه بقطاعات اقتصاديّة أو صناعيّة معيّنة أو مناطق محدّدة، وبالتالي في حال عدم دقّة المصرف في تحديث الجدارة الائتمانيّة قد يؤدي إلى عدم قدرة الزبون على تسديد التزاماته، وذلك بسبب انخفاض كفاءة العاملين وعدم

[1] نجار، حياة. (2019). **إدارة المخاطر المصرفيّة وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع المصارف التجاريّة العمومية**. رسالة دكتوراه غير منشورة. الجزائر:الجزائر. جامعة فرحات عباس. ص 53.

[2] عيدان، محمد فرج، وخلف، سحر ناجي. (2020). تأثير المخاطر الائتمانيّة على اسعار الاسهم دراسة تطبيقيّة في عينة من المصارف التجاريّة المدرجة في سوق العراق للاوراق الماليّة. **مجلة الريادة للمال والأعمال**. مجلد:1. عدد:2. ص - ص، 119-120. بغداد: العراق.

[3] نجار، حياة. (2019). **مرجع سبق ذكره**. ص: 53.

دقة البيانات والمعلومات التي يتم تزويد المصرف بها[1].

ثالثاً. مخاطر الطرف المقابل:

تُعرّف مخاطر الطرف المقابل بأنّها المخاطر التي تتعلق بالمدين والذي يكون غير قادر أو غير راغب في تسديد الالتزامات التعاقديّة كاملة، وكذلك مخاطر السوق التي تؤثر في الجدارة الائتمانيّة للمدين والإفلاس وتدهور الوضع الماليّ للمقترض[2].

3.2.4. طرق قياس مخاطر الائتمان:

من الضروري قياس مخاطر الائتمان، أي قياس الخسائر المُحتملة من عمليات الائتمان، وهناك ثلاث طرق أساسيّة لتحديد مخاطر الائتمان وقياسها، وهذه الأساليب هي:

أولاً. الأسلوب القائم على الموقف المطلق لمخاطر الائتمان:

يُعرف هذا الأسلوب باسم واقع التعثر، فيتم تصنيف المقترض إلى مُتعثر وغير مُتعثر، وبالتالي تنشأ مخاطر الائتمان من تعثر المدين، ويُعد الوصول إلى قياس مخاطر الائتمان من خلال نماذج مُطبقة على المحفظة المتجانسة (محفظة المصارف لعملاء التجزئة الصغار بمنتجات ائتمانيّة موحدة)، وتوضح هذه الطريقة حجم الأصول المُعرضة لمخاطر الائتمان عند إعطاء القرض للعميل، حيثُ تُمثل مخاطر الائتمان أو الخسائر المُحتملة إجماليّ مبلغ القرض مضافاً له الفوائد والعمولات المُستحقة القبض، وبناء على هذا النموذج، لا يتم تشكيل مُخصصات إلّا إذا خالف العميل شروط اتفاقيّة القرض كتعبير عن خسائر مُحتملة في الائتمان[3].

[1] عيدان، محمد فرج، وخلف، سحر ناجي. (2020). **مرجع سبق ذكره**. نفس الصفحة.

[2] عيدان، محمد فرج، وخلف، سحر ناجي. (2020). **مرجع سبق ذكره**. نفس الصفحة.

[3] Spuchľáková, E., Valašková, K., Adamko, P. (2015). The Credit Risk and its Measurement, Hedging and Monitoring. **Procedia Economics and finance**. (Vol:24. Issue: N.E). P: 675 . Oxford: UK.

ثانياً. الأسلوب القائم على معدل الخسائر المُتوقعة للمُطالبات الائتمانيّة:

يكون المدين وفقاً لهذا الأسلوب موجوداً في تصنيف ائتمانيّ من درجة معينة ويكون التعثر في آخر هذا التصنيف، وتنشأ مخاطر الائتمان من انتقال المدين من درجة تصنيف إلى درجة تصنيف أقل، ويتم استخدام طريقة النمذجة المُستمرة لمخاطر الائتمان، ويتميز بوجود قيم متعددة يمكن للمدين الحصول عليها.

يُعتبر هذا النهج أكثر ملاءمة للملفات غير المُتجانسة مثل القروض الممنوحة للشركات الكبيرة، وعادة ما يستند تحديد فئات المخاطر الفرديّة بناءً على التصنيفات الائتمانيّة الخارجيّة، ومن المُرجح بعد ذلك أن يتنقل ترحيل الائتمان من الفئة إلى الفئة الثانية[1]. حيثُ يفترض الأسلوب القائم على الموقف المُطلق وجود نهج إيجابي لمخاطر الائتمان، أي يتم سداد المخاطر في الوقت المُحدد وبصورة صحيحة، ويتم إنشاء المُخصصات في اللحظة التي تظهر فيها مشاكل التحصيل.

في المقابل، تُعتبر الأساليب القائمة على معدل الخسائر المُتوقعة أكثر استخداماً وواقعيّة لأنّها تعكس صورة مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف، حيثُ يتم تقييم ائتمان العميل، ووضع درجات ائتمانيّة تُعبر عن مخاطر التخلُف عن السداد، ويبدأ المصرف بتكوين مُخصصات بناءً على كل درجة[2].

ثالثاً. الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر:

يتم تحديد إجماليّ الأصول المُرجحة بالمخاطر عن طريق ضرب مُتطلبات كفاية رأس المال المُتعلقة بمخاطر السوق والمخاطر التشغيليّة بنسبة 12.5% (أي مقلوب الحد الأدنى لنسبة رأس المال 8%)، ويتطلب تقديرها لتعرضات الشركات والكيانات السياديّة والمصارف، حيثُ يتم استخراج معادلة الموجودات المُرجحة بالمخاطر، ويعتمد استخراج الموجودات المُرجحة بالمخاطر على تقديرات كل من احتمال التعثر عن الدفع، والخسارة عند حدوث التعثر LGD،

[1] **Loc.cit**

[2] **Loc. cit**

والتعرض عند التعثر EAD لكل بند من الأصول الماليّة، وفي بعض الأحيان على الاستحقاق الفعلي EM، وذلك لكل تعرض معين[1].

تختلف طريقة احتساب الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر من بلد إلى آخر ولكن بشكل عام، يُحسب الدين الحكومي وزن مخاطر بنسبة 0% وبالتالي لا يتم تضمينه على الإطلاق في حساب الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر، بينما تلقى ديون الشركات وزن مخاطر بنسبة 100%[2]، ويتم احتساب الموجودات الماليّة المرحجة بالمخاطر في سورية وفقاً للقرار رقم 253/ م.ن/ ب4 الصادر بتاريخ 24 كانون الثاني لعام 2007، تُثقل مخاطر الائتمان الظاهرة في البيانات الدوريّة للأوضاع المصرفيّة الصادرة بموجب القرار رقم 4844 بتاريخ 5 آب 2004 وتعديلاته، وهذه النسب موجودة في الملحق رقم 1، بعد تنزيل قيمة الضمانات المقبولة[3] وفقاً لاتفاقية بازل II. في حين تم احتساب الموجودات الماليّة المرحجة بالمخاطر في لبنان وفقاً للقرار رقم 9957 الصادر من مصرف لبنان بتاريخ 21 تموز 2008، حيثُ تثقّل مخاطر الائتمان وفقاً للنسب المذكورة في اتفاقية بازل II [4]. بينما قام المصرف المركزيّ الأردنيّ والعراقيّ بتطبيق اتفاقية بازل III وفقاً للقرار رقم 67 بتاريخ 2016، وتم احتساب الموجودات الماليّة المرجّحة بالمخاطر وفقاً لنسب تتراوح بين 20% لل100% مع الأخذ التصنيف الائتمانيّ العالمي بالاعتبار[5].

ويرى الباحث ضرورة قيام مصرف سورية المركزيّ بمواكبة مُتطلبات بازل III وبازل IV وضرورة تطبيقه في المصارف السوريّة تماشياً مع المُتطلبات العالميّة لكفاية رأس المال.

---

[1] BIS. (2006). **International Convergence of Capital Adequacy Measurement and Standards. in the future of Financial Systems and Services**, Bank for International Settlements, P. 13, 63.

[2] Hock, Brian, Roden, Lynn. (2020), **Op.cit**. P:130.

[3] مصرف سورية المركزي (2007). **قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/ م.ن/ ب4.** مجلس النقد والتسليف.

[4] مصرف لبنان. (2008). **تقييم كفاية رساميل المصارف.** قرار أساسي رقم 9957.

[5] المصرف المركزي الأردني. (2016). **تعليمات رأس المال بازل III.** و

المصرف المركزي العراقي. (2018). **الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق مُتطلبات بازل III.**

4.2.4. خطوات تحديد المخاطر الائتمانيّة:

يتم تحديد المخاطر الائتمانيّة قبل منح الائتمان وبعده، وذلك وفق الخطوات التالية:

أولاً. قبل منح الائتمان: قبل أن تقرر المنشأة منح العميل الائتمان التجاريّ فإنّه من الضروري أن تفحص حالة العميل، ويجب التفرقة هنا بين نوعين من العملاء: عميل قديم وعميل جديد، فالعميل القديم أسهل في التعامل من العميل الجديد وذلك لتوافر خبرات سابقة لدى المنشأة في التعامل مع هؤلاء العملاء القدامى وأن كان هذا لا يمنع من ضرورة متابعة تطورات حالة هؤلاء العملاء، في حين يحتاج العملاء الجدد لفحص أكثر دقة وأكثر شموليّة وذلك من خلال جمع كافة المعلومات والبيانات المُتاحة عن هؤلاء العملاء، وحتى تتمكن المنشأة من الوقوف على حالتهم الائتمانيّة، فإنّها تبدأ بالاستعلام عن علاقات هؤلاء العملاء سواء بالمصارف أو المؤسسات الماليّة أو المنشآت الأُخرى أو ربما جهات حكوميّة، ثم يلي ذلك إجراء فحص داخليّ في المنشأة، حيثُ يُطلب من العميل المُرتقب بياناته الماليّة التي تشمل التقارير وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقديّة وقائمة المركز الماليّ، وغيرها من المعلومات الماليّة كمعلومات الإنتاج والبيع[1].

ثانياً.بعد منح الائتمان: يجب المُتابعة والتحليل الدوريّ من استعلامات، وتحليلات ماليّة، وزيارات ميدانية ومتابعة نشاط العميل، ومتابعة ضمانات المشروع واستمرارها وخطوات التنفيذ وفق البرامج المحددة ماليّاً وواقعيّاً، بالإضافة إلى القيام بتحليلات دوريّة لمتابعة حالات العملاء بتحليل مراكزهم الماليّة، وإعداد تقارير دوريّة لمُتابعة محافظهم الائتمانيّة وزيارة المختصين لتحديد مدى قدرتهم على السداد[2].

[1] حمادة، رشا، ويوسف، علي. (2013). **المدخل المعاصر للتحليل الماليّ ودوره في الأسواق الماليّة**. الطبعة الأولى. دمشق: سورية. المركز العربي للتعريف والترجمة والتأليف والنشر. ص: 460.

[2] منال، منصور. (2009). **إدارة المخاطر الائتمانيّة ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية**. المتلقى العلمي حول الأزمة الماليّة والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة فرحات عباس. الجزائر: الجزائر. ص:4.

5.2.4.التحليل الائتمانيّ:

تُعدّ الدراسة الإقراضيّة التي يُستند عليها في قرار منح الائتمان أو رفضه مُرتبطة بدرجة كبيرة في نوعين من التحليل الائتمانيّ، هما:

- **التحليل النوعيّ:** الهدف منه تحديد مدى رغبة العميل بتسديد التزاماته في مواعيدها وهي تقاس خارج القوائم الماليّة.
- **التحليل الكميّ:** الهدف منه مدى توافر القدرة على تسديد هذه الالتزامات في مواعيدها وهي تقاس من خلال القوائم الماليّة.

وهنالك عدد من النماذج التي تركز عليها إدارة الائتمان في المصارف للوصول الى مبادئ ومعايير الإقراض الجيد، والتي تتصف كل منها بالجدارة الائتمانيّة للمقترض[1] كنموذج المعايير الإقراضية المستند إلى 7Cs وهي عبارة عن سبعة عناصر لا بدّ من دراستها وهي:

1. **شخصية العميل Character:** هي مجموعة من الصفات أو السمات التي يمكن من خلالها الاستدلال أو التنبؤ برغبة العميل في سداد ما عليه في المواعيد المُستحقة، ويمكن الحكم على سمعة العميل من خلال عاداته الشخصيّة وأصدقائه وتعاملاته السابقة مع المصرف[2].
2. **القدرة Capacity:** تعني قدرة العميل على تحقيق الدخل، وبالتالي قدرته على سداد القروض والالتزام بدفع الفوائد والعمولات وغيرها من المصاريف، حيثُ يجب على المصرف دراسة الخبرة الماضيّة للعميل المُقترض وتفاصيل مركزه الماليّ وتعاملاته السابقة سواء مع نفس المصرف أو مع مصارف أُخرى[3].

---

[1] شيلق، رابح. (2019). **أثر الديون المُتعثرة وانعكاساتها على السياسات الائتمانيّة في المصارف التجاريّة الجزائرية-دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017**. دراسة دكتوراه غير منشورة. غرداية: الجزائر. جامعة غرداية. ص:31.

[2] هزام، عدي عبد، والدباس، وفاء عبد الأمير. (2021). أثر إجراءات مراقب الامتثال المصرفيّ في قرار منح الائتمان والتعثر في السداد –بحث تطبيقيّ في عينة من المصارف العراقية. **مجلة دراسات مُحاسبيّة وماليّة** مجلد:16. عدد:56. ص: 187. بغداد: العراق.

[3] عفانة، محمد كمال. (2022). **إدارة الائتمان المصرفيّ**. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. دار اليازوري العلمية. ص:30.

3. **الضمان المقدم من العميلCollateral:** هي الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يحق للعميل التصرف بها، وقد يكون الضمان شخصاً ذو كفاءة ماليّة وسمعة مؤهلة، أو أيّة ممتلكات سواء أكانت نقديّة أم عينيّة ووافق عليها المصرف[1].
4. **الظروف والأحوال الاقتصاديّة العامة Conditions:** يقصد بها تأثير الحالة الاقتصاديّة المحيطة بالعميل على النشاط المطلوب تمويله، وكذلك الإطار القانونيّ الذي تعمل به المؤسسة، بالإضافة إلى بعض الظروف التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقيّة، إذ يتأثر قرار منح الائتمان بالتقلبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتي قد تؤثر في القرار الائتمانيّ[2].
5. **الالتزام Competence:** يبين هذا المتغير مدى قدرة العميل على الالتزام بتطبيق الخطط التشغيليّة والتسويقيّة التي وضعها بنجاح، ويُعدّ إثبات التزام العميل بذلك عاملاً أساسيّاً في تقييم مدى نجاح العميل مستقبلاً وقدرته على تحقيق الأرباح في الفترات المستقبليّة[3].
6. **الإمكانية Capability:** يساهم هذا المتغير في تقييم مدى قابلية العميل على تحقيق عائد خلال فترة محددة من الزمن من الائتمان الممنوح، ففي مجال القروض المصرفيّة، يُحدَد هذا المُتغير بمدى قابلية العميل على استرداد استثماراته خلال فترة مُحددة من الزمن، هنا يتناول التحليل محاولة الوصول إلى إجابات عن أسئلة[4].

6.2.4. التصنيف الائتمانيّ وأهميته:

يُعرّف التصنيف الائتمانيّ للشركات على أنّه عملية يتم من خلالها قياس مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها لدى الجهة المُقرِضة، ويُعرّف أيضاً على أنّه عبارة عن عملية تهدف إلى توفير المعلومات، والتقييم المستقل بشأن مدى

[1] شيخة، محمد غياث. (2021). **التمويل-المبادئ السياسات التوجهات الحديثة**. الطبعة الأولى. دمشق: سورية. دار رسلان. ص 126.

[2] شيلق، رابح. (2019). **مرجع سبق ذكره**. ص 33.

[3] حمادة، رشا، يوسف، علي. (2013). **مرجع سبق ذكره**. ص 461.

[4] حمادة، رشا، يوسف، علي. (2013). **مرجع سبق ذكره**. ص 461.

الملاءة الماليّة للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقديّة، ويُعبر عن رأي مُحلل مُتخصص أو هيئة مُتخصصة في الجدارة الائتمانيّة العامة للشركة، أي قدرتها ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها الماليّة ودرجة المخاطر الماليّة التي تواجهها أو الجدارة الائتمانيّة لإصدار معين من السندات أو أي التزامات ماليّة أُخرى، وذلك اعتماداً على المخاطر ذات العلاقة، وتكمن أهمية التصنيف الائتمانيّ بأنّه أصبح هدفاً في حد ذاته تسعى العديد من الشركات للحصول عليه، باعتبار هذا التصنيف شهادة دوليّة يتم تقديمها من قبل شركات تصنيف ائتمانيّة عالميّة تُؤكد حسن أداء الشركة وقوة مركزها الماليّ، إذ يُعتبر التصنيف الائتمانيّ للشركات من العوامل العامة بالنسبة للشركة، نظراً للتأثير المباشر على تقييم الأسهم والسندات لهذه الشركات، وبالتالي تأثيره المُباشر على قيمة الشركة، وبالتالي يسهل على الشركة الحصول التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحليّة والخارجيّة[1].

7.2.4. نماذج قياس المخاطر الائتمانيّة للعميل:

يقوم المصرف بقياس المخاطر الائتمانيّة للعميل باستخدام عدة مقاييس أهمها:

1. نموذج Sherrod: يمتاز هذا النموذج باستخدامه كأداة لتقويم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفيّة في المصرف إضافة لدوره في التنبؤ بإمكانيّة استمراريّة المنشأة ويعتمد النموذج على ست نسب ماليّة رئيسيّة وهي[2]:

$$X_1 = \frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{مجموع الأصول}}\text{،} \qquad X_2 = \frac{\text{الأصول النقدية}}{\text{مجموع الأصول}}\text{،} \qquad X_3 = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الالتزامات}}$$

$$X_4 = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}\text{،} \qquad X_5 = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}\text{،} \qquad X_6 = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

[1] أبوالعلا، أسامة مجدي فوائد محمد. (2020). أثر جودة الإفصاح المُحاسبيّ على التصنيف الائتمانيّ للشركات- دراسة تطبيقيّة على الشركات المدرجة في سوق الأوراق الماليّة المصريّ. **مجلة البحوث التجاريّة**. مجلد:42. العدد:2. ص-ص: 25-27. الزقازيق: مصر.

[2] فلوح، صافي، واسماعيل، اسماعيل، مرعي، عبد الرحمن، حمزة، محي الدين.(2017)، **تحليل القوائم الماليّة**، دمشق: سورية، منشورات جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. ص: 232.

ويتم تمثيل معادلة هذا النموذج رياضياً كما يلي[1]:

$$Z = 17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.1X_6 \quad (1.2.4)$$

ومن ناحية استخدام هذا النموذج لأغراض الإقراض من المصارف، تصنف القروض بحسب درجة المخاطرة في خمس فئات رئيسيّة كما يلي[2]:

جدول رقم (1.2.4) **تصنيف القروض بحسب درجة المخاطرة**

الفئات	مؤشر Z
الفئة الأولى (قروض ممتازة)	$Z \geq 25$
الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة)	$25 > Z \geq 20$
الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	$20 > Z \geq 5$
الفئة الرابعة (قروض عالية المخاطرة)	$5 > Z \geq -5$
الفئة الخامسة (قروض خطرة جداً)	$Z \leq -5$

المصدر. فلوح، صافي، واسماعيل، اسماعيل، مرعي، عبد الرحمن، حمزة، محي الدين.(2017)، تحليل القوائم الماليّة، دمشق: سورية، منشورات جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. ص: 232.

2. **نموذج Altman–Z Score:** يعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة لإجراء دراسة الفشل الماليّ، حيثُ أثبت قدرته على التنبؤ بالفشل الماليّ بنسبة عالية قبل حدوث الإفلاس بسنة، ويعتمد على خمس نسب ماليّة معروفة تدرس خمسة متغيرات مستقلة ومتغيراً تابعاً يرمز له بالرمز Z ويعتبر هذا النموذج تعديلاً لنموذج التمان الذي تم وضعه عام 1968، ويعبر عن هذا النموذج رياضياً بالمعادلة التالية[3]:

[1] **المرجع السابق**. ص- ص: 232- 233.

[2] **المرجع السابق**. ص- ص: 233.

[3] **المرجع السابق**.ص- ص: 229-231.

$$Z = 1.2X_1+1.4X_2+3.3X_3+0.6X_4+1X_5 \quad (2.2.4)$$

والنسب المستخدمة في هذا النموذج هي:

$X_1 =$ صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول، $X_2 =$ الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول، $X_3 =$ صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول

$X_4 =$ القيمة السوقيّة للأسهم / مجموع الالتزامات، $X_5 =$ المبيعات / مجموع الأصول، $Z =$ الاستمرارية

وتُصنّف المنشأة إلى ثلاث فئات من أجل قياس قدرتها على الاستمراريّة، وهذه الفئات هي[1]:

الفئة الأولى: فئة المنشآت القادرة على الاستمراريّة وهي تلك المنشآت التي تكون قيمة Z فيها 2.99 وأكثر.

الفئة الثانية: فئة المنشآت المشكوك في إمكانية استمراريّتها أي التي يُحتمل افلاسها، وهي تلك المنشآت التي تكون قيمة Z فيها أقل من 1.81.

الفئة الثالثة: فئة المنشآت التي يصعب التنبؤ بوضعها وهي التي تكون قيمة Z بين 1,81 و2.99 ومن أجل تقرير وضعها لابد من إجراء دراسة تفصيلية لوضعها.

3. **نموذج KMV[2]:** نموذج KMV[2] وهو تطوير لنموذج Merton الذي سبق ووضعته شركة Moody's، حيثُ يحدث التعثر عند انخفاض قيمة الأصول إلى ما دون قيمة معينة تدعى نقطة التعثر، بمرور الوقت ستكسب أصول الشركة عائداً واتجاهاً معينين بمتوسط وتباين معينين، ويفترض النموذج أن تكون قيمة أصول الشركة موزعة بشكل لوغاريتمي، أي أن عوائد الأصول تأخذ توزعاً طبيعيّاً، حيثُ يتم تحديد قيمة الأصول الشركة استناداً إلى القيمة السوقيّة لهذه الشركة وتباين قيمتها وذلك استناداً بكافة المتغيرات كالسعر السوقي، الرافعة الماليّة، أسعار الفائدة

[1] **المرجع السابق**. ص-ص: 229-231.

[2] نسبة إلى Kealhofer, McQuown, Vasicek.

على الديون طويلة الأجل ومعدل الفائدة الخالي من المخاطر، ثم يتم حساب المسافة نحو التعثر وهي المسافة بين قيمة الديون قصيرة الأجل وقيمة الدين الإجماليّ ، ففي حال انخفضت قيمة أصول الشركة إلى ما دون تلك المسافة يحدث التعثر[1]. ويتم تحديد نقطة التعثر وفق هذه المنهجية وفق المعادلة التالية[2]:

$$DPT = STD + \frac{1}{2} LTD \qquad (3.2.4)$$

حيثُ أنّ:

DPT: نقطة التعثر

STD: الديون قصيرة الأجل

LTD: الديون طويلة الأجل

ويتم احتساب المسافة إلى التعثر بعدد الانحرافات المعيارية التي يجب أن تخسرها الأصول قبل الوصول إلى نقطة التعثر[3]:

$$DD = \frac{E(V_1) - DPT}{\sigma} \qquad (3.2.4)$$

حيثُ أنّ:

DD: المسافة نحو التعثر

E(V1): القيمة المُتوقعة لأصول الشركة خلال سنة

DPT: نقطة التعثر

[1] قندوز، عبد الكريم. (2020). **المخاطر المصرفيّة وأساليب قياسها.** دراسات معهد التدريب وبناء القدرات عدد.5. أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة. صندوق النقد العربي. ص: 45.

[2] **المرجع السابق**، ص: 46.

[3] **المرجع السابق.** ص 47.

σ: الانحراف المعياري للعوائد المستقبليّة للأصول.

4. **نموذج التنقيط (Credit Scoring)**: وهو الآلية التي يتم بموجبها تخصيص نقطة أو علامة للمُقترضين المُحتملين وذلك لتقدير قدرتهم على السداد باستخدام التحليل الإحصائيّ، ومعالجة البيانات للتنبؤ بالفشل الماليّ وإدارة خطر الإقراض، حيثُ يتم تقدير الملاءة الماليّة للعميل قبل منحه القرض، باستخدام بيانات وميزات القروض الممنوحة سابقاً التي تساعد على بناء نموذج التنقيط، الذي يسمح بدوره بالتمييز بين القروض الجديدة والقروض المشكوك بتحصيلها واتخاذ القرارات السليمة، ويتم بناء دالة النموذج بالاعتماد على التحليل التمييزي وهو أسلوب إحصائي يسمح باختبار عدد كبير من المتغيرات لتشكيل أفضل توليفة خطيّة تضم المتغيرات الأكثر تأثيراً على قرار منح القروض واستبعاد المتغيرات الأُخرى غير المؤثرة أو الأقل تأثيراً على قرارات منح القروض[1].

بناءً على ما سبق، يرى الباحث أنّ النماذج المُستخدمة لقياس مخاطر العميل المذكورة سابقاً لا تأخذ في الاعتبار بيئة الأعمال والظروف المحيطة بالعميل، حيثُ يتوجب الاعتماد على أكثر من نموذج لتقييم الوضع الائتمانيّ للعميل مع التركيز على بيئة الأعمال والظروف المحيطة.

[1] عبود، ريم. (2017). **نموذج كمي مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الائتمان المصرفيّ- حالة تطبيقيّة في المصرف الصناعي السوري**. دراسة دكتوراه غير منشورة، دمشق: سورية. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. ص ص، 77-78.

المبحث الثالث

دور المؤسسات المهنية في تحديد وإدارة المخاطر الائتمانيّة

أدت الأزمات الماليّة المصرفيّة العالمية التي حصلت في عام 2008 أو ما يُدعى بأزمة الرهن العقاري إلى التأكيد على أهمية المخاطر الائتمانيّة وإدارتها، مما دفع كافة المنظمات الدوليّة كلجنة بازل ومجلس معايير المحاسبة الدوليّة وغيرها من المؤسسات إلى وضع أسس وآليات لتلك المخاطر وفق ما يلي:

1.3.4. لجنة بازل الدوليّة:

قامت لجنة بازل بوضع أحد عشر مبدأً للإشراف على مخاطر الائتمان والمحاسبة عن الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة، وتعتبر المبادئ الثلاثة الأخيرة مُتعلقة في الإشراف على مخاطر الائتمان وهي[1]:

1. يتحمل مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا مسؤولية التأكد من أنّ المصرف لديه ممارسات مناسبة لمخاطر الائتمان، بما في ذلك نظام فعّال للرقابة الداخليّة، لتحديد كفاية المُخصصات بشكل مستمر وفقاً للسياسات والإجراءات المصرف المعلنة، الإطار المُحاسبيّ (المطبق)، وتعليمات وأنظمة الجهات الإشرافيّة.
2. يجب على المصرف اعتماد وتوثيق والالتزام بالمنهجيّات السليمة التي تتناول السياسات والإجراءات وأنظمة الرقابة الداخليّة لتقييم وقياس مخاطر الائتمان لتعرضات الإقراض، كما يجب أن يعتمد قياس المُخصصات على مناهج قوية تُمّكن من الاعتراف المناسب بخسائر الائتمانيّة المُتوقعة، وفي الوقت المناسب، وذلك وفقاً للإطار المُحاسبيّ المطبق .
3. يجب أن يكون لدى المصرف عملية تصنيف لمخاطر الائتمان لتجميع تعرضات الإقراض بشكل مناسب على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة.

[1] Basel Committee on Banking Supervision. (2015). **Guidance on Credit Risk and Accounting for Expected Credit Losses**. Bank of International Settlements (BIS) P:1.

4. يجب أن يكون المبلغ الإجماليّ للمُخصصات المُشكلة لدى المصرف، سواء كانت المشكلة على أساس جماعي أو فردي، كافية ومتسقة مع أهداف الإطار المُحاسبيّ المطبق.
5. يجب وضع سياسات واجراءات والعمل بها للتحقق بشكل مناسب من النماذج المُستخدمة لتقييم وقياس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة.
6. يُعدّ استخدام الحكم والخبرات الائتمانيّة، ولا سيما في الحصول على معلومات ذات النظرة المستقبليّة، بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي، أمراً ضرورياً لتقييم وقياس خسائر الائتمانيّة المُتوقعة.
7. يجب أن يكون لدى المصرف عملية تقييم وقياس سليمة لمخاطر الائتمان التي توفر أساساً قوياً للأنظمة والأدوات لتقييم مخاطر الائتمان ولحساب خسائر الائتمانيّة المُتوقعة.
8. يجب أن تُعزز الإفصاحات العامة للمصرف الشفافية وقابلية المقارنة من خلال توفير معلومات مناسبة وذات صلة ومفيدة لاتخاذ القرار.
9. يجب على المراقبين المصرفيّين تقييم فعالية ممارسات مخاطر الائتمان للمصرف بشكل دوري.
10. إقناع المراقبين المصرفيّين بأن الطرق التي يستخدمها المصرف لتحديد المُخصصات المُحاسبيّة تؤدي إلى قياس مناسب للخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفقاً للإطار المُحاسبيّ المطبق.
11. يجب على المراقبين المصرفيّين مراعاة ممارسات مخاطر الائتمان للمصرف عند تقييم كفاية رأس المال للمصرف.

كما قدمت لجنة بازل وثيقة لقياس كفاية رأس المال وتم تعديلها لاحقاً، كما يلي:

أولاً. بازل I:

تقدم هذه الوثيقة نتيجة عمل لجنة بازل على مدى سنوات عديدة لتأمين التوافق الدوليّ في اللوائح الإشرافية التي تحكم كفاية رأس المال للمصارف الدوليّة. حيثُ تم إجراء عملية استشاريّة في جميع دول مجموعة العشرة وتوزيع المُقترحات على السلطات الإشرافيّة في جميع أنحاء العالم بعد نشر مُقترحات اللجنة في كانون الأول 1987، حيثُ تم تحديد

تفاصيل الإطار المتفق عليه لقياس كفاية رأس المال والحد الأدنى من المعايير التي تنوي السلطات الإشرافية الوطنيّة تنفيذها في بلدانها المعنية، وتم تطبيق هذا الإطار على المصارف على أساس موحد، بما في ذلك الشركات التابعة التي تزاول أعمال مصرفيّة وماليّة، وذلك من أجل تحقيق حد أدنى من معايير رأس المال للمصارف النشطة دوليّاً، ويمكن للسلطات الوطنية اعتماد ترتيبات أعلى ويتم تطبيقه على المصارف على أساس موحد، بما في ذلك الشركات التابعة التي تزاول أعمال مصرفيّة وماليّة[1].ويمكن تعريف كفاية رأس المال بأنّها "رأس المال الذي يوفر الحماية ضد المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وتكون لهذه الكفاية القدرة على توليد قيمة مضافة للمصرف مثل زيادة الربحية وجذب الودائع"[2].

1. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I:

تحتوي اتفاقية بازل I على العديد من الجوانب أهمها:

- **التركيز على المخاطر الائتمانيّة:** تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال بعد الأخذ بالاعتبار المخاطر الائتمانيّة، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما لم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 م المخاطر الأُخرى كمخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق الماليّة[3].
- **تعميق الاهتمام بنوعيّة الأصول وكفاية المُخصصات الواجب تكوينها:** حيثُ تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المُخصصات، فلا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى مصرف من المصارف الحدّ الأدنى

[1] Basel Committee on Banking Supervision, (1988). **International convergence of capital measurement and capital standards.** Bank for International Settlements.

[2] العواوي، إبراهيم ناصر، حُميد، صالح محمد، و جمعان، نجاة محمد. (2024). تأثير المخاطر على تطبيق معايير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل في المصارف التجاريّة اليمنية. **مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية** مجلد:1. عدد:2. ص-ص:617-650. صنعاء: اليمن.

[3] فرج، محمد أبو خزام، ومعيتيق، سمية سالم. (2024). تقييم إدارة مخاطر العمليات المصرفيّة الإلكترونية بالمصارف الليبية في ضوء مقررات بازل - دراسة ميدانية على عينة من أفرع المصارف الليبية العاملة بمدينة سرت. **مجلة جامعة سرت للعلوم الانسانية**. مجلد:14. عدد.1. ص: 218 . سرت: ليبيا.

المقرر بينما لا تتوافر لديه المُخصصات الكافية. فيجب أولاً تشكيل المُخصصات الكافية ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال[1].

- **المحددات:** حددت بازل I نسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 8%. تم تقسيم الأصول إلى خمس فئات حسب المخاطر، حيثُ كانت الأصول الخالية من المخاطر (مثل النقد وسندات الخزينة) تُصنف بنسبة 0%، بينما الأصول الأكثر خطورة كانت تُصنف بنسبة 100 يتم استبعاد الشهرة من الشق الأول كخصم من رأس المال. ويتم استبعاد استثمارات المصارف في الشركات التابعة العاملة في الأنشطة المصرفيّة والماليّة التي لا يتم توحيدها في الأنظمة الوطنيّة كخصم من إجماليّ قاعدة رأس المال[2].

2. مكونات رأس المال:

يتم تعريف رأس المال لأغراض الإشراف في شريحتين[3]:

أ. **رأس المال الأساسيّ** (الشريحة الأولى)**:** تتكون من رأس المال المصدر والاحتياطيات المُعلنة من الأرباح المحتجزة بعد الضريبة، وتُشكل ما لا يقل عن 50% من قاعدة رأس المال.

ب. **رأس المال التكميليّ** (الشريحة الثانية)**:** تشمل عناصر أُخرى مثل الاحتياطيات غير المُعلنة، واحتياطيات إعادة التقييم، والمُخصصات ، وأدوات رأس المال الهجينة، والديون الثانويّة، وبالتالي تصبح معادلة كفاية رأس المال ما يلي:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى+الشريحة الثانية)}}{\text{الأصول المرجحة المخاطر}} \qquad (1.3.4)$$

[1] نجار، حياة. (2019). **مرجع سبق ذكره**. ص: 96

[2] Basel Committee on Banking Supervision. (1988). **Op. Cit**, P-P: 1-26.

[3] **Loc. Cit**.

3. الانتقادات:

رغم أنّ بازل I كانت خطوة مهمة، إلا أنّها تلقت العديد من الانتقادات. أهمها أنّ النظام كان بسيطاً جداً ولم يأخذ في الاعتبار المخاطر الأُخرى مثل مخاطر السوق والمخاطر التشغيليّة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك شكاوى من أنّ المعايير كانت تركز بشكل كبير على الدول المتقدمة، مما ترك الدول النامية تعاني من صعوبات في الامتثال[1].

ثانياً. بازل II:

تُعد اتفاقية بازل II من أهم الإصلاحات التنظيميّة في القطاع المصرفيّ العالمي، فهي تهدف إلى تعزيز استقرار النظام الماليّ وتحسين إدارة المخاطر في المصارف، حيثُ تستند إلى ثلاث ركائز أساسيّة تُشكل إطاراً شاملاً للرقابة المصرفيّة.

1. ركائز بازل II:

- **الركيزة الأولى: الحدّ الأدنى لمُتطلبات رأس المال:** تعتبر هذه الركيزة حجر الأساس في اتفاقية بازل II، تهدف إلى ضمان امتلاك المصارف لرأس مال كافٍ لتغطية المخاطر المُحتملة وحماية المودعين والنظام الماليّ ككل، وتم تحدد المعايير الدنيا لكفاية رأس المال التي يجب على المصارف الالتزام بها لمواجهة المخاطر المختلفة. حيثُ تم تحديد نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى 8% من الأصول المُرجحة بالمخاطر، وتصنيف رأس المال إلى مستويات مختلفة، مع التركيز على جودة رأس المال من المستوى الأول وكذلك تم إضافة المخاطر السوقيّة والتشغيلية إلى المخاطر الائتمانيّة[2].
- **الركيزة الثانية: المراجعة الرقابية:** تهدف هذه الركيزة إلى ضمان أنّ حالة رأس المال في المصرف وكفايته متوافقة مع بيئة واستراتيجيّة المخاطر التي يتكبدها وتشجيع المصارف على تطوير وتحسين تقنيات إدارة المخاطر، وتركز

[1] نجار، حياة. (2019). **مرجع سبق ذكره**. ص 99.

[2] Basel Committee on Banking Supervision. (2004**). International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: a Revised Framework.** Bank for International Settlements. P-P: 12-47.

على تعزيز دور السلطات الرقابية في تقييم كفاية رأس المال في المصارف وإدارة المخاطر مما يسمح للسلطات بالتدخل بكفاءة وفعالية في الوقت المناسب. وتشمل تقييم السلطات الرقابية لأنظمة إدارة المخاطر في المصارف. بالإضافة إلى صلاحية فرض مُتطلبات رأسماليّة إضافية عند الضرورة[1].

- **الركيزة الثالثة: انضباط السوق:** تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز الشفافية والإفصاح في القطاع المصرفيّ، مما يسمح للمشاركين في السوق بتقييم أداء المصارف بشكل أفضل. وتشمل مُتطلبات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر وكفاية رأس المال وتعزيز الشفافية في الممارسات المصرفيّة، لِتُمكن المستثمرين والمحللين من تقييم المخاطر بشكل أفضل، وتُساهم هذه الركيزة في تحسين انضباط السوق من خلال توفير معلومات أكثر شفافية للجمهور، مما يُساعد في تعزيز استقرار النظام الماليّ[2].

2. الانتقادات:

على الرغم من أنّ بازل II كانت أكثر شمولية، إلّا أنها تلقت انتقادات بسبب تعقيدها وزيادة تكاليف الامتثال. العديد من المصارف الصغيرة والمتوسطة اعتبرت أن الامتثال لبازل II يمثل عبئًا ثقيلًا قد يؤدي إلى خروجها من السوق. كما اعتبر البعض أنّ اعتماد بازل 2 على التصنيفات الائتمانيّة الخارجيّة أدى إلى تفاقم أزمة 2007[3].

ثالثاً. بازل III:

تهدف بازل III إلى تعزيز صلابة المصارف والأنظمة المصرفيّة، من خلال الإصلاحات التي تسعى إلى تحسين قدرة القطاع المصرفيّ على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط الماليّة والاقتصاديّة، مما يُقلل من خطر انتقال الأزمات من القطاع الماليّ إلى الاقتصاد الحقيقيّ. بالإضافة إلى تعزيز قواعد رأس المال والسيولة للمصارف على

[1] **Ibid**. P-P: 158-172

[2] **Ibid**. P-P: 175-190

[3] نجار، حياة، 2019-2 ، **مرجع سبق ذكره**، ص 104- 107.

مستوى العالم وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة وزيادة شفافية المصارف والإفصاح عنها. بالإضافة إلى تعزيز قدرة المصارف على مواجهة الصدمات الماليّة والاقتصاديّة[1].

1- الإصلاحات الرئيسيّة:

أُطلقت بازل III في عام 2010 كاستجابة للأزمة الماليّة العالميّة، مع التركيز على تعزيز قدرة المصارف على مواجهة الضغوط الماليّة وأدخلت بازل III مُتطلبات جديدة لرأس المال والسيولة وتم تعديل نسب الكفاية كما يلي[2]:

أ. نسبة كفاية رأس المال الأساسي: يجب أن تكون 4.5% على الأقل.

ب. نسبة رأس المال الإجماليّ : يجب أن تكون 8% على الأقل.

ج. نسبة تغطية السيولة: تهدف نسبة تغطية السيولة إلى ضمان امتلاك المصارف لمخزون كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية احتياجاتها من السيولة لمدة 30 يوماً في ظل سيناريو ضغط محدد، فهي نسبة الأصول السائلة عالية الجودة إلى إجماليّ صافي التدفقات النقديّة الخارجة المُتوقعة خلال 30 يوماً، ويجب أن تكون هذه النسبة 100% على الأقل، مما يعني أنّ الأصول السائلة يجب أن تغطي بالكامل التدفقات النقديّة الخارجة المُتوقعة.

د. نسبة صافي التمويل المستقر: هي إحدى المعايير التي قدمتها لجنة بازل لتعزيز استقرار السيولة لدى المصارف على المدى الطويل. تهدف هذه النسبة إلى ضمان أنّ المؤسسات الماليّة تحتفظ بكمية كافية من التمويل المستقر لدعم أنشطتها على مدى فترة زمنيّة أطول، وتعزيز مرونة المصارف في مواجهة الأزمات الماليّة وضمان استقرار النظام الماليّ بشكل عام، عادة ما تكون سنة واحدة. وتهدف هذه النسبة إلى تقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل وتعزيز استقرار التمويل طويل الأجل، وتضمن أنّ المصارف لديها مصادر تمويل

[1] Basel Committee on Banking Supervision. (2010). **Basel III: A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks and Banking Systems**. Bank for International Settlements. P.P: 1-10.

[2] **Ibid.** P- P: 12-52.

مستقرة تتناسب مع استخداماتها من الأصول. تُحسب نسبة صافي التمويل المستقر من خلال مقارنة كمية التمويل المُستقر المتاح (ASF) مع كمية التمويل المستقر المطلوب (RSF).و يجب أن تكون النسبة 100% أو أكثر لضمان توازن التمويل.

2- الانتقادات:

يجب على المصارف تحديث تقاريرها وهياكل الالتزام لضمان التوافق مع المُتطلبات الجديدة حيثُ تطلب بازل III من المصارف رفع مستوى رأس المال والسيولة، مما قد يعيق نشاطها، تحتاج المصارف إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الدوليّة وخططها التوسعية، مما قد يتطلب اتخاذ قرارات صعبة إضافة إلى تخصيص استثمارات لتطوير أنظمتها وإجراءاتها لتلبية المُتطلبات الجديدة، وتعيين والحفاظ على الموظفين ذوي والمهارة وتدريبهم على المفاهيم والتقنيات الحديثة، مما يشكل عبئاً إضافيّاً على المصارف[1].

رابعاً. بازل IV:

عند التركيز على مقررات بازل السابقة، نرى أن بازل I تتمتع بالبساطة والشفافية، في حين اتسمت مقررات بازل III بالتعقيد، وبالتالي أنهت لجنة بازل من التسخة الرابعة من الإصلاحات الخاصة بالرقابة المصرفيّة، والتي أخذت أسم "بازل III الانتهاء من إصلاحات ما بعد الأزمة"، والتي تعرف أيضاً ببازل IV أو بازل3.1 لكونها تحديث لمُتطلبات بازل III [2]. **و**ما يميز بازل IV مايلي[3]:

[1] العجلة، حاجي. (2013). بازل 3 دوافعها وإمكانية تطبيقها. **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**. مجلد:2. عدد:2. ص ص:14- 15. البليدة: الجزائر.

[2] محمد، نسمة. (2023). مقومات تطوير النظام المُحاسبيّ المصرفيّ في ضوء مُتطلبات بازل (4). **مجلة البحوث الماليّة والتجاريّة**. مجلد:24. عدد:4. ص-ص:101-102. بورسعيد :مصر.

[3] Basel Committee on Banking Supervision, (2017). **Basel III: Finalizing post-crisis reforms**. Bank for International Settlements.

1. تعزيز مُتطلبات رأس المال وذلك عن طريق زيادة الشفافية عن طريق تعديل ترجيحات بعض الأصول بالإضافة إلى تقليل الإعتماد على النماذج الداخليّة، وهذا سيؤدي إلى سهولة المقارنة بين المصارف.
2. تعديل بعض المنهجيات المتعلقة بالمخاطر التشغيليّة والمخاطر الائتمانيّة، فقد سمح للمصارف باستخدام أنظمتها الداخلية لتقييم المخاطر، ولكن يتطلب ذلك موافقة الجهات الوصائيّة.
3. تم إدخال مُتطلبات جديدة لنسبة الرفع لتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الضغوط الماليّة بالإضافة إلى سقف رأس المال لضمان عدم تجاوز المصارف لمستويات معينة من المخاطر.

2.3.4. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة:

أشار مجلس معايير المحاسبة الدوليّة إلى آلية قياس مخاطر الائتمان عن طريق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ الأدوات الماليّة والمشار عنه سابقاً، بالإضافة إلى آلية الإفصاح عن تلك المخاطر وفق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /7/ الأدوات الماليّة– الإفصاح، وذلك وفق ما يلي[1]:

أولاً: المخاطر الائتمانيّة: يجب على المنشأة الإفصاح عن المخاطر الائتمانيّة والتي تساعد في فهم أثر المخاطر الائتمانيّة على مبلغ التدفقات النقديّة المستقبليّة وتوقيتها وعدم تأكدها، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن توفر الإفصاحات عن المخاطر الائتمانيّة:

1- معلومات بشأن ممارسات المنشأة لإدارة المخاطر الائتمانيّة وكيفية ارتباطها بإثبات وقياس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة، بما في ذلك الطرق والافتراضات والمعلومات المُستخدمة لقياس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة.

2- معلومات كميّة ونوعيّة تسمح لمُستخدمي القوائم الماليّة بتقويم المبالغ الواردة في القوائم الماليّة والناشئة عن الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة، بما في ذلك التغييرات في مبلغ الخسائر الائتمانيّة وأسباب تلك التغييرات.

[1] مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2024). **المعايير الدولية للتقارير الماليّة**. المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم /7/.

3- معلومات بشأن تعرض المنشأة للمخاطر الائتمانيّة (أي المخاطر الائتمانيّة الملازمة للأصول الماليّة للمنشأة والتعهدات بتقديم ائتمان) بما في ذلك نقاط تركز المخاطر الائتمانيّة المهمة.

لا يلزم المنشأة أن تكرر المعلومات التي تم عرضها بالفعل في موضع آخر، شريطة تضمين المعلومات عن طريق الإحالة المرجعيّة في القوائم الماليّة إلى التقارير الأُخرى، مثل تعليق الإدارة أو تقرير المخاطر، التي تكون متاحة لمستخدمي القوائم الماليّة بنفس الشروط الخاصة بالقوائم الماليّة وفي نفس وقت استخدامها، وبدون تضمين المعلومات عن طريق الإحالة المرجعية إلى مصدرها، فإنّ القوائم الماليّة تكون غير مكتملة.

يجب على المنشأة أن تحدد حجم التفاصيل التي ستفصح عنها، وحجم التركيز الذي ستوليه لمختلف جوانب مُتطلبات الإفصاح والمستوى المناسب للتجميع أو التفصيل، وما إذا كان مستخدمو القوائم الماليّة بحاجة إلى توضيحات إضافيّة لتقويم المعلومات الكمية المفصح عنها.

ثانياً: ممارسات إدارة المخاطر الائتمانيّة: يجب على المنشأة أن توضح ممارساتها لإدارة المخاطر الائتمانيّة وكيفية ارتباطها بإثبات وقياس المخاطر الائتمانيّة المُتوقعة، ولتحقيق هذا الهدف، يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم الماليّة من فهم وتقويم كيفية تحديد المنشأة فيما إذا كانت المخاطر الائتمانيّة للأدوات الماليّة قد زادت بشكل كبير منذ الاثبات الأولي، أو إذا كانت الأدوات الماليّة تعد ذات مخاطر ائتمانيّة منخفضة، وكيفية التوصل لذلك الاستنتاج، بما في ذلك فئات الأدوات الماليّة التي تنطبق عليها، بالإضافة إلى وضع تعريف المنشأة للتعثر في السداد، بما في ذلك أسباب اختيار تلك التعريفات وآلية تجميع الأدوات في مجموعات إذا تم قياس الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على أساس جماعي، وكذلك سياسة المنشأة للشطب، بما في ذلك المؤشرات على عدم وجود توقع معقول بالاسترداد ومعلومات بشأن السياسة الخاصة بالأصول الماليّة التي يتم شطبها، ولكنها لا تزال تخضع لنشاط الإنفاذ.

3.3.4. مصرف سورية المركزي:

أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم 93/م.ن/ب4 بتاريخ 19 كانون الأول لعام 2004 الذي حدد معايير إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العاملة في الجمهورية العربية السوريّة، حيثُ تم الاستناد على معايير إدارة مخاطر الائتمان التي تم التحدث عنها سابقاً، فيجب على مجلس إدارة المصرف أن يعمل على وضع وتحديد استراتيجيّة وسياسة لإدارة مخاطر الائتمان، والموافقة على سياسة إدارة مخاطر الائتمان الموضوعة من قبل الإدارة العامة، وكذلك يجب على المصارف أن تعمل على تحديد مخاطر الائتمان وإدارتها في كل نشاط ائتمانيّ جديد أو في كل أداة ماليّة جديدة وذلك قبل التعامل بهما، ووضع معايير سليمة لمنح التسهيلات الائتمانيّة، وكذلك المحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة نشاط الإقراض في المصارف ووجود رقابة كافية على مخاطر الائتمان[1].

وكذلك أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم 95/م.ن/ب4 الصادر بتاريخ 19 كانون الأول 2004 المتضمن الاحتفاظ بملفات كاملة عن جميع العملاء وذلك للتمكن من حسن تقييم المخاطر الائتمانيّة وتصنيفها بموضوعيّة، ويجب متابعتها بشكل سنويّ أو عند حصول أي تغيير في شروط منح التسهيلات وذلك من أجل قياس ومراقبة ومتابعة مخاطر الائتمان، وتم ذكر الحد الأدنى من الأوراق المطلوبة في كل ملف ائتمانيّة وتاريخ الحصول عليها وتجديدها[2].

وأشار مصرف سورية المركزي في القرار رقم 120/م ن/ب4 الصادر بتاريخ 15 آذار 2005 المُتعلق بأنظمة الضبط الداخليّ للمصارف أنّه يتوجب على إدارة المصارف أن تعمل على حصر مختلف عناصر مخاطر الائتمان الخاصة بكل زبون أو مجموعة مترابطة من الزبائن الظاهرة في داخل وخارج الميزانية وذلك استناداً إلى المعلومات النوعيّة والكميّة بغرض الوصول إلى تقدير الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر، هذا الأمر يستوجب تصنيف التسليفات بحسب مخاطرها وفقاً للفئات التي يحددها مجلس النقد والتسليف، كما ينبغي حصر مخاطر الائتمان حسب توزعها على

[1] مصرف سورية المركزي. (2004). **تعليمات الرقابة المصرفيّة رقم 12- القرار رقم 93\م.ن\ب4**. مجلس النقد والتسليف.

[2] مصرف سورية المركزي. (2004). **تعليمات الرقابة المصرفيّة رقم 14- القرار رقم 95\م.ن\ب4**، مجلس النقد والتسليف.

القطاعات الاقتصاديّة والجغرافيّة ومتابعة أوضاع هذه القطاعات ومعرفة تأثيرها على مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى متابعة أوضاع الزبائن الذين يوجد صعوبة في تحصيل ديونهم أو الأوضاع التي تحيط بها مخاطر هامة هذا بالإضافة إلى متابعة الديون التي تجاوزت الحدود القصوى للإقراض، حيثُ يجب أن يُعدّ لكل زبون ملف تسليف متكامل يتضمن جميع المعلومات الكميّة والنوعيّة التي تساعد وتسمح للجنة التسليف في المصارف اتخاذ القرار المناسب[1].

وأصدر مصرف سورية المركزي القرار القرار رقم 253/ م.ن/ ب4 الصادر بتاريخ 24 كانون الثاني لعام 2007 المتعلق بتحديد معدل كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات بازل II، التي تم التحدث عنه سابقاً. كما أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم 395/م.ن/ب4 الصادر بتاريخ 29 آيار 2008 والذي اعتمد الحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات الممنوحة لشخص طبيعي او اعتباري بنسبة 25% من مجموع الأموال الخاصة الصافية، كذلك يجب ألا تتعدى مجموع التسهيلات والتمويلات الممنوحة للأشخاص الطبيعية والاعتبارية التي تزيد عن 10% من الأموال الخاصة الصافية ثمانية أمثال تلك الأموال[2]. وأصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم 501/م.ن/ب4 الصادر ب10 أيار 2009 من أجل تعزيز إدارة المخاطر المصرفيّة وتوخياً لمبدأ الحيطة والحذر لكافة التعاملات مع أطراف ذات العلاقة، حيثُ يجب ألا تتجاوز الإيداعات والتوظيفات المصرف وارتباطاته الماليّة الناشئة عن بنود داخل الميزانية وخارج مع المجموعة المصرفيّة نسبة 25% من أمواله الخاصة الصافيّة (حقوق الملكية)، وتم رفع تلك النسبة إلى 100% بالنسبة للتسهيلات داخل الميزانية، و150% للتسهيلات خارج الميزانية بالإضافة إلى توظيفات المصارف[3]. بالإضافة إلى قرار رقم 902/م ن/ب4 للعام 2012 وتعديلاته المتضمن آلية تشكيل المُخصصات المصرفيّة والقرار رقم 4\م.ن المتضمن لعام 2019 الذي ألغى القرار الأول وبين آلية احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفقاً المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم 9، والذين تم الحديث عنهما سابقاً.

[1] مصرف سورية المركزي. (2005). **القرار رقم 120\م ن\ب4** مجلس النقد والتسليف.

[2] مصرف سورية المركزي. (2008). **القرار رقم 395\م.ن\ب4**. مجلس النقد والتسليف.

[3] مصرف سورية المركزي. (2009). **القرار رقم 501\م.ن\ب4**. مجلس النقد والتسليف.

4.3.4.العلاقة بين المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة 9 ولجنة بازل:

تواجه المصارف التجاريّة في الآونة الأخيرة في ظل سعيها لتعزيز الاستقرار الماليّ ما يسمى بزيادة عبء الامتثال وذلك لحتمية التزامها بتطبيق الأطر والضوابط سواء التنظيميّة أو المُحاسبيّة التي تحكم قياس وتقييم المخاطر المصرفيّة والرقابة عليها وفقاً لما أقرته مقررات بازل III للرقابة المصرفيّة مع ضرورة توافق تلك المُتطلبات مع المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة الحاكمة للقطاع المصرفيّ، والتي تقوم بدور فعّال فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن المخاطر المصرفيّة في التقارير الماليّة للمصارف، ولا سيما المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ والذي يُساهم في تحسين أسس التصنيف والاعتراف والقياس المُحاسبيّ للأدوات الماليّة كأحد المصادر الرئيسيّة لحدوث تلك المخاطر، حيثُ صدر المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة /9/ كاستجابة للأزمة الماليّة العالمية، التي اتضح أنّ أحد أسباب انتشارها هو التأخر في الاعتراف بقياس الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين التحقق منها أما المعيار الجديد فيتطلب احتساب مُخصصات للديون بناءً على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم القدرة على السداد من جانب العملاء وفق التوقعات والمتغيرات الاقتصاديّة وذلك للتحوط لها مسبقاً، ومن هنا نشأ التفكير في ضرورة تحديد مُخصصات حتى على الديون الجديدة[1].

ملخص الفصل الرابع:

تعتبر المخاطر الائتمانيّة من العناصر الجوهريّة التي تواجه المصارف، حيث تؤثر بشكل مباشر على استقرارها المالي وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ويتطلب التعامل مع هذه المخاطر تبني سياسات إدارة فعّالة، تشمل الرقابة المستمرة وتحليل البيانات الائتمانية، مما يساهم في الكشف المبكر عن أي مؤشرات سلبية قد تؤثر على العملاء. ويُعدّ

[1] شاهين، عبد الحميد، وبغدادي، رجب محمد عمران. (2019). القياس المُحاسبيّ لمخاطر السيولة بالمصارف التجاريّة في ضوء معايير الرقابة المصرفيّة لبازل 3 والمعيار IFRS 9. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث الماليّة والإدارية**. مجلد:3. عدد:1. ص11. السادات: مصر.

دور المؤسسات المهنية في إدارة المخاطر الائتمانية محوريّاً، حيث تساهم هذه المؤسسات في تعزيز أنظمة الإدارة من خلال تشريعات وقوانين تدعم تطوير نماذج تحليل الائتمان.

الفصل الخامس

الدراسة التطبيقيّة

تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقيّة من خلال تحديد متغيرات الدراسة، وجمع البيانات المطلوبة للدراسة وتحليلها، وتحديد النماذج المُستخدمة فيها لقياس متغيرات الدراسة، من ثم اختبار الفرضيات باستخدام برنامج حزمة البرامج الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة SPSS، ومن ثم عرض نتائج الدراسة والتوصيات وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: عينة الدراسة والأدوات الإحصائيّة المُستخدمة.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

عينة الدراسة والأدوات الإحصائيّة المُستخدمة

هدفت الدراسة التطبيقيّة إلى اختبار أثر تطبيق نماذج الأدوات الماليّة وفق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ في التقديرات المُحاسبيّة والمخاطر الائتمانيّة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

1.1.5. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات التي تطبق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/، أما عينة الدراسة فقد تم تحديدها بعد الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

1. أن تكون الشركات المختارة تطبق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ دون تطبيق معايير أخرى كالمعايير الإسلاميّة وغيرها.
2. توفّر بيانات عن المصارف محل الدراسة قبل تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ وبعد تطبيق المعيار وإمكانية الحصول عليها.

وبناءً عليه تم اختيار عينة البحث لتشمل المصارف المُدرجة فقط حيث لم يطبق المعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة رقم /9/ على الشركات الأُخرى إلى الآن، لتشمل 11 مصرف (بنك الائتمان الأهلي (عوده سورية سابقا)، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، فرنسبنك – سوريّة، البنك الدوليّ للتجارة والتمويل، بنك قطر الوطني، بنك الشرق، البنك العربي سورية، شهبا بانك (بنك بيبلوس سورية سابقاً)، بنك الأردن، بنك سورية والخليج).

2.1.5. مصادر البيانات:

تم جمع بيانات الدراسة من: القوائم الماليّة للمصارف عينة البحث عن الأعوام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019 من موقع هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة http://scfms.sy.

3.1.5. الأساليب الإحصائيّة المُستخدمة:

اعتمد الباحث لتحليل بيانات الدراسة ونتائجها على المقاييس والاختبارات الإحصائيّة الملائمة مُستخدماً حزمة البرامج الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة SPSS، وكانت الأساليب الإحصائيّة المُستخدمة مايلي:

1- **أسلوب تحليل الارتباط:** لقياس العلاقة بين كل متغير من المُتغيرات المستقّلة والمُتغير التابع، تم استخدام أسلوب تحليل الارتباط، من خلال قياس معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للتعرّف على مدى قوة واتجاه العلاقة المفترضة بين المُتغيرات المستقلّة والمُتغير التابع.

2- **أسلوب الانحدار الخطي المتعدد:** لاختبار مدى قدرة المُتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المُتغير التابع تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدّد لكونه يأخذ في الاعتبار كل المُتغيرات المستقلة معاً، ويستخدم هذا الأسلوب بهدف الحصول على معامل التحديد R^2 الذي يقيس نسبة التباين أو الاختلاف للمتغير التابع الذي يتم تفسيره بواسطة المُتغيرات المستقلة، وتتراوح قيمة معامل التحديد بين صفر وواحد صحيح ($0< R^2<1$)، وكلما زادت قيمة معامل التحديد زادت قوة العلاقة الارتباطية بين المُتغيرات المستقلة والمُتغير التابع والعكس صحيح،.

3- **اختبار F (F-Test):** لاختبار المعنويّة الكلية لنموذج الانحدار المُستخدم تم استخدام اختبار F حيث يوضح فيما إذا كانت المُتغيرات المستقلة مفيدة في شرح وتفسير المُتغير التابع، ويتم اختبار معنويّة النموذج عند مستوى معنويّة 5% أي بدرجة ثقة 95% وبالتالي يكون النموذج المُستخدم ذو دلالة إحصائيّة إذا كان مستوى معنويّة F أقل من 5%.

المبحث الثاني

اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

يُساعد اختبار الفرضيات الإحصائيّة في التفسير الإحصائيّ للبيانات من خلال قبول الفرض الصفريّ أو الفرض البديل. وبناءً على اختبار الفرضيات يتم تحليل النتائج بناءً على الواقع العمليّ والأدبيات العلميّة ذات الصلة.

1.2.5.البيانات المُستخدمة لاختبار الفرضيات:

تم اعتماد البيانات اللازمة للدراسة الإحصائيّة كما يلي:

أولاً. نماذج الأدوات الماليّة وفقاً للمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة: تم استخدام مبلغ مُخصص تدنيّ التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وغير المُباشرة والمصارف (إن وجدت) المُستخرجة من التقارير الماليّة للمصارف عينة البحث كما في 31 كانون الأول 2018. في حين تم اعتماد رقم مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة من التقارير الماليّة للمصارف عينة البحث كما في 31 كانون الأول 2019 حيث تم تعديل أرقام المقارنة 2018 وفقاً للمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/. أما فيما يتعلق بنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق بالنموذج المُقترح، تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة من خلال تصميم نموذج تصنيف ائتمانيّ داخليّ، والذي تم من خلاله تصنيف الأصول الماليّة ومن ثم احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ وقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/م.ن الصادر خلال عام 2019 على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2018 وفق ما يلي:

1. أحكام عامة:

- تم تصنيف الائتمانيّ الداخلي للنموذج المُقترح باستخدام بعدين منفصلين هما مخاطر تعثر العميل، والعوامل الخاصة المتعلقة بالعميل، حيث تم تقسيم التسهيلات الائتمانيّة إلى مُباشرة وغير مُباشرة، وذلك بناءً على آجال استحقاقها والضمانات المقبولة، وتم أخذها بما يتوافق مع مُتطلبات قرار مصرف سورية المركزيّ إلى /10/ درجات.

- يتوجب الإشارة إلى أنّ كافة المُخصصات التي تم احتسابها تتوافق مع عملة التسهيلات الائتمانيّة، حيث يتوجب احتساب المُخصصات بعملة التسهيلات الأصليّة (أو بأي عملة أجنبيّة أخرى)، وفي حال تعذر ذلك، تم احتساب المُخصصات بالليرة السورية على أن يتوجب تعديلها خلال سنة من تاريخ تطبيق المعيار.
- تم تصنيف التعرض الائتمانيّ وفق مراحل التصنيف بناءً على القرار رقم 4/ م.ن الذي تم ذكره سابقاً، مع الأخذ بعين الاعتبار آلية الاحتساب الفوائد وفق كل مرحلة.
- تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة كما يلي:

مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة= احتمال التعثر * الخسارة عند التعثر * التعرض عند التعثر.

2. التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وغير المُباشرة:

- تم تطبيق مصفوفة الانتقال استناداً على البيانات التاريخيّة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للمصارف لخمس سنوات من 2013 إلى 2018، وذلك لاحتساب احتمال التعثر(PD)، وفق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة وقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، حيثُ تم احتساب احتمال التعثر لكل درجة بناءً على متوسط نسب التعثر التاريخيّة الناشئة عن مصفوفة الانتقال، مع الأخذ في اعتبار التسهيلات غير المُنتجة في المرحلة الثالثة.
- تم تعديل احتمال التعثر برقم الناتج المحلي الإجماليّ لإدخال المُتغيرات الاقتصاديّة باستخدام نموذج (Vasick)، حيث تم استخدام رقم الناتج المحلي الإجماليّ كأساس للمتغيرات الاقتصاديّة. وتم تقدير الناتج المحليّ الإجماليّ لثلاث سنوات مقبلة من أجل الرؤية المُستقبليّة لاحتمال التعثر.
- تم احتساب الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر، وذلك وفقاً للنسب المذكورة في قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، تم أخذ الضمانات العقاريّة، النقديّة، الأسهم والسيارات والآليات في احتساب الخسارة عند التعثر وذلك بعد تصنيف التسهيلات الائتمانيّة إلى قروض وتسهيلات الشركات (شركات كُبرى، شركات متوسطة وصغيرة الحجم) وقروض تسهيلات التجزئة (الأفراد والقروض السكنيّة)، في حين تم احتساب التعرض عند التعثر للتعرضات غير المغطاة بضمانات مقبولة وفق القرار رقم 4/ م.ن المذكور سابقاً.

- تم خصم كافة التعرضات باستخدام معامل خصم والذي يمثل متوسط سعر فائدة كُلّ مصرف على حدا.
- تم إعطاء التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة معامل تحويل ائتمانيّ نسبة 100%، وفيما يتعلق التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة تراوحت معاملات التحويل الائتمانيّة بين 20–40%، أما التسهيلات الائتمانيّة غير المُستغلة فقد تم إعطاؤها معامل تحويل ائتمانيّ 10% وفق القرار رقم 4م ن.

3. الاستثمارات الماليّة والأرصدة المصرفيّة:

- فيما يتعلق بالاستثمارات الماليّة والأرصدة المصرفيّة الخارجيّة، في حال وجودها، تم استخدام التصنيف الائتمانيّ العالميّ Moody's واحتساب احتمال التعثر بناءً على احتمال التعثر المنشور في موقع وكالة التصنيف.
- فيما يتعلق بالأرصدة وإيداعات المصارف تم استخدام التصنيف الائتمانيّ الداخلي للبنك واحتساب المُخصصات بناءً على النسب المتواجدة في قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.
- تم اعتبار الأرصدة بالليرة السورية ذو مخاطر مُنخفضة (أي لا يتم احتساب مُخصصات لها)، أما فيما يتعلق بالأرصدة بالعملات الأجنبيّة تم الاعتماد على تصنيف المصرف الداخليّ لتلك الأرصدة المصرفيّة، وتم استخدام التصنيف الائتمانيّ العالميّ Moody's واحتساب احتمال التعثر بناءً على احتمال التعثر المنشور في موقع وكالة التصنيف، وتم اعتماد احتمال التعثر بنسبة 4.5 % لأرصدة مصرف سورية المركزيّ للعملات الأجنبية.
- تم احتساب الخسارة عند التعثر بنسبة 45% وفق القرار رقم 4/ م.ن.

ثانياً. نسبة كفاية رأس المال: تم استخدام نسبة كفاية رأس المال وفق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة المستخرجة من التقارير الماليّة للمصارف عينة البحث كما في 31 كانون الأول 2018. في حين تم اعتماد نسبة كفاية رأس المال عند تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة من قبل المصارف عينة البحث كما في 31 كانون الأول 2019 حيث تم تعديل نسبة كفاية رأس المال لأرقام المقارنة عن عام 2018 وفقاً للمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/. أما فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح تم تعديل نسبة كفاية

رأس المال وفق تعليمات مصرف سورية المركزيّ رقم /253/ الصادر بتاريخ 2007/1/23، وذلك لاختلاف أرقام المُخصصات وفق ما يلي:

1. تم تعديل رأس المال الأساسيّ نظراً لاختلاف رصيد الأرباح المحتجزة (الخسائر المدورة) عند الاحتساب، بالإضافة إلى الاعتراف بالموؤنات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازيّة كافة، وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المُعترف بها ضمن هذه الأموال مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الموجودات المُرجحة بمخاطر الائتمان، والمُحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة وقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.
2. تم تعديل الموجودات الماليّة المُرجّحة بالمخاطر (داخل وخارج الميزانية) وطرح المُخصصات الإضافيّة منها.

بناء على ما سبق، فإن أهم ما يميز النموذج المقترح عن النماذج المطبقة من قبل المصارف ما يلي:

- اعتبار أرصدة وإيداعات المصارف بالليرة السورية منخفضة المخاطر (أي لا يتم حساب أية مخصصات عليها) حيث يمكن لكافة المصارف تحصيلها من مصارف أخرى أو عن طريق مصرف سورية المركزي.
- اعتماد آلية واحدة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة المركزي والوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي بالعملة الأجنبية، حيث يوجد بعض المصارف لا يقوم باحتساب مخصص خسائر ائتمانيّة المتوقعّة لتلك المبالغ.
- اعتماد مصفوفة الانتقال (مصفوفة ماركوف) كأساس لاحتساب احتمال التعثر للتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، والتي تعتبر من الطرق سهلة الفهم والتفسير بالإضافة لوجود البيانات اللازمة لتطبيقها لدى المصارف.

- توحيد آلية تعديل معدل كفاية رأس المال، حيث يوجد بعض المصارف لم تقم بتعديل معدل كفاية رأس المال بالشكل الصحيح كبنك الأردن – سورية، وبنك الشرق.

ثالثاً: احتساب التقديرات المُحاسبيّة: تم احتساب التقديرات المُحاسبيّة لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة والتقديرات المُحاسبيّة وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُطبقة من قبل المصرف ونموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفقاً للنموذج المُقترح كمجموع لكافة التقديرات المُحاسبيّة للمصارف عينة البحث، والتي هي الاستهلاكات والإطفاءات والمُخصصات وهذا ما توافق مع دراسة (أحمد، 2023)[1]، ودراسة (المعاطي، 2023)[2]، ودراسة (Lau, 2021)[3].

2.2.5. النموذج المقترح لاحتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة:

بناءً على دراسة الواقع المصرفيّ السوري وقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن والمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة، وللتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة بالإضافة إلى الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة، وتم تعديل نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق النموذج المُقترح كما يلي:

1. مصرف فرنسبنك:

تم احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح على بيانات مصرف فرنسبنك كما يلي:

أ. التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة:

[1] أحمد، محمد عزام عبد المجيد.(2023). **مرجع سبق ذكره**.

[2] أبو المعاطى، احمد. (2023). التنبؤ بالتقديرات المُحاسبيّة باستخدام تقنيات تعلم الآلة وأثره على مستوى تمهيد الدخل: بالتطبيق على البيئة المصريّة. **المجلة المصريّة للدراسات التجاريّة**. مجلد:47. عدد:4. ص-ص 963-1004. المنصورة: مصر.

[3] Lau, C. K. (2021). Measurement Uncertainty and Management Bias in Accounting Estimates: The Perspective Of Key Audit Matters Reported By Chinese Firms' Auditors**.** ***Asian Review of Accounting***. (Vol:*29. Issue:*1), P-P: 79-95. England: United Kingdom.

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:** تم الحصول على البيانات التاريخيّة لمصرف فرنسبك بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (1.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة لمصرف فرنسبك

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	100%	66%	100%	68%	6%	2.36%	2.22%
2	100%	100%	100%	100%	100%	3.00%	2.93%
3	33%	100%	12%	6%	16%	3.00%	2.93%
4	44%	100%	100%	25%	100%	5.27%	5.47%
5	100%	100%	37%	14%	100%	9.58%	10.33%
6	100%	100%	100%	100%	100%	9.59%	10.33%
7	31%	7%	0%	0%	0%	9.59%	10.33%
8	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
9	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة.

بناءً على ما سبق تتوزع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لمصرف فرنسبنك وفق ما يلي:

الجدول رقم (2.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لمصرف فرنسبك

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	2%-5%	15,631,732,365	4,121,708,897	129,671,429
من 5 إلى 7	5%-10%	11,519,952,258	5,378,973,897	554,544,274
من 8 إلى 10	100%	9,434,913,431	6,603,461,345	6,587,201,059
المجموع		**36,586,598,054**	**16,104,143,631**	**7,271,416,763**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

- تعبر الدرجات من 1 إلى 4 عن الدرجات التي تقابل المرحلة الأولى للتسهيلات، والدرجات من 5 إلى 7 عن المرحلة الثانية، و8 إلى 10 عن الدرجات في المرحلة الثالثة.
- تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، أما فيما يتعلق بالتعرضات غير المغطاة بضمانات مقبولة، تم تقدير نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجيّة مُستخدمة بالنسبة للتعرضات المتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوم فأكثر أو عن 50% في حال مضي 180 يوم فأكثر أو 100% في حال مضي 365 يوم فأكثر.
- تم احتساب صافي القيمة الحالية باستخدام معامل خصم 9% والذي يمثل متوسط معدل الفوائد التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة.

ب. التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ مصفوفة الانتقال:

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لمصرف فرنسبك بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (3.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة لمصرف فرنسبك

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	0.1%	0.3%	0.1%	0.1%	0%	0.1%	0.07%
5	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لمصرف فرنسبنك وفق ما يلي:

الجدول رقم (4.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لمصرف فرنسبك

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	0%-0.1%	2,169,112,360	357,996,875	246,778
من 5 إلى 7	0%	1,413,000	0	0
من 8 إلى 10	100%	12,578,161	380,960	221
المجموع		**2,183,103,520**	**358,377,835**	**246,999**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.

ت. الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة:

تم اعتبار كافة الأرصدة المصارف والأدوات الماليّة بالليرة السورية منخفضة المخاطر بناءً على قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4 /م.ن (أي لا يتم احتساب مُخصص خسائر ائتمانيّة مُتوقعة)، في حين تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالعملة الأجنبيّة بناءً على تصنيفها الائتمانيّ الداخليّ، وتم اعتماد احتمال التعثر بناءً على نشرة احتمال التعثر الصادرة عن وكالة التصنيف الائتمانيّة العالمية Moody's (الملحق رقم 2)، ما عدا مصرف سورية المركزيّ حيث تم اعتماد نسبة 0.5%، وفق ما يلي:

الجدول رقم (5.2.5) تفاصيل الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لمصرف فرنسبك

الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر ليرة سورية	التعرض عند التعثر عملات أجنبية	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزيّ	4.5%	15,476,456,001	6,015,968,404	13,434,801
أرصدة وايداعات لدى مصارف محلية واجنبية	2.62%	3,317,396,112	31,803,240,905	372,158,877

وديعة مجمدة في مصرف سورية المركزيّ	4.5%	189,841,750	2,900,107,153	6,476,490
موجودات ماليّة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	%2.62-%0.51	0	16,830,752,169	137,557,642
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

ث. كفاية رأس المال:

تم تعديل كفاية رأس المال بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح، حيث تم تعديل رأس المال الأساسيّ وذلك لاختلاف رصيد حقوق الملكية (الأرباح) وفقاً لآلية الاحتساب، ورأس المال التنظيميّ حيث الاعتراف بالموؤنات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازية كافة وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المُعترف بها ضمن هذه الأموال مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطّي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والمحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة، وتم تعديل الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح:

الجدول رقم (6.2.5) كفاية رأس المال لمصرف فرنسبك

البنود	قبل التعديل	بعد التعديل
رأس المال الأساسيّ	20,843,604,306	19,425,472,173
رأس المال التنظيميّ	20,979,807,639	20,144,727,026
مجموع الموجودات والالتزامات الماليّة المرجحة بالمخاطر	59,628,952,704	67,430,244,277
نسبة كفاية رأس المال	35.18%	29.87%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة		

2. بنك الأردن – سورية:

تم احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح على بيانات بنك الأردن – سورية كما يلي:

أ. التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك الأردن – سورية بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (7.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة لبنك الأردن– سورية

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	21%	100%	100%	100%	100%	1.32%	1.10%
2	83%	100%	100%	60%	36%	1.36%	1.14%
3	41%	65%	62%	18%	42%	1.37%	1.15%
4	23%	100%	100%	73%	100%	2.20%	2.05%
5	100%	100%	100%	100%	100%	2.66%	2.56%
6	57%	100%	100%	100%	100%	2.66%	2.56%
7	4%	5%	4%	0%	0%	3.11%	3.05%
8	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
9	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك الأدرن– سورية وفق ما يلي:

الجدول رقم (8.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك الأردن– سورية

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	2.05%-1.1%	5,425,254,337	1,454,298,923	18,970,570

من 5 إلى 7	3.05%-2.56%	3,528,271,279	1,582,884,687	44,406,777
من 8 إلى 10	100%	4,380,056,520	2,889,050,066	2,881,842,807
المجموع		**13,333,582,136**	**5,926,233,676**	**2,945,220,154**
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

- تعبر الدرجات من 1 إلى 4 عن الدرجات التي تقابل المرحلة الأولى للتسهيلات، والدرجات من 5 إلى 7 عن المرحلة الثانية، والدرجات من 8 إلى 10 عن المرحلة الثالثة.
- تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، أما فيما يتعلق بالتعرضات غير المُغطاة بضمانات مقبولة، تم تقدير نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجيّة مُستخدمة بالنسبة للتعرضات المتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوم فأكثر أو عن 50% في حال مضي 180 يوم فأكثر أو 100% في حال مضي 365 يوم فأكثر.
- تم احتساب صافي القيمة الحالية باستخدام معامل خصم 9% والذي يمثل متوسط معدل الفوائد التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة.

ب. التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك الأردن – سورية بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (9.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة لبنك الأردن- سورية

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	2.6%	28.9%	5.6%	0.4%	2.6%	0.2%	0.13%
5	0%	3.3%	0%	0%	0%	0.8%	0.61%

10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة							

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك الأردن– سورية وفق ما يلي:

الجدول رقم (10.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك الأردن– سورية

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	0%–0.2%	3,165,191,075	19,269,220	24,115
من 5 إلى 7	0.8%	59,861,270	14,965,318	83,416
من 8 إلى 10	100%	4,127,800	214,600	214,600
المجموع		**3,229,180,145**	**34,449,138**	**322,131**
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.

ت. الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة:

تم اعتبار كافة الأرصدة المصارف والأدوات الماليّة بالليرة السوريّة منخفضة المخاطر بناءً على قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن (أي لا يتم احتساب مُخصص خسائر ائتمانيّة مُتوقعة) في حين تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالعملة الأجنبيّة بناءً على تصنيفها الائتمانيّ الداخليّ، وتم اعتماد احتمال التعثر بناءً على نشرة احتمال التعثر الصادرة عن وكالة التصنيف الائتمانيّة العالميّة Moody's (الملحق رقم 2)، ما عدا مصرف سورية المركزيّ حيث تم اعتماد نسبة 0.5%، وفق ما يلي:

الجدول رقم (11.2.5) تفاصيل الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك الأردن – سورية

الأرصدة المصرفيّة	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر ليرة سورية	التعرض عند التعثر عملات أجنبية	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزيّ	4.5%	2,239,312,123	4,821,083,314	10,766,396
أرصدة لدى مصارف محلية واجنبية	2.62%	750,280,487	7,472,799,596	87,446,079

وديعة مجمدة في مصرف سورية المركزيّ	4.5%	153,000,000	1,347,675,311	3,009,615
موجودات ماليّة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	لا يوجد			
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

ث. كفاية رأس المال:

تم تعديل كفاية رأس المال بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح، حيث تم تعديل رأس المال الأساسيّ وذلك لاختلاف رصيد حقوق الملكية (الأرباح) وفقاً لآلية الاحتساب، ورأس المال التنظيميّ حيث الاعتراف بالموؤنات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازية كافة وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والمحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة، وتم تعديل الموجودات الماليّة المُرجحة بالمخاطر بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُشكلة وفق النموذج المُقترح:

الجدول رقم (12.2.5) كفاية رأس المال لبنك الأردن – سورية		
البنود	قبل التعديل	بعد التعديل
رأس المال الأساسيّ	6,836,348,003	6,836,348,003
رأس المال التنظيميّ	6,868,685,112	7,001,054,970
مجموع الموجودات والالتزامات الماليّة المرجحة بالمخاطر	18,201,171,721	21,247,936,096
نسبة كفاية رأس المال	37,74%	%32.95
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة		

3. البنك الدوليّ للتجارة والتمويل:

تم احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح على بيانات البنك الدوليّ للتجارة والتمويل كما يلي:

أ. التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة للبنك الدوليّ للتجارة والتمويل بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (13.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للبنك الدوليّ للتجارة والتمويل

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	67%	81%	100%	58%	100%	0.32%	0.18%
2	76%	66%	42%	100%	100%	0.35%	0.21%
3	21%	45%	76%	100%	100%	0.73%	0.53%
4	70%	50%	116%	100%	97%	1.44%	1.23%
5	100%	100%	100%	100%	100%	1.63%	1.43%
6	100%	100%	100%	100%	100%	1.63%	1.43%
7	4%	0%	3%	0%	0%	1.63%	1.43%
8	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
9	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة للبنك الدوليّ للتجارة والتمويل وفق ما يلي:

الجدول رقم (14.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ للبنك الدوليّ للتجارة والتمويل

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	0.18%-1.23%	10,124,864,915	3,427,002,464	23,310,897
من 5 إلى 7	1.43%	17,541,897,101	4,192,319,865	59,681,298

من 8 إلى 10	100%	9,188,410,247	9,183,692,688	9,160,764,993
المجموع		**32,326,659,155**	**16,803,015,017**	**9,243,757,189**
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

- تعبر الدرجات من 1 إلى 4 عن الدرجات التي تقابل المرحلة الأولى للتسهيلات، والدرجات من 5 إلى 7 عن المرحلة الثانية، والدرجات من 8 إلى 10 عن المرحلة الثالثة.
- تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، أما فيما يتعلق بالتعرضات غير المغطاة بضمانات مقبولة، تم تقدير نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجيّة مُستخدمة بالنسبة للتعرضات المتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوم فأكثر أو عن 50% في حال مضي 180 يوم فأكثر أو 100% في حال مضي 365 يوم فأكثر.
- تم احتساب صافي القيمة الحاليّة باستخدام معامل خصم 9% والذي يمثل متوسط معدل الفوائد التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة.

ب. التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة للبنك الدوليّ للتجارة والتمويل بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (15.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للبنك الدوليّ للتجارة والتمويل.

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	7.0%	9.5%	13.7%	12.8%	5.7%	9.8%	11,67%
5	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لمصرف الدوليّ للتجارة والتمويل وفق ما يلي:

الجدول رقم (16.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ للبنك الدوليّ للتجارة والتمويل

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	11,67%	9,084,983,958	569,358,473	65,951,473
من 5 إلى 7	0%	0	0	0
من 8 إلى 10	100%	17,107,662	990,580	990,580
المجموع		**9,102,091,620**	**570,349,054**	**66,942,053**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.

ت. الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة:

تم اعتبار كافة الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالليرة السوريّة منخفضة المخاطر بناءً على قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن (أي لا يتم احتساب مُخصص خسائر ائتمانيّة مُتوقعة) في حين تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالعملة الأجنبيّة بناءً على تصنيفها الائتمانيّ الداخليّ، وتم اعتماد احتمال التعثر بناءً على نشرة احتمال التعثر الصادرة عن وكالة التصنيف الائتمانيّة العالميّة Moody's (الملحق رقم2)، ما عدا مصرف سورية المركزيّ حيث تم اعتماد نسبة 0.5%، وفق ما يلي:

الجدول رقم (17.2.5) تفاصيل الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة للبنك الدوليّ للتجارة والتمويل

الأرصدة المصرفيّة	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر ليرة سورية	التعرض عند التعثر عملات أجنبية	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزيّ	4.5%	40,255,311,042	13,217,418,242	29,517,009
أرصدة لدى مصارف محلية واجنبية	2.62%	1,641,897,045	39,088,696,142	457,412,668
إيداعات لدى المصارف	2.62%	0	28,842,119,023	332,483,858

وديعة مجمدة في مصرف سورية المركزيّ	4.5%	265,033,650	2,332,409,331	5,481,206
موجودات ماليّة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	لا يوجد			
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

ث. كفاية رأس المال:

تم تعديل كفاية رأس المال بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح، حيث تم تعديل رأس المال الأساسيّ وذلك لأختلاف رصيد حقوق الملكية (الأرباح) وفقاً لآلية الاحتساب، ورأس المال التنظيميّ حيث الاعتراف بالموؤنات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازية كافة وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والمحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة، وتم تعديل الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح:

الجدول رقم (18.2.5) كفاية رأس المال للبنك الدوليّ للتجارة والتمويل

البنود	قبل التعديل	بعد التعديل
رأس المال الأساسيّ	17,628,180,856	17,628,180,856
رأس المال التنظيميّ	17,799,145,957	18,365,330,419
مجموع الموجودات والالتزامات الماليّة المرجحة بالمخاطر	68,325,564,201	78,460,883,458
نسبة كفاية رأس المال	%26,05	23.41%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة		

4. بنك قطر الوطنيّ:

تم احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح على بيانات بنك قطر الوطنيّ كما يلي:

أ. التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك قطر الوطنيّ بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (19.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة لبنك قطر الوطنيّ.

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	64%	49%	100%	100%	100%	0.94%	0.72%
2	100%	40%	80%	100%	100%	1.89%	1.70%
3	29%	25%	56%	128%	52%	4.52%	4.64%
4	34%	99%	100%	100%	100%	17.82%	19.65%
5	99%	100%	100%	100%	100%	18.73%	20.69%
6	20%	100%	100%	100%	100%	18.74%	20.70%
7	21%	71%	0%	0%	24%	23.05%	25.57%
8	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
9	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك قطر الوطنيّ وفق مايلي:

الجدول رقم (20.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك قطر الوطنيّ

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	0.72%-19.65%	4,484,877,419	904,025,364	41,326,968
من 5 إلى 7	20.69%-25,57%	2,347,539,326	637,224,557	141,807,414
من 8 إلى 10	100%	1,713,787,394	1,337,515,799	1,334,196,013

المجموع		8,546,204,139	2,878,765,719	1,517,330,395
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

- تعبر الدرجات من 1 إلى 4 عن الدرجات التي تقابل المرحلة الأولى للتسهيلات، والدرجات من 5 إلى 7 عن المرحلة الثانية، و 8 إلى 10 عن الدرجات في المرحلة الثالثة.
- تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، أما فيما يتعلق بالتعرضات غير المغطاة بضمانات مقبولة، تم تقدير نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجية مُستخدمة بالنسبة للتعرضات المتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوم فأكثر أو عن 50% في حال مضي 180 يوم فأكثر أو 100% في حال مضي 365 يوم فأكثر.
- تم احتساب صافي القيمة الحالية باستخدام معامل خصم 9% والذي يمثل متوسط معدل الفوائد التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة.

ب. التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ مصفوفة الانتقال:

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك قطر الوطنيّ بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (21.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة لبنك قطر الوطنيّ

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	0%	0.3%	0.4%	0%	1.1%	0.4%	0.09%
5	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة							

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك قطر الوطنيّ وفق ما يلي:

الجدول رقم (22.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك قطر الوطنيّ

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	0.9%	1,109,183,179	35,721,703	32,474
من 5 إلى 7	0%	0	0	0
من 8 إلى 10	100%	19,500,000	2,133,928	2,133,928
المجموع		**1,128,683,179**	**37,855,631**	**2,166,402**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.

ت. الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة:

تم اعتبار كافة الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالليرة السورية منخفضة المخاطر بناءً على قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، في حين تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالعملة الأجنبية بناءً على تصنيفها الائتمانيّ الداخليّ، وتم اعتماد احتمال التعثر بناءً على نشرة احتمال التعثر الصادرة عن وكالة التصنيف الائتمانيّة العالميّة Moody's (الملحق رقم 2)، ما عدا مصرف سورية المركزيّ حيث تم اعتماد نسبة 0.5%، وفق ما يلي:

الجدول رقم (23.2.5) تفاصيل الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك قطر الوطنيّ

الأرصدة المصرفيّة	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر ليرة سورية	التعرض عند التعثر عملات أجنبية	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزيّ	4.5%	4,889,977,465	4,675,472,793	10,441,220
أرصدة لدى مصارف محلية واجنبية	2.62%	334,625,584	5,457,418,971	63,862,262
إيداعات لدى المصارف	2.62%	0	44,145,000,000	98,282,037

وديعة مجمدة في مصرف سورية المركزيّ	4.5%	735,997,900	7,157,986,138	,985,14515
موجودات ماليّة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	−0.51% 2.62%	0	20,806,437,847	12,063,597
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

ث. كفاية رأس المال:

تم تعديل كفاية رأس المال بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح، حيث تم تعديل رأس المال الأساسيّ وذلك لأختلاف رصيد حقوق الملكية (الأرباح) وفقاً لآلية الاحتساب، ورأس المال التنظيميّ حيث الاعتراف بالموؤنات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازية كافة وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والمحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة، وتم تعديل الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح:

الجدول رقم (24.2.5) كفاية رأس المال لبنك قطر الوطنيّ		
البنود	قبل التعديل	بعد التعديل
رأس المال الأساسيّ	71,549,283,000	71,549,283,000
رأس المال التنظيميّ	71,586,932,000	71,839,156,000
مجموع الموجودات والالتزامات الماليّة المرجحة بالمخاطر	25,033,340,000	26,753,471,000
نسبة كفاية رأس المال	285.97%	268.52%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة		

5. بنك بيمو السعوديّ الفرنسيّ:

تم احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح على بيانات بنك بيمو السعوديّ الفرنسيّ كما يلي:

أ. التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك بيمو السعوديّ الفرنسيّ بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (25.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة لبنك بيمو السعوديّ الفرنسيّ

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	62%	80%	43%	100%	100%	5.00%	5.17%
2	100%	100%	49%	100%	100%	6.75%	7.14%
3	58%	34%	25%	77%	70%	7.43%	7.91%
4	85%	100%	100%	100%	100%	17.47%	19.27%
5	100%	100%	100%	100%	100%	18.31%	20.21%
6	100%	100%	100%	100%	100%	18.31%	20.21%
7	22%	22%	21%	8%	2%	18.31%	20.21%
8	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
9	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك بيمو السعوديّ الفرنسيّ وفق ما يلي:

الجدول رقم (26.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك بيمو السعوديّ الفرنسيّ

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة

من 1 إلى 4	−5.17% 19.27%	35,891,958,090	8,784,946,093	838,911,272
من 5 إلى 7	%20.21	38,645,377,710	9,717,069,239	1,960,865,128
من 8 إلى 10	100%	6,874,225,097	5,895,098,525	5,880,511,623
المجموع		**81,411,560,897**	**24,397,113,858**	**8,680,288,023**
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

- تعبر الدرجات من 1 إلى 4 عن الدرجات التي تقابل المرحلة الأولى للتسهيلات، والدرجات من 5 إلى 7 عن المرحلة الثانية، و 8 إلى 10 عن الدرجات في المرحلة الثالثة.
- تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، أما فيما يتعلق بالتعرضات غير المغطاة بضمانات مقبولة، تم تقدير نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجية مُستخدمة بالنسبة للتعرضات المتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوم فأكثر أو عن 50% في حال مضي 180 يوم فأكثر أو 100% في حال مضي 365 يوم فأكثر.
- تم احتساب صافي القيمة الحالية باستخدام معامل خصم 9% والذي يمثل متوسط معدل الفوائد التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة.

ب. التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك بيمو السعوديّ الفرنسيّ بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (27.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة لبنك بيمو السعوديّ الفرنسيّ							
الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	0.5%	0.1%	0.5%	0.5%	0.7%	0.5%	0.02%
5	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة							

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك بيمو السعوديّ الفرنسيّ وفق ما يلي:

الجدول رقم (28.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك بيمو السعوديّ الفرنسيّ				
الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	0.02%	20,576,734,369	888,640,125	2,220,643
من 5 إلى 7	0%	0	0	0
من 8 إلى 10	100%	1,868,403,016	2,133,928	233,870,716
المجموع		22,445,137,385	37,855,631	236,091,359
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.

ت. الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة:

تم اعتبار كافة الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالليرة السورية منخفضة المخاطر بناءً على قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، في حين تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالعملة الأجنبية بناءً على تصنيفها الائتمانيّ الداخليّ، وتم اعتماد احتمال التعثر بناءً على نشرة احتمال التعثر الصادرة عن وكالة التصنيف الائتمانيّة العالميّة Moody's (الملحق رقم 2)، ما عدا مصرف سورية المركزيّ حيث تم اعتماد نسبة 0.5%، وفق ما يلي:

الجدول رقم (29.2.5) تفاصيل الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك بيمو السعوديّ الفرنسيّ				
الأرصدة المصرفيّة	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر ليرة سورية	التعرض عند التعثر عملات أجنبية	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزيّ	4.5%	67,939,714,084	32,866,762,406	73,397,732
أرصدة لدى مصارف محلية واجنبية	2.62%	722,000,112	21,697,882,380	253,906,813
إيداعات لدى المصارف	2.62%	446,461,550	70,302,026,306	810,422,040
وديعة مجمدة في مصرف سورية المركزيّ	4.5%	396,073,850	2,228,268,159	5,013,603
موجودات ماليّة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	2.62%	0	5,011,253,614	57,436,999
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

ث. كفاية رأس المال:

تم تعديل كفاية رأس المال بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُشكلة وفق النموذج المُقترح، حيث تم تعديل رأس المال الأساسيّ وذلك لأختلاف رصيد حقوق الملكية (الأرباح) وفقاً لآلية الاحتساب، ورأس المال التنظيميّ حيث الاعتراف بالموؤنات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازية كافة وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والمحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة، وتم تعديل الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح:

الجدول رقم (30.2.5) كفاية رأس المال لبنك بيمو السعوديّ الفرنسيّ		
البنود	قبل التعديل	بعد التعديل
رأس المال الأساسيّ	28,069,045,000	23,323,112,000
رأس المال التنظيميّ	28,976,805,000	24,609,838,000
مجموع الموجودات والالتزامات الماليّة المرجحة بالمخاطر	107,390,350,000	117,506,907,000

نسبة كفاية رأس المال	26.98%	20,94%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة		

6. بنك بيبلوس:

تم احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح على بيانات بنك بيبلوس كما يلي:

أ. التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ مصفوفة الانتقال:

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك بيبلوس بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (31.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة لبنك بيبلوس

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	52%	69%	55%	85%	100%	0.62%	0.55%
2	100%	100%	96%	100%	100%	0.87%	0.85%
3	136%	30%	13%	37%	29%	0.87%	0.85%
4	28%	21%	37%	88%	63%	2.38%	2.84%
5	32%	48%	58%	100%	100%	7.87%	8.08%
6	47%	100%	86%	100%	100%	16.44%	15.67%
7	19%	30%	14%	6%	0%	19.68%	19.12%
8	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
9	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة							

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك بيبلوس وفق ما يلي:

الجدول رقم (32.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك بيبلوس				
الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	2.84%-0.55%	13,940,156,009	4,529,670,037	54,258,214
من 5 إلى 7	19.12%-8.8%	5,691,246,797	2,845,623,399	492,058,263
من 8 إلى 10	100%	7,566,253,201	7,157,987,682	7,140,118,426
المجموع		27,197,656,007	14,533,281,117	7,686,434,903
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

- تعبر الدرجات من 1 إلى 4 عن الدرجات التي تقابل المرحلة الأولى للتسهيلات، والدرجات من 5 إلى 7 عن المرحلة الثانية، و 8 إلى 10 عن الدرجات في المرحلة الثالثة.
- تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، أما فيما يتعلق بالتعرضات غير المغطاة بضمانات مقبولة، تم تقدير نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجية مُستخدمة بالنسبة للتعرضات المتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوم فأكثر أو عن 50% في حال مضي 180 يوم فأكثر أو 100% في حال مضي 365 يوم فأكثر.
- تم احتساب صافي القيمة الحالية باستخدام معامل خصم 9% والذي يمثل متوسط معدل الفوائد التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة.

ب. التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك بيبلوس بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (33.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة لبنك بيبلوس							
الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	10.1%	8.8%	5.7%	12.0%	10.7%	2.0%	2.31%
5	93.1%	0.1%	5.6%	0.2%	1.4%	20.1%	27.51%
10	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة							

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك بيبلوس وفق مايلي:

الجدول رقم (34.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك بيبلوس				
الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	2.31%	13,472,075,378	1,494,222,559	34,227,245
من 5 إلى 7	27.51%	1,000,000	0	0
من 8 إلى 10	100%	75,852,100	37,926,050	37,926,050
المجموع		**13,548,927,478**	**1,532,148,609**	**72,153,295**
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.

ت. الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة:

تم اعتبار كافة الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالليرة السورية منخفضة المخاطر بناءً على قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، في حين تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالعملة الأجنبية بناءً على تصنيفها الائتمانيّ الداخليّ، وتم اعتماد احتمال التعثر بناءً على نشرة احتمال التعثر الصادرة عن وكالة التصنيف الائتمانيّة العالميّة Moody's (الملحق رقم 2)، ما عدا مصرف سورية المركزيّ حيث تم اعتماد نسبة 0.5%، وفق ما يلي:

الجدول رقم (35.2.5) تفاصيل الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك بيبلوس				
الأرصدة المصرفيّة	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر ليرة سورية	التعرض عند التعثر عملات أجنبية	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزيّ	4.5%	11,694,647,538	5,181,842,343	11,572,040
أرصدة لدى مصارف محلية واجنبية	2.62%	3,177,280,370	21,605,313,155	252,823,576
إيداعات لدى المصارف	2.62%	0	5,232,000,000	60,313,028
وديعة مجمدة في مصرف سورية المركزيّ	4.5%	216,640,000	3,510,650,357	7,839,950
موجودات ماليّة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	لا يوجد			
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

ث. كفاية رأس المال:

تم تعديل كفاية رأس المال بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح، حيث تم تعديل رأس المال الأساسيّ وذلك لأختلاف رصيد حقوق الملكية (الأرباح) وفقاً لآلية الاحتساب، ورأس المال التنظيميّ حيث الاعتراف بالموؤنات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازية كافة وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والمحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة، وتم تعديل الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح:

الجدول رقم (36.2.5) كفاية رأس المال لبنك بيبلوس		
البنود	قبل التعديل	بعد التعديل
رأس المال الأساسيّ	22,954,004,000	22,954,004,000
رأس المال التنظيميّ	23,175,212,000	23,611,804,000
مجموع الموجودات والالتزامات الماليّة المرجحة بالمخاطر	65,808,748,000	73,911,436,000

نسبة كفاية رأس المال	35.22%	31.95%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة		

7. بنك سورية والمهجر:

تم احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح على بيانات بنك سورية والمهجر كما يلي:

أ. التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك سورية والمهجر بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (37.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة لبنك سورية والمهجر

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	30%	36%	18%	96%	100%	0.21%	0.11%
2	100%	74%	50%	100%	100%	0.40%	0.24%
3	21%	10%	100%	26%	104%	0.53%	0.35%
4	24%	100%	100%	60%	100%	2.88%	2.80%
5	72%	100%	38%	98%	100%	3.76%	3.78%
6	100%	100%	100%	100%	100%	4.30%	4.39%
7	4%	8%	2%	4%	5%	4.30%	4.39%
8	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
9	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة							

بناءً على ما سبق تتوزع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك سورية والمهجر:

الجدول رقم (38.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك سورية والمهجر				
الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	2.80%-0.11%	6,764,377,755	2,195,515,733	18,271,853
من 5 إلى 7	4.39%-3.78%	3,045,682,383	1,209,731,358	52,407,418
من 8 إلى 10	100%	2,472,122,274	2,218,721,494	2,213,190,294
المجموع		**12,282,182,412**	**5,623,968,585**	**2,283,869,566**
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

- تعبر الدرجات من 1 إلى 4 عن الدرجات التي تقابل المرحلة الأولى للتسهيلات، والدرجات من 5 إلى 7 عن المرحلة الثانية، و 8 إلى 10 عن الدرجات في المرحلة الثالثة.
- تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، أما فيما يتعلق بالتعرضات غير المغطاة بضمانات مقبولة، تم تقدير نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجية مُستخدمة بالنسبة للتعرضات المتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوم فأكثر أو عن 50% في حال مضي 180 يوم فأكثر أو 100% في حال مضي 365 يوم فأكثر.
- تم احتساب صافي القيمة الحالية باستخدام معامل خصم 9% والذي يمثل متوسط معدل الفوائد التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة.

ب. التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك سورية والمهجر بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (39.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة لبنك سورية والمهجر							
الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	0.2%	%0	0.1%	%0	0.1%	0.1%	0.033%
5	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة							

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك سورية والمهجر وفق ما يلي:

الجدول رقم (40.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك سورية والمهجر				
الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	0.33%	4,175,651,473	236,768,500	69,261
من 5 إلى 7	0%	0	0	0
من 8 إلى 10	100%	1,742,726,865	461,547,868	461,547,868
المجموع		**5,918,378,338**	**698,316,367**	**461,617,128**
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة.				

تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.

ت. الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة:

تم اعتبار كافة الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالليرة السورية منخفضة المخاطر بناءً على قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، في حين تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالعملة الأجنبية بناءً على تصنيفها الائتمانيّ الداخليّ، وتم اعتماد احتمال التعثر بناءً على نشرة احتمال التعثر الصادرة

عن وكالة التصنيف الائتمانيّة العالميّة Moody's (الملحق رقم 2)، ما عدا مصرف سورية المركزيّ حيث تم اعتماد نسبة 0.5%، وفق ما يلي:

الجدول رقم (41.2.5) تفاصيل الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك سورية والمهجر

الأرصدة المصرفيّة	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر ليرة سورية	التعرض عند التعثر عملات أجنبية	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزيّ	4.5%	38,404,020,480	13,905,616,672	31,053,887
أرصدة لدى مصارف محلية واجنبية	2.62%	262,438,087	68,560,643,392	802,290,940
إيداعات لدى المصارف	2.62%	360,000,000	29,930,040,070	345,025,107
وديعة مجمدة في مصرف سورية المركزيّ	4.5%	415,789,800	1,524,334,933	3,404,130
موجودات ماليّة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	لا يوجد			
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

ث. كفاية رأس المال:

تم تعديل كفاية رأس المال بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح، حيث تم تعديل رأس المال الأساسيّ وذلك لأختلاف رصيد حقوق الملكية (الأرباح) وفقاً لآلية الاحتساب، ورأس المال التنظيميّ حيث الاعتراف بالموؤنات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازية كافة وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والمحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة، وتم تعديل الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح:

الجدول رقم (42.2.5) كفاية رأس المال لبنك سورية والمهجر		
البنود	قبل التعديل	بعد التعديل
رأس المال الأساسيّ	23,013,121,527	22,085,568,047
رأس المال التنظيميّ	23,208,139,111	23,390,121,518
مجموع الموجودات والالتزامات الماليّة المرجحة بالمخاطر	109,901,350,982	113,828,611,740
نسبة كفاية رأس المال	21.12%	20.55%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة		

8. البنك العربيّ:

تم احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح على بيانات البنك العربيّ كما يلي:

أ. التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ مصفوفة الانتقال:

تم الحصول على البيانات التاريخيّة للبنك العربيّ بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (43.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للبنك العربيّ							
الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	11%	49%	100%	47%	100%	0.68%	0.65%
2	100%	100%	100%	100%	100%	3.81%	4.91%
3	100%	99%	49%	35%	27%	3.81%	4.91%
4	100%	100%	100%	100%	100%	4.12%	5.35%
5	100%	100%	100%	100%	100%	4.12%	5.35%
6	77%	0%	3%	1%	48%	4.12%	5.35%
7	23%	3%	100%	0%	100%	25.13%	34.94%

8	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
9	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة							

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة للبنك العربيّ وفق ما يلي:

الجدول رقم (44.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ للبنك العربيّ

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	0.65%-5.35%	2,700,842,983	954,745,596	37,299,219
من 5 إلى 7	5.35%- 36.94%	3,369,628,797	793,720,262	225,862,208
من 8 إلى 10	100%	19,847,447,867	16,431,054,278	16,431,054,278
المجموع		**25,917,919,647**	**18,179,520,136**	**16,694,215,705**
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

- تعبر الدرجات من 1 إلى 4 عن الدرجات التي تقابل المرحلة الأولى للتسهيلات، والدرجات من 5 إلى 7 عن المرحلة الثانية، و 8 إلى 10 عن الدرجات في المرحلة الثالثة.
- تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، أما فيما يتعلق بالتعرضات غير المغطاة بضمانات مقبولة، تم تقدير نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجية مُستخدمة بالنسبة للتعرضات المتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوم فأكثر أو عن 50% في حال مضي 180 يوم فأكثر أو 100% في حال مضي 365 يوم فأكثر.
- تم احتساب صافي القيمة الحالية باستخدام معامل خصم 9% والذي يمثل متوسط معدل الفوائد التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة.

ب. التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة للبنك العربيّ بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (45.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للبنك العربيّ

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	0%	0.1%	0%	1.1%	0%	0%	0%
5	1.2%	1.0%	95.9%	0	0	24.53%	%27,24
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة للبنك العربيّ وفق ما يلي:

الجدول رقم (46.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ للبنك العربيّ

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	0%	18,288,907,455	3,604,299,981	5,676
من 5 إلى 7	27,24%	2,056,490,523	509,838,792	95,465,438
من 8 إلى 10	100%	43,600,000	18,318,976	18,318,976
المجموع		**20,388,997,978**	**698,316,367**	**4,132,457,749**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.

ت. الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة:

تم اعتبار كافة الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالليرة السورية منخفضة المخاطر بناءً على قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، في حين تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة

بالعملة الأجنبية بناءً على تصنيفها الائتمانيّ الداخليّ، وتم اعتماد احتمال التعثر بناءً على نشرة احتمال التعثر الصادرة عن وكالة التصنيف الائتمانيّة العالميّة Moody's (الملحق رقم 2)، ما عدا مصرف سورية المركزيّ حيث تم اعتماد نسبة 0.5%، وفق ما يلي:

الجدول رقم (47.2.5) تفاصيل الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة للبنك العربيّ

الأرصدة المصرفيّة	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر ليرة سورية	التعرض عند التعثر عملات أجنبية	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزيّ	4.5%	8,643,504,370	4,601,572,836	10,276,187
أرصدة لدى مصارف محلية واجنبية	2.62%	450,162,766	8,749,045,088	107,648,364
إيداعات لدى المصارف	2.62%	-	23,076,615,891	430,506,871
وديعة مجمدة في مصرف سورية المركزيّ	4.5%	179,231,584	2,910,649,310	6,500,033
موجودات ماليّة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	2.62%	-	3,072,150,000	33,053,540
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

ث. كفاية رأس المال:

تم تعديل كفاية رأس المال بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح، حيث تم تعديل رأس المال الأساسيّ وذلك لأختلاف رصيد حقوق الملكية (الأرباح) وفقاً لآلية الاحتساب، ورأس المال التنظيميّ حيث الاعتراف بالموؤنات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازية كافة وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والمحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة، وتم تعديل الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح:

الجدول رقم (48.2.5) كفاية رأس المال للبنك العربيّ		
البنود	قبل التعديل	بعد التعديل
رأس المال الأساسيّ	12,350,474,235	9,643,755,777
رأس المال التنظيميّ	12,512,803,164	10,180,770,592
مجموع الموجودات والالتزامات الماليّة المرجحة بالمخاطر	61,019,675,072	78,417,748,275
نسبة كفاية رأس المال	20.51%	12.98%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة		

9. بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً):

تم احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح على بيانات بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً) كما يلي:

أ. التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك عودة بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (49.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة لبنك الائتمان الأهلي							
الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	31%	39%	50%	100%	100%	0.05%	0.02%
2	96%	72%	100%	100%	100%	0.12%	0.06%
3	57%	63%	100%	20%	31%	0.13%	0.07%
4	100%	100%	100%	100%	70%	0.26%	0.16%
5	100%	100%	100%	100%	100%	0.27%	0.16%
6	100%	100%	41%	100%	100%	0.27%	0.16%
7	1%	0%	0%	0%	0%	0.28%	0.17%
8	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

9	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة							

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك الائتمان الأهلي وفق ما يلي:

الجدول رقم (50.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك الائتمان الأهلي

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	0.16%-0.2%	6,917,724,438	2,902,668,172	1,902,225
من 5 إلى 7	0.17%-0.16%	7,239,536,890	1,673,511,391	2,771,386
من 8 إلى 10	100%	5,241,223,497	4,823,898,482	4,811,902,044
المجموع		19,398,484,825	9,400,078,046	4,816,575,655
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

- تعبر الدرجات من 1 إلى 4 عن الدرجات التي تقابل المرحلة الأولى للتسهيلات، والدرجات من 5 إلى 7 عن المرحلة الثانية، و 8 إلى 10 عن الدرجات في المرحلة الثالثة.
- تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، أما فيما يتعلق بالتعرضات غير المغطاة بضمانات مقبولة، تم تقدير نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجية مُستخدمة بالنسبة للتعرضات المتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوم فأكثر أو عن 50% في حال مضي 180 يوم فأكثر أو 100% في حال مضي 365 يوم فأكثر.
- تم احتساب صافي القيمة الحالية باستخدام معامل خصم 9% والذي يمثل متوسط معدل الفوائد التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة.

ب. التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك عودة بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (51.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة لبنك الائتمان الأهلي

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	11.3%	0.2%	0%	0.2%	8.0%	3.9%	3.99%
5	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك عودة وفق ما يلي:

الجدول رقم (52.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك الائتمان الأهلي

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	3.99%	16,169,310,284	2,353,516,654	92,733,162
من 5 إلى 7	%0		0	0
من 8 إلى 10	100%	4,488,000	2,244,000	2,244,000
المجموع		**16,173,798,284**	**2,353,516,654**	**94,977,162**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.

ت. الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة:

تم اعتبار كافة الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالليرة السورية منخفضة المخاطر بناءً على قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، في حين تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالعملة الأجنبية بناءً على تصنيفها الائتمانيّ الداخليّ، وتم اعتماد احتمال التعثر بناءً على نشرة احتمال التعثر الصادرة

عن وكالة التصنيف الائتمانيّة العالمية Moody's (الملحق رقم 2)، ما عدا مصرف سورية المركزيّ حيث تم اعتماد نسبة 0.5%، وفق ما يلي:

الجدول رقم (53.2.5) تفاصيل الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك الائتمان الأهلي				
الأرصدة المصرفيّة	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر ليرة سورية	التعرض عند التعثر عملات أجنبية	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزيّ	4.5%	32,804,755,094	8,683,818,352	19,392,618
أرصدة لدى مصارف محلية واجنبية	2.62%	287,447,787	29,641,534,658	346,730,380
إيداعات لدى المصارف	2.62%	1,368,764,508	22,672,000,000	261,256,702
وديعة مجمدة في مصرف سورية المركزيّ	4.5%	3,001,983,488	221,047,900	6,704,000
موجودات ماليّة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	لا يوجد			
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

ث. كفاية رأس المال:

تم تعديل كفاية رأس المال بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح، حيث تم تعديل رأس المال الأساسيّ وذلك لأختلاف رصيد حقوق الملكية (الأرباح) وفقاً لآلية الاحتساب، ورأس المال التنظيميّ حيث الاعتراف بالموؤنات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازية كافة وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والمحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة، وتم تعديل الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح:

الجدول رقم (54.2.5) كفاية رأس المال لبنك الائتمان الأهلي		
البنود	قبل التعديل	بعد التعديل
رأس المال الأساسيّ	25,063,634,987	24,718,696,823
رأس المال التنظيميّ	25,356,751,734	25,351,242,442
مجموع الموجودات والالتزامات الماليّة المرجحة بالمخاطر	58,307,500,355	63,853,136,873
نسبة كفاية رأس المال	43.49%	39.70%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة		

10. بنك سورية والخليج:

تم احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح على بيانات بنك سورية والخليج كما يلي:

أ. التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك سورية والخليج بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (55.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة لبنك سورية والخليج							
الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	11%	42%	32%	25%	100%	2.27%	2.69%
2	81%	100%	100%	89%	100%	8.46%	11.38%
3	26%	70%	78%	84%	90%	9.00%	12.15%
4	70%	100%	109%	52%	55%	18.24%	25.22%
5	100%	100%	100%	100%	100%	22.40%	31.01%
6	100%	100%	100%	100%	100%	22.40%	31.01%
7	71%	2%	33%	5%	0%	22.40%	31.01%
8	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

9	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة							

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك سورية والخليج وفق ما يلي:

الجدول رقم (56.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك سورية والخليج

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	25.22%-2.69%	1,606,452,222	549,672,763	104,744,667
من 5 إلى 7	31.01%	5,248,803,717	2,265,803,902	711,729,212
من 8 إلى 10	100%	8,754,051,386	7,955,615,455	7,935,753,803
المجموع		**15,609,307,325**	**10,771,092,119**	**8,752,227,682**
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

- تعبر الدرجات من 1 إلى 4 عن الدرجات التي تقابل المرحلة الأولى للتسهيلات، والدرجات من 5 إلى 7 عن المرحلة الثانية، و 8 إلى 10 عن الدرجات في المرحلة الثالثة.
- تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، أما فيما يتعلق بالتعرضات غير المغطاة بضمانات مقبولة، تم تقدير نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجية مُستخدمة بالنسبة للتعرضات المتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوم فأكثر أو عن 50% في حال مضي 180 يوم فأكثر أو 100% في حال مضي 365 يوم فأكثر.
- تم احتساب صافي القيمة الحالية باستخدام معامل خصم 9% والذي يمثل متوسط معدل الفوائد التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة.

ب. التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك سورية والخليج بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (57.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة لبنك سورية والخليج

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	11.3%	0.2%	0%	0.2%	8.0%	0.5%	0.5%
5	0%	0%	0%	0%	0%	0.0%	0
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك سورية والخليج وفق ما يلي:

الجدول رقم (58.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك سورية والخليج

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	0.5%	2,236,496,033	50,890,149	252,550
من 5 إلى 7	0%	–	–	–
من 8 إلى 10	100%	–	–	–
المجموع		**2,236,496,033**	**50,890,149**	**252,550**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.

ت. الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة:

تم اعتبار كافة الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالليرة السورية منخفضة المخاطر بناءً على قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، في حين تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة

بالعملة الأجنبية بناءً على تصنيفها الائتمانيّ الداخليّ، وتم اعتماد احتمال التعثر بناءً على نشرة احتمال التعثر الصادرة عن وكالة التصنيف الائتمانيّة العالميّة Moody's (الملحق رقم 2)، ما عدا مصرف سورية المركزيّ حيث تم اعتماد نسبة 0.5%، وفق ما يلي:

الجدول رقم (59.2.5) تفاصيل الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك سورية والخليج

الأرصدة المصرفيّة	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر ليرة سورية	التعرض عند التعثر عملات أجنبية	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزيّ	4.5%	8,080,421,610	4,054,481,362	9,054,428
أرصدة لدى مصارف محلية واجنبية	2.62%	1,273,677,822	21,174,784,394	247,690,989
إيداعات لدى المصارف	0.51%	200,000,000	996,480,000	2,218,509
وديعة مجمدة في مصرف سورية المركزيّ	4.5%	215,440,424	221,047,900	3,253,556
موجودات ماليّة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	لا يوجد			
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

ث. كفاية رأس المال:

تم تعديل كفاية رأس المال بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح، حيث تم تعديل رأس المال الأساسيّ وذلك لأختلاف رصيد حقوق الملكية (الأرباح) وفقاً لآلية الاحتساب، ورأس المال التنظيميّ حيث الاعتراف بالموؤنات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازية كافة وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والمحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة، وتم تعديل الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح:

الجدول رقم (60.2.5) كفاية رأس المال لبنك سورية والخليج		
البنود	قبل التعديل	بعد التعديل
رأس المال الأساسيّ	351,201,809	351,201,809
رأس المال التنظيميّ	439,311,562	567,654,997
مجموع الموجودات والالتزامات الماليّة المرجحة بالمخاطر	18,043,321,654	27,060,853,996
نسبة كفاية رأس المال	2.43%	2.10%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة		

11. بنك الشرق:

تم احتساب الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح على بيانات بنك الشرق كما يلي:

أ. التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ مصفوفة الانتقال:

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك الشرق بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (61.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة لبنك الشرق							
الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	27%	2%	15%	90%	100%	0.15%	0.07%
2	40%	100%	100%	100%	100%	0.22%	0.11%
3	48%	100%	18%	100%	43%	0.26%	0.14%
4	60%	100%	72%	100%	100%	0.38%	0.23%
5	98%	100%	100%	43%	100%	0.50%	0.32%
6	100%	19%	39%	70%	100%	0.71%	0.51%
7	1%	0%	0%	2%	0%	1.03%	0.81%
8	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

9	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة							

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك الشرق وفق ما يلي:

الجدول رقم (62.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك الشرق

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	0.23%-0.07%	14,353,206,153	4,613,360,315	5,732,750
من 5 إلى 7	0.81%-0.32%	9,317,712,428	4,658,856,214	29,090,969
من 8 إلى 10	100%	1,950,995,056	1,862,012,004	1,857,363,383
المجموع		**24,690,766,866**	**11,134,228,532**	**1,892,187,103**
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

- تعبر الدرجات من 1 إلى 4 عن الدرجات التي تقابل المرحلة الأولى للتسهيلات، والدرجات من 5 إلى 7 عن المرحلة الثانية، و 8 إلى 10 عن الدرجات في المرحلة الثالثة.
- تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، أما فيما يتعلق بالتعرضات غير المغطاة بضمانات مقبولة، تم تقدير نسبة الخسارة عند التعثر أو ما يقابلها في أي منهجية مُستخدمة بالنسبة للتعرضات المتعثرة عن 20% في حال مضي 90 يوم فأكثر أو عن 50% في حال مضي 180 يوم فأكثر أو 100% في حال مضي 365 يوم فأكثر.
- تم احتساب صافي القيمة الحالية باستخدام معامل خصم 9% والذي يمثل متوسط معدل الفوائد التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة.

ب. التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة:

تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق الخطوات التالية:

❋ **مصفوفة الانتقال:**

تم الحصول على البيانات التاريخيّة لبنك الشرق بناءً على آجال استحقاق التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة للفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2018 وفق ما يلي:

الجدول رقم (63.2.5) مصفوفة الانتقال للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة لبنك الشرق

الدرجات	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017	2017-2018	احتمال التعثر التاريخيّة	احتمال التعثر (TTC)
1	%	%	%	0.2%	0.1%	0.1%	0.5%
5	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
10	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

بناءً على ما سبق، تتوزع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّة لبنك الشرق وفق ما يلي:

الجدول رقم (64.2.5) توزيع التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفق درجات التصنيف الائتمانيّ لبنك الشرق

الدرجات	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر	التعرض عند التعثر بعد تخفيضه بالضمانات المقبولة	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
من 1 إلى 4	%0.5	1,889,767,908	73,414,441	363,347
من 5 إلى 7	%0	0	0	0
من 8 إلى 10	100%	4,352,134	2,176,067	2,176,067
المجموع		**1,894,120,042**	**75,590,508**	**2,539,414**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة

تم تخفيض التعرض عند التعثر بناءً على الضمانات المقبولة وفقاً لقرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن.

ت. الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة:

تم اعتبار كافة الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالليرة السورية منخفضة المخاطر بناءً على قرار مصرف سورية المركزيّ رقم 4/ م.ن، في حين تم احتساب مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة بالعملة الأجنبية بناءً على تصنيفها الائتمانيّ الداخليّ، وتم اعتماد احتمال التعثر بناءً على نشرة احتمال التعثر الصادرة

عن وكالة التصنيف الائتمانيّة العالميّة Moody's (الملحق رقم 2)، ما عدا مصرف سورية المركزيّ حيث تم اعتماد نسبة 0.5%، وفق ما يلي:

الجدول رقم (65.2.5) تفاصيل الأرصدة المصرفيّة والأدوات الماليّة لبنك الشرق

الأرصدة المصرفيّة	متوسط احتمال التعثر	التعرض عند التعثر ليرة سورية	التعرض عند التعثر عملات أجنبية	مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزيّ	4.5%	14,041,143,145	7,377,472,388	16,475,299.16
أرصدة لدى مصارف محلية واجنبية	2.62%	187,285,375	2,024,088,002	23,685,709.26
إيداعات لدى المصارف	2.62%	-	8,296,805,076	95,643,242
وديعة مجمدة في مصرف سورية المركزيّ	4.5%	141,098,000	1,262,417,464	2,819,218
موجودات ماليّة متاحة للبيع	لا يوجد	0	728,122,804,4	36,138,226
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة				

ث. كفاية رأس المال:

تم تعديل كفاية رأس المال بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح، حيث تم تعديل رأس المال الأساسيّ وذلك لأختلاف رصيد حقوق الملكية (الأرباح) وفقاً لآلية الاحتساب، ورأس المال التنظيميّ حيث الاعتراف بالموؤنات المكونة لقاء الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتعرضات المصنّفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة لأغراض احتساب النسب والضوابط الاحترازية كافة وذلك على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (حال وجوده) ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والمحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية النافذة، وتم تعديل الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر بناءً على مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المشكلة وفق النموذج المُقترح:

الجدول رقم (66.2.5) كفاية رأس المال لبنك الشرق		
البنود	قبل التعديل	بعد التعديل
رأس المال الأساسيّ	12,507,980,000	11,856,814,000
رأس المال التنظيميّ	12,556,841,000	12,066,762,000
مجموع الموجودات والالتزامات الماليّة المرجحة بالمخاطر	34,569,945,000	36,639,433,000
نسبة كفاية رأس المال	36.32%	32.93%
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسة التطبيقيّة		

3.2.5. الدراسة الإحصائيّة:

وفقاً للبيانات السابقة، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة (SPSS.V.24) لتحليل البيانات، وكانت الاختبارات الإحصائيّة المُطبقة الآتي:

أولاً. الإحصاءات الوصفيّة:

الجدول رقم (67.2.5) الإحصاءات الوصفية				
	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياري
$\mathbf{ICL-on}_{Before}$	(14,645,246,690)	(1,417,386,337)	(6,435,291,950)	4,062,745,265
$\mathbf{ICL-off}_{Before}$	(1,888,780,158)	0	(239,454,114.3)	570,176,354.3
$\mathbf{ECL-on}_{After}$	(15,781,853,220)	(1,366,377,042)	(5,914,085,643)	4,261,480,870
$\mathbf{ECL-}\boldsymbol{OFF}_{After}$	(5,006,954,317)	(2,611,877)	(671,909,890.4)	1,483,234,415
$\mathbf{ECL-iN\&B}_{After}$	(1,017,788,855)	(9,759,260)	(375,324,418.8)	349,803,611.7
$\mathbf{ECL-on}_{Model}$	(16,694,215,710)	(1,517,330,395)	(6,525,774,830)	4,500,854,317
$\mathbf{ECL-}\boldsymbol{OFF}_{Model}$	(4,132,457,749)	(246,999)	(460,887,840.3)	1,225,894,054
$\mathbf{ECL-iN\&B}_{Mdoel}$	(3,629,363,188)	(101,222,090)	(820,342,135.7)	1,008,667,265
$\boldsymbol{Acc\ Est}_{\mathbf{Before}}$	1,418,321,900	14,691,354,750	6,674,746,065	3,937,722,985
$\boldsymbol{Acc\ Est}_{\mathbf{After}}$	1,459,122,217	16,728,127,690	6,961,319,952	4,556,218,757
$\boldsymbol{Acc\ Est}_{\mathbf{Model}}$	1,720,131,058	21,416,740,860	7,807,004,806	5,529,299,195
$\mathbf{CAR}_{\mathbf{Before}}$	.0243	2.8597	0.5191	0.784409109
$\mathbf{CAR}_{\mathbf{After}}$	0.1896	2.8367	0.75227273	0.971292521
$\mathbf{CAR}_{\mathbf{Model}}$	0.021	2.6852	0.469	0.742618218
المصدر. مخرجات برنامج SPSS				

من الجدول السابق نجد أنّ:

- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ لمُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة (6,435,291,950) بانحراف معياريّ 4,062,745,265.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ لمُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة (239,454,114.3) بانحراف معياريّ 570,176,354.3.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ لمُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُطبقة من قبل المصرف للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة (5,914,085,643) بانحراف معياريّ 4,261,480,870.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ لمُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُطبقة من قبل المصرف للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة (671,909,890.4) بانحراف معياريّ 1,483,234,415.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ لمُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُطبقة من قبل المصرف للأرصدة المصرفيّة والاستثمارات (375,324,418.8) بانحراف معياريّ 349,803,611.7.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ لمُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة (6,525,774,830) بانحراف معياريّ 4,500,854,317.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ لمُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة (460,887,840.3) بانحراف معياريّ 1,225,894,054.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ لمُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح للأرصدة المصرفيّة والاستثمارات(820,342,135.7) بانحراف معياريّ 1,008,667,265.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ للتقديرات المُحاسبيّة قبل تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ 6,674,746,065 بانحراف معياريّ 3,937,722,985.

- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ للتقديرات المُحاسبيّة بعد تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ من قبل المصرف 6,961,319,952 بانحراف معياريّ 4,556,218,757.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ للتقديرات المُحاسبيّة بعد تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ وفق النموذج المُقترح 7,807,004,806 بانحراف معياريّ 5,529,299,195.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ لنسبة لكفاية رأس المال قبل تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ 0.5191 بانحراف معياريّ 0784.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ لنسبة لكفاية رأس المال بعد تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ من قبل المصرف 0.7522 بانحراف معياريّ 0.9712.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ لنسبة لكفاية رأس المال بعد تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/ وفق النموذج المُقترح 0.469 بانحراف معياريّ 0.7426.

ثانياً.اختبار التوزيع الطبيعي:

تم اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبارShapiro-Wilk باستخدام يرنامج SPSS وبناءً على ذلك الاختبار، نلاحظ أنّ قيمة اختبار Shapiro–Wilk لكل متغير من المُتغيرات أكبر 5% وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة "إنّ توزيع كل متغير من المُتغيرات هو توزيع طبيعي".

ثالثاً.اختبار الفرض الأول:

تم اختبار الفرض الأول باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بين المُتغيرات المستقلة (نماذج الأدوات الماليّة) والمُتغير التابع (التقديرات المُحاسبيّة) حيث تم تقسيم نماذج الأدوات الماليّة بين نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة ونموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُطبقة من قبل المصرف ونموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح، وتقوم

النماذج الثلاثة على احتساب الخسائر الائتمانيّة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة والتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة والاستثمارات والأرصدة المصرفيّة وذلك وفقاً للمعادلات الثلاث التالية:

$$Acc\ Est_{\text{Before}} = \alpha + \beta_1 \text{ICL} - \text{on}_{Before} + \beta_2 \text{ICL} - \text{off}_{Before} + \varepsilon \quad (1.2.5)$$

$$Acc\ Est_{\text{After}} = \alpha + \beta_1 \text{ECL} - \text{on}_{After} + \beta_2 \text{ECL} - \text{off}_{After} + \beta_3 \text{ECL} - \text{In\&B}_{After} + \varepsilon \quad (2.2.5)$$

$$Acc\ Est_{\text{Model}} = \alpha + \beta_1 \text{ECL} - \text{on}_{Model} + \beta_2 \text{ECL} - \text{off}_{Model} + \beta_3 \text{ECL} - \text{In\&B}_{Model} + \varepsilon \quad (3.2.5)$$

حيثُ أنّ:

Acc Est: التقديرات المُحاسبيّة وهي مجموع الاهتلاكات والإطفاءات والمُخصصات.

ECL On: نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفقاً للمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة /9/.

ECL off: نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفقاً للمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة /9/.

ECL –In&B: نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة للاستثمارات والأرصدة المصرفيّة وفقاً للمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة /9/.

ICL on: نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/.

ICL off: نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/.

1. معامل الارتباط ومعامل التحديد:

يبين الجدول نتائج معاملي الارتباط والتحديد للمعادلات الثلاثة السابقة كما يلي:

الجدول رقم (68.2.5) يمثل معامل الارتباط والتحديد للفرض الأول		
	معامل الارتباط	معامل التحديد
الرمز	R	R^2
Before	%53.9	%29
After	%53	%28.1
Model	%55.8	%31.1
المصدر. مخرجات برنامج SPSS		

بناءً على ما سبق، تُعتبر العلاقة بين المُتغيرات المستقلة والمُتغير التابع طرديّة لكافة النماذج، حيث بلغ معامل الارتباط عند قيام المصرف بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة 53% بينما بلغ 53.9% عند تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة و55.8% عند تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح.

يتضح من الجدول السابق أنّ قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج المُقترح 31.1% وهي الأعلى بين النماذج الأُخرى، وتدل على قدرة مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على تفسير 31.1% من التغيرات في التقديرات المُحاسبيّة، يليه نموذج الخسائر المُتكبدة بنسبة 29%، في حين بلغت قيمة معامل التحديد R^2 عند تطبيق المصرف نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة نسبة 28.1% وهي النسبة الأقل.

2. اختبار تحليل التباين ANOVA:

يبين الجدول تحليل التباين للمعادلات الثلاثة السابقة كما يلي:

الجدول رقم (69.2.5) يمثل اختبار المعنويّة (F) للفرض الأول		
	اختبار F	مستوى المعنويّة
الرمز	F	Sig
Before	5.15	%3.65
After	5.11	%2.9
Model	4.36	%4.23
المصدر. مخرجات برنامج SPSS		

نلاحظ من جدول تحليل التباين معنويّة الدلالة الإحصائيّة وهي أصغر من 5% والقيمة المرتفعة لاختبار F مما يؤكد القوة التفسيريّة لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائيّة.

3. معاملات الانحدار:

يبين الجدول معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة كما يلي:

الجدول رقم (70.2.5) يمثل معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة

المعاملات	ثابت المعادلة	ECL –on	ECL –off	ECL–In&B	معامل الخطأ
الرمز	α	β_1	β_2	β_3	ε
Before	11,544	0.73	4.5	3,791	11,544
المعنويّة(Sig)	%1	%2.5	%2.1	1%	%1
المصدر من مخرجات SPSS قيمة ثابت المعادلة ومعامل الخطأ مقدّرة بالملايين					

نلاحظ من الجدول السابق أنّ معاملات نموذج الانحدار إيجابيّة ومعنويّة عند مستوى دلالة 5% لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة، مما يدل على العلاقة الطرديّة بين نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة (المُتغيرات المُستقلة) والتقديرات المُحاسبيّة (المُتغير التابع)، وبناءً على تلك المُعاملات تصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$\text{Acc Est}_{\text{Before}} = 11{,}544 + 0.73\ \text{ICL} - \text{on}_{Before} + 4.5\ \text{ICL} - \text{off}_{Before} + 3{,}791$$

يبين الجدول معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصرف كما يلي:

الجدول رقم (71.2.5) يمثل معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصرف

المعاملات	ثابت المعادلة	ECL –on	ECL –off	ECL–In&B	معامل الخطأ
الرمز	α	β_1	β_2	β_3	ε
After	10,490	0.29	(0.21)	8.38	3,780
المعنويّة(Sig)	%2	%3.9	%4.3	%4	%2
المصدر من مخرجات SPSS قيمة ثابت المعادلة ومعامل الخطأ مقدّرة بالملايين					

تُعتبر معاملات نموذج الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصرف معنويّة عند مستوى دلالة 5%، وإيجابيّة عند تطبيق النموذج في التسهيلات الائتمانية المُتوقعة في التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة

والاستثمارات والأرصدة المصرفيّة (المُتغيرات المُستقلة) مما يدل على العلاقة الطرديّة بين تلك المُتغيرات والتقديرات المُحاسبيّة (المُتغير التابع)، وسلبيّة عند تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة في التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وتدل على العلاقة عكسيّة بين تلك المُتغيرات المستقلة والتقديرات المُحاسبيّة. وبناءً على تلك المعاملات تصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$\text{Acc Es}_{\text{After}} = 10{,}490 + 0.29\ \text{ECL} - \text{on}_{After} - 0.21\ \text{ECL} - \text{off}_{After} + 8.37\ \text{ECL} - \text{In\&B}_{After} + 3{,}780$$

يبين الجدول معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح كما يلي:

الجدول رقم (72.2.5) يمثل معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح

المعاملات	ثابت المعادلة	ECL –on	ECL –off	ECL–In&B	معامل الخطأ
الرمز	α	β_1	β_2	β_3	ε
Model	11,815	0.67	(0.92)	2.56	4,218
المعنويّة(Sig)	%2	%3,1	%4.2	%4.7	%2
المصدر من مخرجات SPSS قيمة ثابت المعادلة ومعامل الخطأ مقدّرة بالملايين					

تُعتبر معاملات نموذج الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح معنويّة عند مستوى دلالة 5%، وإيجابيّة عند تطبيق النموذج في التسهيلات الائتمانية المُتوقعة في التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة والاستثمارات والأرصدة المصرفيّة (المُتغيرات المستقلة) مما يدل على العلاقة الطرديّة بين تلك المُتغيرات المستقلة والتقديرات المُحاسبيّة (المُتغير التابع)، وسلبيّة عند تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة في التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وتدل على العلاقة عكسيّة بين تلك المُتغيرات المستقلة والتقديرات المُحاسبيّة. وبناءً على تلك المعاملات تصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$\text{Acc Es}_{Model} = 11{,}815 + 0.67\text{ECL} - \text{on}_{Model} - 0.92\ \text{ECL} - \text{off}_{Model} + 2.56\ \text{ECL} - \text{In\&B}_{Model} + 4{,}218$$

رابعاً: اختبار الفرض الثانيّ:

تم اختبار الفرض الثاني باستخدام نموذج الانحدار المُتعدد بين المُتغيرات المستقلة (نماذج الأدوات الماليّة) والمُتغير التابع (مخاطر الائتمان والمُتمثلة بمعدل كفاية رأس المال)، حيث تم تقسيم نماذج الأدوات الماليّة بين نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة ونموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُطبقة من قبل المصرف ونموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح، وتقوم النماذج الثلاثة على احتساب الخسائر الائتمانيّة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة والتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة والاستثمارات والأرصدة المصرفيّة وذلك وفقاً للمعادلات الثلاث التالية:

$$CAR_{\text{Before}} = \alpha + \beta_1 \text{ICL} - \text{on}_{Before} + \beta_2 \text{ICL} - \text{off}_{Before} + \varepsilon \qquad (4.2.5)$$

$$CAR_{\text{After}} = \alpha + \beta_1 \text{ECL} - \text{on}_{After} + \beta_2 \text{ECL} - \text{off}_{After} + \beta_3 \text{ECL} - \text{In\&B}_{After} + \varepsilon \ (5.2.5)$$

$$CAR_{\text{Model}} = \alpha + \beta_1 \text{ECL} - \text{on}_{Model} + \beta_2 \text{ECL} - \text{off}_{Model} + \beta_3 \text{ECL} - \text{In\&B}_{Model} + \varepsilon \ (6.2.5)$$

حيثُ أنّ:

CAR: معدل كفاية رأس المال.

ECL On: نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفقاً للمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة /9/.

ECL off: نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفقاً للمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة /9/.

ECL –In&B: نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة للتسهيلات الائتمانيّة للاستثمارات والأرصدة المصرفيّة وفقاً للمعيار الدوليّ للتقارير الماليّة /9/.

ICL on: نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/.

ICL off: نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة للتسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/.

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة (SPSS.V.24) لتحليل البيانات، وكانت الاختبارات الإحصائيّة المُطبقة الآتي:

1. معامل الارتباط ومعامل التحديد:

يبين الجدول نتائج معاملي الارتباط والتحديد للمعادلات الثلاثة السابقة كما يلي:

الجدول رقم (73.2.5) يمثل معامل الارتباط والتحديد للفرض الثاني

	معامل الارتباط	معامل التحديد
الرمز	**R**	**R^2**
Before	%50.9	%25.9
After	%35	%12.3
Model	%51.3	%26.3

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

بناءً على ما سبق، تعتبر العلاقة بين المُتغيرات المستقلة والمُتغير التابع طرديّة لكافة النماذج، ولكنها متوسطة عندما قيام المصرف بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة حيث بلغ معامل الارتباط 35% بينما بلغ 50.9% عند تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة و51.3% عند تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح.

يتضح من الجدول السابق أنّ قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج المُقترح 26.3% وهي الأعلى بين النماذج الآخرى، وتدل على قدرة مُخصص الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة على تفسير 26.3% من التغيرات في نسبة كفاية رأس المال،

يليه نموذج الخسائر المُتكبدة بنسبة 25.9%، في حين بلغت قيمة معامل التحديد R^2 عند تطبيق المصرف نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة نسبة 12.3% وهي النسبة الأقل.

2. اختبار تحليل التباين ANOVA:

يبين الجدول تحليل التباين للمعادلات الثلاثة السابقة كما يلي:

الجدول رقم (74.2.5) يمثل اختبار المعنويّة (F) للفرض الثاني

	اختبار F	مستوى المعنويّة
الرمز	F	Sig
Before	4.47	%4.01
After	4.96	%3.12
Model	4.22	%4.5

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من جدول تحليل التباين معنويّة الدلالة الإحصائيّة وهي أصغر من 5% والقيمة المرتفعة لاختبار F مما يؤكد القوة التفسيريّة لنموذج الانحدار الخطيّ من الناحية الإحصائيّة.

3. معاملات الانحدار:

يبين الجدول معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة كما يلي:

الجدول رقم (75.2.5) يمثل معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة

المعاملات	ثابت المعادلة	ICL-on	ICL-off	معامل الخطأ
الرمز	α	β_1	β_2	ε
Before	1.243	9.63	4.35	0.492
المعنويّة(Sig)	%3	%1.5	%3.5	3%

المصدر من مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن معاملات نموذج الانحدار إيجابيّة ومعنويّة عند مستوى دلالة 5% لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة، مما يدل على العلاقة الطرديّة بين نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة (المُتغيرات المستقلة) ومعدل كفاية رأس المال (المُتغير التابع). وبناءً على تلك المعاملات تصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$CAR_{\text{Before}} = 1.243 + 9.63\ \text{ICL} - \text{on}_{Before} + 4.35\ \text{ICL} - \text{off}_{Before} + 0.492$$

يبين الجدول معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصرف كما يلي:

الجدول رقم (76.2.5) يمثل معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصرف

المعاملات	ثابت المعادلة	ECL –on	ECL –off	ECL–In&B	معامل الخطأ
الرمز	α	β_1	β_2	β_3	ε
After	1.196	2.18	1.08	6.45	0.657
المعنويّة(Sig)	%1.1	%0.7	%0.6	%5	%1.1
المصدر من مخرجات SPSS					

تعتبر معاملات نموذج الانحدار إيجابيّة ومعنويّة عند مستوى دلالة 5% لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصرف، مما يدل على العلاقة الطرديّة بين نموذج الخسائر الائتمانيّة المطبق من قبل المصرف (المُتغيرات المستقلة) ومعدل كفاية رأس المال (المُتغير التابع). وبناءً على تلك المعاملات تصبح معادلة الانحدار كما يلي

$$CAR_{\text{After}} = 1.196 + 2.18\ \text{ECL} - \text{on}_{After} + 1.08\ \text{ECL} - \text{off}_{After}$$
$$+ 6.45\ \text{ECL} - \text{In\&B}_{After} + 0.657$$

يبين الجدول معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح كما يلي:

الجدول رقم (77.2.5) يمثل معاملات الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح

المعاملات	ثابت المعادلة	ECL –on	ECL –off	ECL–In&B	معامل الخطأ
الرمز	α	β_1	β_2	β_3	ε
After	1.196	2.18	1.08	6.45	0.657
Model	1.201	1.11	(1.89)	1.15	0.525
المصدر من مخرجات SPSS					

تُعتبر معاملات نموذج الانحدار لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفق النموذج المُقترح معنويّة عند مستوى دلالة 5%، وإيجابيّة عند تطبيق النموذج في التسهيلات الائتمانيّة المُتوقعة في التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة والاستثمارات والأرصدة المصرفيّة (المُتغيرات المستقلة) مما يدل على العلاقة الطرديّة بين تلك المُتغيرات المستقلة ومعدل كفاية رأس المال (المُتغير التابع)، وسلبيّة عند تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة في التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة وتدل على العلاقة عكسيّة بين تلك المُتغيرات المستقلة ونسبة كفاية رأس المال. وبناءً على تلك المعاملات تصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$CAR_{Model} = 1.201 + 1.11\text{ECL} - \text{on}_{Model} - 1.89\ \text{ECL} - \text{off}_{Model} + 1.15\ \text{ECL} - \text{In\&B}_{Model} + 0.525$$

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

1.3.5. نتائج الدراسة:

بناءً على اختبار الفرض الأول إنّ القدرة التفسيريّة لنموذج الانحدار المتعدد والمُتمثلة بقيمة معامل التحديد R^2 لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة 29% و28.1% لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصرف و31.1% لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُقترح، حيث استطاعت نماذج الأدوات الماليّة وفق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة القيام بتفسير التغيرات في التقديرات المُحاسبيّة بنسبة تتراوح بين 28.1 % و31.1% بالإضافة إلى أنّ نموذج الانحدار المتعدد معنوي عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل:

تؤثر نماذج الأدوات الماليّة وفق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في التقديرات المُحاسبيّة للمصارف السوريّة.

بناءً على اختبار الفرض الثاني، إنّ القدرة التفسيريّة لنموذج الانحدار المتعدد والمُتمثلة بقيمة معامل التحديد R^2 لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة 25.9 % و12.3% لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصرف و26.3% لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المُقترح، حيث استطاعت نماذج الأدوات الماليّة وفق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة القيام بتفسير التغيرات في المخاطر الائتمانيّة والمُتمثلة بكفاية رأس المال بنسبة تتراوح بين 12.3 % و26.3% بالإضافة إلى أنّ نموذج الانحدار المُتعدد معنوي عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل:

تؤثر نماذج الأدوات الماليّة وفق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في المخاطر الائتمانيّة للمصارف السوريّة.

2.3.5.مناقشة النتائج:

تعود نتائج اختبار الفرض الأول بشكل أساسيّ إلى احتساب مُخصصات للأرصدة المصرفيّة والاستثمارات بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانيّة غير المستغلة، وتتوافق مع نتائج دراستي (Gómez et al., 2022)[1] و دراسة Zoltán, (2016)[2].

إنّ انخفاض نسبة R^2 بين نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة وفق المعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/ ونموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المطبق من قبل المصرف يعود إلى المُخصصات الإضافية التي قامت المصارف بتشكيلها مسبقاً، والمكونة على أساس المحفظة ككل بناءً على اختبارات الجهد، حيث قامت المصارف باستخدامها لتغطية المُخصصات المشكلة مقابل الأرصدة المصرفيّة والاستثمارات بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة، وقامت بعض المصارف بإرجاع الفائض من تلك المُخصصات إلى الأرباح المحتجزة كشهبا بانك وبنك سورية والمهجر وبنك الائتمان الأهلي، وهذا ما يخالف الفقرة رقم من 13 من القرار رقم 4/ م.ن الصادر عن مصرف سورية المركزيّ بتاريخ 14 شباط 2019 والذي ينص على ضرورة الاحتفاظ بالفائض ضمن مُخصصات للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة لغاية استقرار تطبيق تعليمات القرار.

يعود ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج المُقترح مقارنة مع نموذج الخسائر الائتمانية المُتكبدة ونموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة من قبل المصارف إلى توحيد آلية تطبيق نموذج الأدوات الماليّة بين كافة المصارف مقارنة مع النماذج السابقة، فعلى سبيل المثال، قامت ثلاثة مصارف خاصة فقط (فرنسبنك، بنك سورية والخليج، بنك الشرق) باحتساب مُخصص خسائر ائتمانيّة مُتوقعة على الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزيّ بالعملة الأجنبية. وكذلك

[1] Gómez, A., Gelashvili, V., Delgado, M. L., & Rivero, J. Á. (2022). **Op.cit**

[2] Zoltán, Farkas Novotny. (2016), **Op.Cit.**

اختلاف آلية اختساب اختبارات الجهد بين المصارف عند تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة دون وجود أي أساس واضح لهذا الاختلاف.

بناءً على معاملات الانحدار، نلاحظ وجود علاقة طرديّة بين المُخصصات المشكلة لقاء التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة للنماذج الثلاث مع التقديرات المُحاسبيّة والمُخصصات المشكلة مقابل المصارف مع التقديرات المُحاسبيّة لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفقاً لنموذج المصرف والنموذج المُقترح، في حين توجد علاقة عكسيّة بين نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة المكونة لقاء التسهيلات الائتمانيّة غير المُباشرة والتقديرات المُحاسبيّة لنموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفقاً لنموذج المصرف والنموذج المُقترح. ويعود ذلك إلى أنّ معامل التحويل الائتمانيّ المنخفض للتسهيلات الائتمانيّة غير المستغلة القابلة للإلغاء والبالغ 10% من قيمة تلك التسهيلات مغطاة بضمانات نقديّة غالباً، بالإضافة إلى قيام بعض المصارف بتصنيف المُخصصات المشكلة للتسهيلات الائتمانيّة المُباشرة غير المستغلة مع مُخصص التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة لارتباطها بعميل مشترك، في حين يتوجب تصنيفها كستهيلات ائتمانيّة غير مُباشرة.

يتوافق نتائج اختبار الفرض الثاني مع نتائج دراسة (Kyiu & Tawiah, 2023)[1]، ويعود ذلك بشكل أساسيّ إلى الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر المُتغيرة بتغير قيمة المُخصصات، فلم تعد مُخصصات التسهيلات الائتمانيّة المُباشرة والتسهيلات غير المُباشرة هي العامل الأساسيّ في تخفيض قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر، بل تم إضافة المُخصصات المشكلة على الأرصدة المصرفيّة والاستثمارات، بالإضافة إلى تغير في عدد أيام التأخر عن السداد العميل، حيث يعتبر الدين غير منتج وفق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتكبدة إذا زادت عدد أيام التأخر عن السداد عن270 يوماً بناءً على القرار رقم 597 وتعديلاته، في حين يُعتبر الدين غير منتج إذا زادت عدد أيام التأخر عن السداد عن90 يوماً بناءً على القرار رقم 4/ م.ن الصادر عن مجلس النقد والتسليف.

[1] Kyiu, A., & Tawiah, V. (2023, August). **Opcit.**

إنّ التغير الناشئ عن رأس المال الأساسيّ يعود إلى التغير في صافي حقوق الملكية وقيام المصارف بزيادة رأس المال الأساسيّ عند تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة (النموذج المطبق من قبل المصارف والنموذج المُقترح) بقيمة المُخصصات المصنّفة ضمن المرحلة الأولى والثانية على ألا تتجاوز نسبة 1.25% من قيمة الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر وتخفيضها من قيمة تلك الموجودات وذلك وفقاً للقرار رقم 4/ م.ن الصادر عن مجلس النقد والتسليف، وهذا يتوافق مع نتائج دراسة (Boscia et al., 2022)[1].

يعود الإنخفاض في قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج المطبق من قبل المصارف وارتفاعه وفقاً للنموذج المُقترح إلى عدم قيام بعض المصارف بتعديل الموجودات الماليّة المرجحة بالمخاطر بعد تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة (بنك الشرق، وبنك الأردن).

2.3.5. التوصيات

بناءً على الإطار النظري والنتائج السابقة وتفسيرها، يوصي الباحث بـ:

1- ضرورة التزام المصارف بقرارات مصرف سورية المركزيّ ولا سيما القرار رقم 4/ م.ن من حيث آلية تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم 9 وآلية القياس والإفصاح، مع التأكيد على أنّ هذا القرار قد وضع الحدود الدنيا المسموح به في المصارف السورية، ويتوجب على المصارف زيادة تلك الحدود بناءً على سياسة المصرف والظروف الداخليّة والخارجيّة المحيطة.

2- يجب على إدارة المصارف القيام بمراجعة دورية لآلية التقديرات المُحاسبيّة المتضمنة في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وضرورة تحسينها بناءً على طبيعة العملاء لديهم ومقارنة آلية تلك التقديرات مع القطاع المصرفيّ ككل في سورية والبلدان المجاورة.

[1] Boscia, M. R., Dantas, J. A., Leone, V., & Kimura, H. (2022). **Op.cit**

3- يتوجب على المصارف اعتماد منهج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة كأساس في إدارة المخاطر، حيث يجب الاعتماد على هذا المنهج في آلية اتخاذ قرار منح القروض وتحديد الضمانات المقبولة من أجل تخفيض قيمة مصروف تلك المُخصصات وتأثيرها في أرباح المصارف.

4- يجب أن يقوم قسم الخزينة في المصارف بأخذ منهج الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة في آلية اتخاذ القرارات، حيث يتوجب عليه وضع أموال المصرف لدى مصارف آخرى تتميز بالجودة الائتمانيّة بفوائد تتناسب مع المُخصصات المشكلة لها. وهذا ما يتطلب التنسيق مع الأقسام الآخرى كقسم إدارة المخاطر والقسم الماليّ.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- **الكتب والمؤلفات:**

1. اسماعيل، اسماعيل، وميالة بطرس، مرعي، عبد الرحمن. (2011). **المحاسبة المتوسطة**. دمشق: سورية، منشورات جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.
2. بلعزوز، بن علي. (2013). **إدارة المخاطر**. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. دار الوراق للنشر والتوزيع.
3. حمادة، رشا، ويوسف، علي. (2013). **المدخل المعاصر للتحليل الماليّ ودوره في الأسواق الماليّة**. الطبعة الأولى. دمشق: سورية. المركز العربي للتعريف والترجمة والتأليف والنشر.
4. الحويماني، فهد. (2006). **المال والاستثمار في الأسواق الماليّة**. الطبعة الثانية. الرياض: السعودية. مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
5. الدهراوي. كمال الدين مصطفى.(2007)، **المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة الماليّة**، الطبعة الأولى. الاسكندرية: مصر. المكتب الجامعي الحديث
6. الزرري، عبد نافع عبد الله، فرح، غازي توفيق. (2001). **الاسواق الماليّة**. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. دار وائل لمنشر.
7. زكريا، أحمد، (1999). **مبادئ الاستثمار**، الطبعة الأولى. عمان: الأردن. دار المناهج.
8. شيخة، محمد غياث. (2021). **التمويل-المبادئ السياسات التوجهات الحديثة**. الطبعة الأولى. دمشق: سورية. دار رسلان.
9. عفانة، محمد كمال. (2022). **إدارة الائتمان المصرفيّ**. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. دار اليازوري العلمية.

10. فلوح، صافي، واسماعيل، اسماعيل، مرعي، عبد الرحمن، حمزة، محي الدين.(2017)، **تحليل القوائم الماليّة**، دمشق: سورية، منشورات جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.

ب- الدوريات:

1. أبو العلا، أسامة مجدي فوائد محمد. (2020). أثر جودة الإفصاح المُحاسبيّ على التصنيف الائتمانيّ للشركات: دراسة تطبيقيّة على الشركات المدرجة في سوق الأوراق الماليّة المصريّ. **مجلة البحوث التجاريّة**. مجلد:42. العدد:2. ص: 25-27. الزقازيق: مصر.
2. أبو المعاطى، احمد. (2023). التنبؤ بالتقديرات المُحاسبيّة باستخدام تقنيات تعلم الآلة وأثره على مستوى تمهيد الدخل: بالتطبيق على البيئة المصريّة. **المجلة المصريّة للدراسات التجاريّة**. مجلد:47. عدد:4. ص-ص 963-1004. المنصورة: مصر.
3. أحمد، محمد عزام عبد المجيد.(2023). الإفصاح عن التقديرات المُحاسبيّة وأثرها على قرارات الاستثمار. **مجلة البحوث الماليّة والتجاريّة**. مجلد:1. عدد:24. ص - ص 174-218. بورسعيد :مصر.
4. انجرو، ايمان. (2023). حوكمة الشركات والمخاطر الائتمانيّة -دراسة مسحية على المصارف التقليديّة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السورية. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.** مجلد:45. عدد:4. ص-ص: 121-138. اللاذقية: سورية. جامعة تشرين.
5. البابلى، شيماء. (2023). أثرالتحول الى تطبيق معيار التقرير المالى الدولى IFRS9 على خفض المخاطر المصرفيّة بالبنوك المصريّة. **مجلة البحوث الإدارية والماليّة والكمية**. مجلد:3. عدد.1. ص-ص: 116-160. السويس: القاهرة.
6. البدوي، لمى عدنان. (2022). أثر الودائع والمُخصصات الائتمانيّة وربحية المصرف في مخاطر التركزات الائتمانيّة" دراسة تطبيقيّة على قطاع المصارف التقليديّة الخاصة في سورية". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية**. مجلد:38. عدد :2. ص-ص:69-107.دمشق: سورية. جامعة دمشق

7. بعيليش، شهيرة، وبوشنافة، الصادق. (2022). آليات تطبيق مبادئ الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفيّة في القطاع المصرفيّ الجزائري. **مجلة البحوث والدراسات العلمية**. مجلد:16. عدد:1. ص–ص: 96–114. مدية: الجزائر.

8. الجرد، عبد الرحمن الطاهر. (2020). تقييم دور نظم المعلومات المُحاسبيّة في الحد من المخاطر المصرفيّة في ضوء مقررات لجنة بازل. **مجلة القرطاس للعلوم الانسانية والتطبيقيّة**. مجلد: لا يوجد. عدد:8. ص–ص:408–385. طرابلس: ليبيا.

9. جلال، أمل ، وغطاس، برنس، أبو الوفا، ناصر. (2021). دور الاتجاهات السلوكية والحكم المهني في إعداد التقديرات المُحاسبيّة (دراسة تحليلية). **المجلة العلمية لكلية التجارة** مجلد:41. عدد: 71.. ص– ص: 15–46. أسيوط: مصر.

10. الجليل، فيصل، فنير، عماد. (2024). إطار مُحاسبيّ مُقترح للتحوط للخسائر الائتمانيّة المُتوقعة وفقا للمعايير المُحاسبيّة وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفيّ الليبي: دراسة تطبيقيّة. **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**. مجلد:21. عدد1. ص–ص. 32–1. زليتن: ليبيا.

11. حاجم، ايهاب عبد الوهاب، ويعقوب، فيحاء عبد الله. (2020). تبني معيار الإبلاغ الماليّ الدوليّ رقم 9 الأدوات الماليّة –الإعتراف والقياس للمحاسبة عن الأسهم وانعكاسه على القوائم الماليّة للشركات. **مجلة دراسات مُحاسبيّة وماليّة**. مجلد:15. عدد:52. ص–ص: 123–136. بغداد: العراق.

12. حسن، عبد المنعم. (2020). أثر تطبيق معايير التقرير الماليّ الدوليّة على المقدرة التنبؤية لمُخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير الماليّة والأداء الماليّ. **مجلة الاسكندرية للبحوث المُحاسبيّة**. مجلد:4. عدد.1. ص–ص 1–61. الاسكندرية: مصر.

13. حسين، سليم، وعزيز، پهرژين. (2024). السياسات المُحاسبيّة والتغيرات في التقديرات المُحاسبيّة والأخطاء– وأثره في تعزيز جودة التقارير الماليّة–(IAS8)–القياس والافصاح المُحاسبيّ في إطار المعيار المُحاسبيّ الدوليّ:

دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمُحاسبيّن القانونيين والمُحاسبيّن العاملين في الشركات في مدينة اربيل. **مجلة پۆليتكنيك للعلوم الإنسانية والاجتماعية**. *مجلد: 5. عدد:* 1. ص: 347. أربيل: العراق.

14. خلف، صلاح نوري، وعلي، نافع حسين. (2018). دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفيّة اطار مُقترح انموذجي لاختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفيّة. **مجلة دراسات مُحاسبيّة وماليّة**. 13مجلد:13. عدد: 43. ص–ص:58–79. بغداد: العراق.

15. خليل، حوراء احسان. (2018). دور معايير المحاسبة الدوليّة في الافصاح عن الادوات الماليّة المشتقّة في القوائم الماليّة. **المجلة العراقية للعلوم الادارية**. مجلد:14. عدد:56. ص–ص: 338–354. كربلاء: العراق.

16. سلطان، عبير رحمان، ورهيف، بلسم حسين. (2019). أثر تأمين الودائع للحد من المخاطر المصرفيّة في القطاع المصرفيّ العراقي. **مجلة دراسات مُحاسبيّة وماليّة**. مجلد:15. عدد:50. ص–ص:1–5. بغداد: العراق.

17. شاهين، عبد الحميد، وبغدادي، رجب محمد عمران. (2019). القياس المُحاسبيّ لمخاطر السيولة بالبنوك التجاريّة في ضوء معايير الرقابة المصرفيّة لبازل 3 والمعيار IFRS 9. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث الماليّة والإدارية**. مجلد:3. عدد:1. ص–ص: 1–40. السادات: مصر.

18. شخوم، رحيمة، وحفاي، عبد القادر. (2021). أثر المخاطر المصرفيّة على ربحية المصارف التجاريّة–دراسة قياسية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في الجزائر. **دراسات العدد الاقتصادي**. مجلد: 12. عدد:2. ص–ص:217–232. الجزائر: الجزائر.

19. شوقي، طارق. (2017). محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات الماليّة في ظل المعيار الدوليّ لإعداد التقارير الماليّة رقم IFRS 9 الأدوات الماليّة مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS 133. **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**. مجلد:1. عدد:17. ص ص: 102–116. الجزائر: الجزائر.

20. الصايغ، عماد سعد محمد. (2017). إطار مُقترح لاستخدام التشكك المهني في ترشيد قياس التقديرات المُحاسبيّة– دراسة ميدانية. **مجلة الفكر المُحاسبيّ**. مجلد:21. عدد:4. ص– ص: 1150–1214. العباسية: مصر. كلية التجارة، جامعة عين شمس.

21. الطائي، حيدر، والحيدري، وفاء. (2024). تحقيق العدالة الضريبية بتطبيق معيار الإبلاغ الماليّ الدوليّ 8 السياسات المُحاسبيّة والتغيرات في التقديرات المُحاسبيّة والاخطاء– بحث تطبيقيّ لعينة من الشركات المسجلة في الهيئة العامة للضرائب. **مجلة دراسات مُحاسبيّة وماليّة**. مجلد:19. عدد:67. ص– ص: 50–66. بغداد: العراق.

22. عباس، أحمد عادل أحمد. (2017). أثر الإفصاح عن التقديرات المُحاسبيّة على جودة التقارير الماليّة – دراسة تطبيقيّة. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**. مجلد: 54. عدد: 1. ص–ص :1–24. دمياط: مصر

23. عبد الرحمن، أحمد رجب عبد الملك، ومحمد، أسامة محمد صالح. (2016). مدى إسهام دقة التقديرات المُحاسبيّة في تحسين جودة التقارير الماليّة: دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق الماليّة. **مجلة أما رياك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا**. مجلد:7. عدد:23. ص–ص: 117–130. تكساس: الولايات المتحدة الأميركية.

24. عبد الرحيم، محمد يوسف. (2022). دور التوسع في الإفصاح عن التقديرات المُحاسبيّة في الحد من غموض التقارير الماليّة. **مجلة الاسكندرية للبحوث المُحاسبيّة**. مجلد:6. عدد:3. ص: 358. الاسكندرية: مصر. 349–396.

25. عبيد، مبارك جابر. (2024). دور تطبيق معايير IFRS فى تقدير الخسائر الائتمانيّة المُتوقعة لتغيرات سعر الصرف. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث الماليّة والإدارية**. عدد:16. عدد:3. ص– ص: 1501–1526. السادات: مصر.

26. العجلة، حاجي. (2013). بازل 3 دوافعها وإمكانية تطبيقها. **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**. مجلد:2. عدد:2. ص – ص: 18–1. البليدة: الجزائر.

27. العقيلى، ليلى محروس. (2017). العوامل التي تحد من ممارسات إدارة الربح المتعسفة للتقديرات المُحاسبيّة– التطبيق على شركات المساهمة المصريّة. **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**. مجلد: 54. عدد:1 ص– 2: 181–222. الاسكندرية: مصر.

28. علي، نافع حسين. (2018). دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفيّة اطار مُقترح انموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفيّة. **مجلة دراسات مُحاسبيّة وماليّة**. مجلد:13. عدد:43. ص–ص:58–79. بغداد: العراق.

29. العواوي، إبراهيم ناصر، حُميد، صالح محمد، و جمعان، نجاة محمد. (2024). تأثير المخاطر على تطبيق معايير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل في البنوك التجاريّة اليمنية. **مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية** مجلد:1. عدد:2. ص:626. صنعاء: اليمن.

30. عويد، منعم حسين علي. (2020). تأثير بعض ادوات الدين قصيرة الاجل في عرض النقود وأثره في انتاج محصول القمح في العراق خلال المدة (1990_2018). **مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية**. مجلد:26. عدد:122. ص–ص: 379–393 . بغداد:العراق.

31. عيدان، محمد فرج، وخلف، سحر ناجي. (2020). تأثير المخاطر الائتمانيّة على اسعار الاسهم دراسة تطبيقيّة في عينة من المصارف التجاريّة المدرجة في سوق العراق للاوراق الماليّة. **مجلة الريادة للمال والأعمال**. مجلد:1. عدد:2. ص–ص، 117–128. بغداد: العراق.

32. فايزة، زرقط، والامين، لباز. (2020). إدارة المخاطر في البنوك التجاريّة الجزائرية في ظل مُتطلبات معيار الإبلاغ الماليّ الدوليّ "Ifrs7الأدوات الماليّة–الإفصاحات. **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجاريّة**. مجلد:13. عدد:1. ص–ص: 694–709. الجزائر: الجزائر.

33. فرج، محمد أبو خزام، ومعيتيق، سمية سالم. (2024). تقييم إدارة مخاطر العمليات المصرفيّة الإلكترونية بالمصارف الليبية في ضوء مقررات بازل – دراسة ميدانية على عينة من أفرع المصارف الليبية العاملة بمدينة سرت. **مجلة جامعة سرت للعلوم الانسانية**. مجلد:14. عدد.1. ص ص:208-230 . سرت: ليبيا.

34. محمد، صلاح علي، حامد، محجوب عبد الله. (2017). دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانيّة والتمويلية للمصارف العربية. **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**. (مجلد:9. عدد.1) ص-ص: 1-26. غزة: فلسطين.

35. محمد، كوثر، والموجود، محمود، وهلالي، أسامة، (2024). سلاسل الكتل كمتغير معدل لتأثير التقديرات المُحاسبيّة في جودة المعلومات المُحاسبيّة: دراسة ميدانية بالتطبيق على بيئة الأعمال المصريّة. **مجلة البحوث الماليّة والتجاريّة.** مجلد:25. عدد: 2. ص-ص: 123-180. بورسعيد :مصر.

36. محمد، نسمة. (2023). مقومات تطوير النظام المُحاسبيّ المصرفيّ في ضوء مُتطلبات بازل (4). **مجلة البحوث الماليّة والتجاريّة**. مجلد:24. عدد:4. ص-ص:88-114. بورسعيد :مصر

37. المدبولي، داليا. (2016). تحليل العلاقة بين جودة التقارير الماليّة وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمديونية: دراسة تطبيقيّة على الشركات المسجلة فى البورصة المصريّة. **الفكر المُحاسبيّ**. مجلد:20. عدد:2. ص- ص 789-856. العباسية: مصر. كلية التجارة، جامعة عين شمس.

38. مزيد رفاعة، تامر. (2010)، أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمُتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات الماليّة وفقاً للمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**. مجلد:26. عدد:1. ص-ص: 617-653. دمشق: سورية. جامعة دمشق.

39. النعساني، أحمد ياسر. (أيار، 2024). أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تخفيف المخاطر في العمليات المصرفيّة: دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك الراجحي والاهلي. **مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية**. مجلد:2. عدد. لايوجد. ص-ص: 1-25. كوالالمبور: ماليزيا.

40. نويجي، حازم محفوظ محمد. (2019). أثر درجة تعقد التقديرات المُحاسبيّة على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات- دراسة تجريبية. **مجلة الإسكندرية للبحوث المُحاسبيّة**. مجلد:3. عدد:3. ص- ص، 375-442. الاسكندرية: مصر.

41. هزام، عدي عبد، والدباس، وفاء عبد الأمير. (2021). أثر إجراءات مراقب الامتثال المصرفيّ في قرار منح الائتمان والتعثر في السداد -بحث تطبيقيّ في عينة من المصارف العراقية. **مجلة دراسات مُحاسبيّة وماليّة** مجلد:16. عدد:56. ص-ص 178-195. بغداد: العراق.

ت- الرسائل الجامعية:

1. شيلق، رابح. (2019). **أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسات الائتمانيّة في المصارف التجاريّة الجزائرية-دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017**. دراسة دكتوراه غير منشورة. غرداية: الجزائر. جامعة غرداية.

2. عبود، ريم. (2017). **نموذج كمي مُقترح لقياس وإدارة مخاطر الائتمان المصرفيّ- حالة تطبيقيّة في المصرف الصناعي السوري**. دراسة دكتوراه غير منشورة، دمشق: سورية. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.

3. محمد، بلقيس أحمد البشير. (2018). **مكونات الهيكل الماليّ وأثرها في قرارت الائتمان المصرفيّ للحد من المخاطر المصرفيّة للمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق الماليّة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: السودان. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

4. محمد، عبير عماد الدين رياض. (2022). **أثر تطبيق منهجية الشك المهني عند إعداد التقديرات المُحاسبيّة على جودة الأرباح-دراسة تطبيقيّة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الأزهر: مصر. كلية التجارة. جامعة الأزهر.

5. نجار، حياة. (2019). **إدارة المخاطر المصرفيّة وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجاريّة العمومية.** رسالة دكتوراه غير منشورة. الجزائر :الجزائر. جامعة فرحات عباس.

ث- المؤتمرات والندوات:

1. منال، منصور. (2009). **إدارة المخاطر الائتمانيّة ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية.** المتلقى العلمي حول الأزمة الماليّة والاقتصادية الدوليّة والحوكمة العالمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة فرحات عباس. الجزائر: الجزائر.

2. قندوز، عبد الكريم. (2020). **المخاطر المصرفيّة وأساليب قياسها.** دراسات معهد التدريب وبناء القدرات عدد.5. أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة. صندوق النقد العربي.

ج- التشريعات والقوانين:

1. الاتحاد الدوليّ للمُحاسبيّن.(2018). **معيار التدقيق الدوليّ رقم 540- تدقيق التقديرات المُحاسبيّة، بما في ذلك التقديرات المُحاسبيّة للقيمة العادلة، والإفصاحات ذات العلاقة.** إصدار المعايير الدوليّة لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة.
2. البنك المركزي المصريّ. (2018). **التعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم** 9.
3. البنك المركزي الأردني. (2016). **تعليمات رأس المال بازل III.**
4. البنك المركزي الأردني. (2018). **تعليمات تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة 9 رقم 13.**
5. البنك المركزي العراقي. (2018). **الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق مُتطلبات بازل III.**
6. سوق دمشق للأوراق الماليّة.(2019). **التقرير السنوي لسوق دمشق للأوراق الماليّة عن عام 2018.**
7. سوق دمشق للأوراق الماليّة.(2021). **التقرير السنوي لسوق دمشق للأوراق الماليّة عن عام 2020.**
8. سوق دمشق للأوراق الماليّة.(2022). **التقرير السنوي لسوق دمشق للأوراق الماليّة عن عام 2021.**

9. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. التعريفات الإجرائية.

10. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. إطار مفاهيم إعداد التقارير الماليّة.

11. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدوليّ رقم /1/.

12. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدوليّ رقم /2/.

13. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدوليّ رقم /8/.

14. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدوليّ رقم /16/.

15. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدوليّ رقم /19/.

16. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدوليّ رقم /20/.

17. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدوليّ رقم /29/.

18. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدوليّ رقم /34/.

19. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدوليّ رقم /36/.

20. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار المحاسبة الدوليّ رقم /39/.

21. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /1/.

22. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /2/.

23. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /7/.

24. مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /9/.

25.مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /13/.

26.مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /16/.

27.مجلس معايير المحاسبة الدوليّة. (2024). **المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة**. المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم /17/.

28.مصرف لبنان. (2008). **تقييم كفاية رساميل المصارف**. قرار أساسي رقم 9957.

29.مصرف لبنان. (2016). **مذكرة رقم 15 – المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم 9**. لجنة الرقابة على المصارف

30.مصرف لبنان. (2017). **تطبيق المعيار الدوليّ للتقارير الماليّة رقم 9**. قرار اساسي رقم ١٢٧١٣.

31.مصرف سورية المركزي.(2001). **تأسيس المصارف الخاصة**. قانون المصارف رقم 28.

32.مصرف سورية المركزي. (2004). **تعليمات الرقابة المصرفيّة رقم 12– القرار رقم 93ام.ن.اب4**. مجلس النقد والتسليف.

33.مصرف سورية المركزي. (2004). **تعليمات الرقابة المصرفيّة رقم 14– القرار رقم 95ام.ن.اب4**، مجلس النقد والتسليف.

34.مصرف سورية المركزي. (2005). **القرار رقم 120ام ن.اب4** مجلس النقد والتسليف.

35.مصرف سورية المركزي (2007). **قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/ م.ن/ ب4**. مجلس النقد والتسليف.

36.مصرف سورية المركزي. (2008). **القرار رقم 395ام.ن.اب4**. مجلس النقد والتسليف.

37.مصرف سورية المركزي. (2009). **القرار رقم 501ام.ن.اب4**. مجلس النقد والتسليف.

38.مصرف سورية المركزي. (2019). **قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4ام.ن**، مجلس النقد والتسليف.

39. هيئة الأسواق والأوراق الماليّة السورية. (2005). **قانون هيئة الأسواق والأوراق الماليّة السورية رقم 22 وتعديلاته.**

40. هيئة الأسواق والأوراق الماليّة. (2019). **التقرير السنوي لإشراف هيئة الأسواق والأوراق الماليّة السورية 2018.**

41. هيئة الأسواق والأوراق الماليّة. (2022). **تقرير حوكمة الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الأسواق والأوراق الماليّة السورية 2020-2021.**

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية:

A. Books:

1. Bellini, Tiziano. (2019). **IFRS 9 and CECL Credit Risk Modelling and Validation: A Practical Guide with Examples Worked in R and SAS**. USA. New York: Academic Press. Elsevier
2. Choudhry, Moorad. (2004). **Corporate Bonds and Structured Financial Products**. first Edition. Oxford: UK. Elsevier Butterworth- Heinemann. P.418.
3. Hock, Brain, & Roden, Lynn. (2020). **CMA-Financial Planning, Performance**. and Analytics. Ohio: United States of America. Hock International LLC P:93.

B. Journals and Series

1. Abdou, Hussein, & Pointon John. (2011). Credit scoring, statistical techniques and evaluation criteria: a review of the literature. **Intelligent systems in accounting, finance and management**. (Vol:18, Issue: 2-3). P-P:59-82. London: USA.
2. Albrecht, A., Kim, K., & Lee, K. J. (2020). **Mandatory Disclosure and Management Discretion: On the Case of Changes in Accounting Estimates**, Korea Advanced Institute of Science and Technology
3. Alver, Jaan. (2007). **Preferred Stock: Liability or Equity**. Working paper 165. Tallinn: Estonia. Tallinn School of Economics and Business Administration. Department of Accounting at Tallinn University of Technology,

4. A. J. McNeil, R., Frey, and P. Embrechts. (2015) **Quantitative risk management: Concepts, techniques and tools**. Princeton University Press, Princeton. NJ: USA.
5. Ayunku, Peter, & Eweke, Gamaliel, (2019), Accounting Estimates and Financial Reporting Quality: Evidence from Quoted Deposit Money Banks in Nigeria. **Journal of Management Sciences**, (Vol:3. Issue:1). P: 41. Karachi: Pakistan
6. Beerbaum, Dirk. (2015). Significant increase in credit risk according to IFRS 9: Implications for financial institutions**. International Journal of Economics and Management Sciences**, (Vol:4, Issue:9) . P-P1-3. Iasi: Romania.
7. Boscia, M. R., Dantas, J. A., Leone, V., & Kimura, H. (2022). Expected Credit Losses and Regulatory Capital: Effects of IFRS 9 in European Banks. **Journal of Finance**, (Vol:10. Issue.1).P-P: 49-59. New Jersey: USA
8. Buesa, Alejandro, Francisco Javier Población García, and Javier Tarancón. (2019), Measuring The Procyclicality of Impairment Accounting Regimes: A Comparison Between IFRS 9 and US GAAP, Örebro University. **Working Paper Series, European Central Bank, No. 2347**, P-P:1-42. Örebro: Sweden
9. Dib, D., Feghali, K. (2021). Preliminary impact of IFRS 9 implementation on the Lebanese banking sector. **Accounting and Management Information Systems**, (Vol:20. Issue:3). P-P. 369-401. Bucharest: Romania.
10. Dib, D., Feghali, K. (2021). Preliminary impact of IFRS 9 implementation on the Lebanese banking sector. **Accounting and Management Information Systems**, (Vol:20. Issue:3). P-P. 369-401. Bucharest: Romania.
11. Ding, K., Lev, B., Peng, X., Sun, T., & Vasarhelyi, M. A. (2020). Machine Learning Improves Accounting Estimates: Evidence from Insurance Payments. **Review of Accounting Studies**. (Vol:.25. Issue:3). P-P:1098-1134. London: United Kingdom.
12. Evoney, G. D., & Margaretha, F. (2024). The Effect of Credit Risk Management on the Financial Performance of Banks Listed on the IDX**. Jurnal Ilmiah Manajemen Kesatuan**. (Vol:12. Issue:4). P-P: 933-938. Bogor: Indonesia.

13. Gebhardt, Günther. (2016). Impairments Of Greek Government Bonds Under IAS 39 And IFRS 9: A Case Study. **Accounting in Europe**. (Vol:13, Issue:2). P-P: 169-196. England: United Kingdon.
14. Gibilaro, Lucia, & Mattarocci, Gianluca. (2018). Multiple banking relationships and exposure at default. **Journal of Financial Regulation and Compliance**. (Vol:26. Issue: 1). P-P:2-19. Bingley: United Kingdom.
15. Gómez, A., Gelashvili, V., Delgado, M. L., & Rivero, J. Á. (2022). Impact of the application of IFRS 9 on listed Spanish credit institutions: implications from the regulatory, supervisory and auditing point of view. **The Journal of Risk Finance,** (Vol:23. Issue.4). P-P: 437-455. England: United Kingdom.
16. Gornjak, Mojca. (2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The analysis of replacement**. International Journal of Management, Knowledge and Learning** (Vol:6, Issue:1). P-P:115-130. Celje: Slovenia.
17. Gubareva, Mariya. (2018). IFRS 9 compliant adjustment of CDS implied point-in-time PDs to through-the-cycle default frequencies. **ISCAL Working Paper Series**.
18. Kyiu, A., & Tawiah, V. (2023, August). IFRS 9 implementation and bank risk. **Accounting Forum**. (Vol: Ne. Issue. Ne). P-P. 1-25. Routledge. Adelaide: Australia.
19. Lau, C. K. (2021). Measurement Uncertainty and Management Bias in Accounting Estimates: The Perspective of Key Audit Matters Reported By Chinese Firms' Auditors. **Asian Review of Accounting**. (Vol:29. Issue:1), P-P: 79-95. England: United Kingdom.
20. Orlando, GiuseP-Pe, & Pelosi, Roberta. (2020). Non-Performing Loans for Italian Companies: When Time Matters. An Empirical Research on Estimating Probability to Default and Loss Given Default. **International Journal of Financial Studies**. (Vol:8, Issue:4). P-P:1-22. Basel: Switzerland.
21. Ortolano, Alessandra, & Angelini, Eliana. (2020). Do CDS spread determinants affect the probability of default? A study on the EU banks. **Bank i Kredyt**. (Vol:51, Issue:1). P-P:23-52. Warszawa: Poland.

22. Osuizugbo. I.C.(2020) Financial Instruments Used in the Financing Construction Project in Nigeria, **Journal of Engineering Research and Reports**, (Vol.18, No.3), P-P: 24-36. Bengal: Indea.
23. Al-Rubaie M.M, & Al-Janabi, H. A. (2022). Using a Markov matrix to predict fluctuations in foreign exchange rates. **Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences**, Vol:18, issue:NE. P.P 181-194. Kufa. Iraq
24. Sacer, I. M., Malis, S. S., & Pavic, I. (2016)**.** The Impact of Accounting Estimates on Financial Position and Business Performance–Case Of Non-Current Intangible And Tangible Assets. **Procedia Economics and Finance**. (Vol:39. Issue: N.A). P-P.399-411. Oxford: UK.
25. Schutte, Willem Daniel, & Verster, Tanja,& Doody, Derek,& Raubenheimer, Helgard,& Coetzee, Peet Jacobus. (2020). A Proposed Benchmark Model Using A Modularized AP-Proach To Calculate IFRS 9 Expected Credit Loss. **Cogent Economics & Finance**. (Vol: 8. No.1), P-P:1-27. Abingdon: United Kingdon.
26. Sellami, Y. M., & Ali, M. M. (2024). The Impact of (IFRS 9) Adoption on Financial Performance: The Modifying Role of the Internal Audit Board**. Asian Journal of Economics, Business and Accounting**, (Vol: 24. Issue.9). P-P: 12-30. Bengal: India.
27. Spuchľáková, E., Valašková, K., Adamko, P. (2015). The Credit Risk and its Measurement, Hedging and Monitoring. **Procedia Economics and finance**. (Vol:24. Issue: N.E). P-P: 675-681. Oxford: UK.
28. Sultanoğlu. Banu. (2018) .Expected Credit Loss Model By IFRS 9 And Its Possible Early Impacts On European And Turkish Banking Sector. **Muhasebe Bilim Dünyası Dergisi**. (Vol:20, Issue:3). P-P :476-506. Yalova: Turkey
29. Al-Tamimi, N. S., & Idan, A. S. (2024). The AP-Plication of The Expected Losses Model Under The IFRS9 Standard And Its Impact on The Provision Of Loan Losses In Iraqi Banks. **AL-Qadisiyah Journal For Administrative and Economic Sciences**. Vol:26 Issue:1. P-P.46-61. AL-Qadisiyah: Iraq.

30. ToP-P, Rebekka, &Perl, Robert. (2010). Through-The-Cycle Ratings Versus Point-In-Time Ratings and Implications of The MaP-Ping Between Both Rating Types. **Financial Markets, Institutions & Instruments**. (Vol:19, Issue:1. P-P: 47-61. Hoboken: USA**.**
31. Volarević, Hrvoje, & Varović, Mario. (2018). Internal model for IFRS 9-expected credit losses calculation. **Ekonomski Pregled Journal**, (Vol:69. Issue:3). P:269-297. Zagreb: Croatia.
32. Witzany, Jiří. (2011). Exposure at default modeling with default intensities. **European Financial and Accounting Journal**. (Vol:6. Issue:4). P-P:20-48. Praha: Czech Republic.
33. Yehia, Y. A. (2018). Prediction of the probabilities for changing of the agricultural loans using Markov chain model. **Egyptian Journal of Agricultural Research**. Vol:96. Issue. 3. P-P. 1229-1257. Giza: Egypt.

C. Conferences:

1. Lugovsky, D., and Kuter, M. (2019). **Accounting Policies, Accounting Estimates and its Role in The Preparation of Fair Financial Statements in Digital Economy**. In International Conference on Integrated Science. Georgia.
2. Kristóf, Tamás, & Virág, Miklós. (2017). **Lifetime Probability of Default Modeling for Hungarian Corporate Debt Instruments.** European Conference on Modelling and Simulation, France

D. Regulations:

1. AIF. (2013). **Case Study on Credit Risk Modelling.** Asian Institute of finance. Kuala Lumpur: Malaysia,
2. Australian Accounting Standards Board. (2011.). **Accounting Policies – Changes in Accounting Estimates and Errors**. Australian Accounting Standard AASB 108.
3. American Institute for Certificated Public Accountants, (AICPA). (2011). **Auditing Accounting Estimates , Including Fair Value Accounting Estimates and related Disclosures ,** AU-C Section 540 .New York, NY: AICPA.

4. Chartered Professional Accountants of Canada. (2018). **Auditing Accounting Estimates and Related Disclosures**, CAS 540
5. Basel Committee on Banking Supervision, (1988). **International convergence of capital measurement and capital standards.** Bank for International Settlements.
6. Basel Committee. (2001). **The Internal Ratings-Based AP-Proach.** SuP-Porting Document, the CP2
7. Basel Committee on Banking Supervision, & Bank for International Settlements. (2000), **Principles for the Management of Credit Risk**. Bank for International Settlements
8. Basel committee on Banking Supervision .(2000). **Report to G7 finance ministers and central bank Governors on international accounting standards**. Bank of International Settlements (BIS).
9. Basel Committee on Banking Supervision. (2004**). International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: a Revised Framework.** Bank for International Settlements.
10. Basel Committee on Banking Supervision. (2010). **Basel III: A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks and Banking Systems**. Bank for International Settlements.
11. Basel Committee on Banking Supervision. (2015). **Guidance on Credit Risk and Accounting for Expected Credit Losses**. Bank of International Settlements (BIS)
12. Basel Committee on Banking Supervision, (2017). **Basel III: Finalizing post-crisis reforms**. Bank for International Settlements.
13. BIS. (2006). **International Convergence of Capital Adequacy Measurement and Standards. in the future of Financial Systems and Services**, Bank for International Settlements
14. IFC. (2019), **Credit Scoring AP-Proaches Guidelines.**The World Bank Group, Washington: USA.
15. FASB. (2005). **Accounting Changes and Error Corrections**. Statement of Financial Accounting Standards No. 154.

16. Moody's. (2020), **Rating Symbols and Definitions**.Moody's Standing Committee.
17. PCAOB. (2014). **Auditing Accounting Estimates and Fair Value Measurements**. Staff Consultation Paper**.**
18. PCAOB. (2018). **Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Measurements**.
19. **Thesis:**
20. Glendening, M. R. (2012). **Critical accounting estimate disclosures and the value relevance of balance sheet item.** Ph.D. Thesis, University of Iowa, Pakistan,
21. Joubert, M. (2019). **Estimation Techniques for Deriving The Basel And IFRS 9 LGD Estimates on Retail Bank Portfolios**. Ph.d Thsis. North-West University, South Africa,
22. Ljung, Carolina, Svedberg, Maria. (2020). **Estimation of Loss Given Default Distributions for Non-Performing Loans Using Zero-and-One Inflated Beta Regression Type Models**. Master Degree, Industrial Engineering and Management. Stockholm: Sweden.

ثالثاً : المواقع الإلكترونيّة:

1. http://www.dse.gov.sy/reports/finanicial_data_comparision

الملحق رقم 1

نسب تثقيل مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات الأخرى

نسب تثقيل مخاطر الموجودات الأخرى	نسب تثقيل مبالغ السلف والقروض الديون المستحقة منذ أكثر من تسعين يوماً			نسب تثقيل مبالغ السلف والقروض غير المستحقة	الجهة أو الحساب المدين
	المؤونة المكوّنة مقابلها أقل من 20%	المؤونة المكوّنة مقابلها 20%-50%	المؤونة المكوّنة مقابلها 50% وأكثر		
	%150	%100	%50	%100	السلف والقروض الكبيرة *(Corporate)
	%100	%100	%50	%75	السلف والقروض التقليدية المتوسطة والصغيرة (Retail) **
	%100	%100	%50	%35	القرض السكنية

* السلف والقروض الكبيرة (Corporate) هي السلف والقروض التي يبلغ رصيدها ..... مليون ل . س وما فوق أو ما يوازيها بالعملات الأجنبية

** السلف والقروض التقليدية المتوسطة والصغيرة (Retail) هي السلف والقروض التي لا تتجاوز مبلغ ..... مليون ل . س

نسب تثقيل مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات الأخرى	
نسب تثقيل مخاطر الموجودات الأخرى	**الجهة أو الحساب المدين**
صفر %	. الصندوق والنقد في الطريق
%20	. غرفة التقاص
%20	. المديرية العامة والفروع في سوريا والخارج
%20	. الشيكات والسحوبات على المصارف
%100	. الشيكات والسحوبات على الأفراد
حسب مخاطر الجهة المدينة المبينة في هذا الجدول	. مدينون مختلفون
صفر%	. دفعات مقدمة على أرباح المصارف
صفر%	. فروقات تقييم
صفر%*	. صافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية
%100	. صافي الموجودات المادية
صفر%	. الموجودات الثابتة المالية
%100	. القيم العينية المعدة للبيع
%100	. مخزون اللوازم والقرطاسية
صفر%	. التأمينات المدفوعة
%50	. الحسابات الانتقالية
%100	. نفقات مدفوعة مقدماً
%50	. ايرادات مستحقة غير مقبوضة
صفر%	. ذهب ومعادن ثمينة وعملات تذكارية وطوابع
%100	. موجودات أخرى

نسب تثقيل مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات الأخرى

الجهة أو الحساب المدين	درجة التصنيف	نسب التثقيل للدول	نسب التثقيل للقطاع العام	نسب التثقيل للمصارف		
				تابع لتصنيف الدولة	وفقاً للتصنيف الذاتي	
					مبالغ تستحق خلال ثلاثة أشهر	مبالغ تستحق بعد ثلاث أشهر
الجمهورية العربية السورية	.	صفر %	%20	%20	%20	%20
الدول الأخرى ومصارفها المركزية	AAA . AA−	صفر %	%20	%20	%20	%20
	A− . A+	%20	%50	%50	%20	%50
	BBB− . BBB+	%50	%100	%100	%20	%50
	B− . BB+	%100	%100	%100	%50	%100
	أقل من B−	%150	%150	%150	%150	%150
	دول غير مصنفة	%100	%100	%100	%20	%50

الملحق رقم 2

نشرة احتمال التعثر الصادرة عن وكالة التصنيف الائتمانيّة العالمية Moody's										
التصنيف	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	سنة 5	سنة 6	سنة 7	سنة 8	سنة 9	سنة 10
Aaa	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
Aa	0.00%	0.00%	0.16%	0.45%	0.76%	0.92%	0.92%	0.92%	0.92%	0.92%
A	0.00%	0.07%	0.46%	0.75%	1.06%	1.53%	2.18%	2.86%	3.58%	4.34%
Baa	0.00%	0.38%	0.61%	0.86%	1.13%	1.54%	1.86%	2.20%	2.56%	2.95%
Ba	0.51%	1.47%	2.87%	4.11%	5.43%	6.32%	7.33%	8.63%	9.70%	10.68%
B	2.62%	5.28%	7.54%	9.74%	11.87%	13.98%	16.06%	18.06%	19.81%	21.29%
Caa–C	11.71%	19.25%	24.96%	30.27%	34.18%	36.77%	38.68%	40.75%	41.48%	41.48%
Investment–Grade	0.00%	0.11%	0.30%	0.49%	0.69%	0.94%	1.16%	1.39%	1.64%	1.91%
Speculative–Grade	2.67%	5.10%	7.33%	9.39%	11.30%	12.84%	14.37%	16.01%	17.31%	18.41%
All Rated	0.97%	1.91%	2.81%	3.64%	4.42%	5.10%	5.75%	6.43%	7.01%	7.54%

Abstract

The study aimed to examine the impact of implementing financial instrument models, specifically the incurred credit loss model under International Accounting Standard No. 39 and the expected credit loss model under International Financial Reporting Standard No. 9, whether applied by the bank or through a proposed model, on accounting estimates represented by depreciation, amortization, and provisions calculated under each model, as well as on credit risk represented by the capital adequacy ratio. The study sample consisted of traditional banks listed on the Damascus Securities Exchange, totaling 11 banks for the year 2018. Using appropriate statistical methods, the study found a significant impact of applying financial instrument models in accordance with International Financial Reporting Standards on accounting estimates, with a coefficient of determination ranging between 28.1% and 31.1%. Additionally, the study revealed a significant impact of applying these models on credit risk, with a coefficient of determination ranging between 12.3% and 26.3%.

Keywords: Expected credit loss provision, accounting estimates, capital adequacy, credit risk.

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economics
Accounting Department

The Effect of Implementation Financial Instruments Models Under International Financial Reporting Standards on Accounting Estimates and Credit Risks Empirical Study

A Dissertation Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor in Accounting

By
Mohammad Ferass Abdul All

Supervisor
Dr: Ali Mohammad Yousef
Assistant Professor in the Accounting Department

1446AH-2025AD